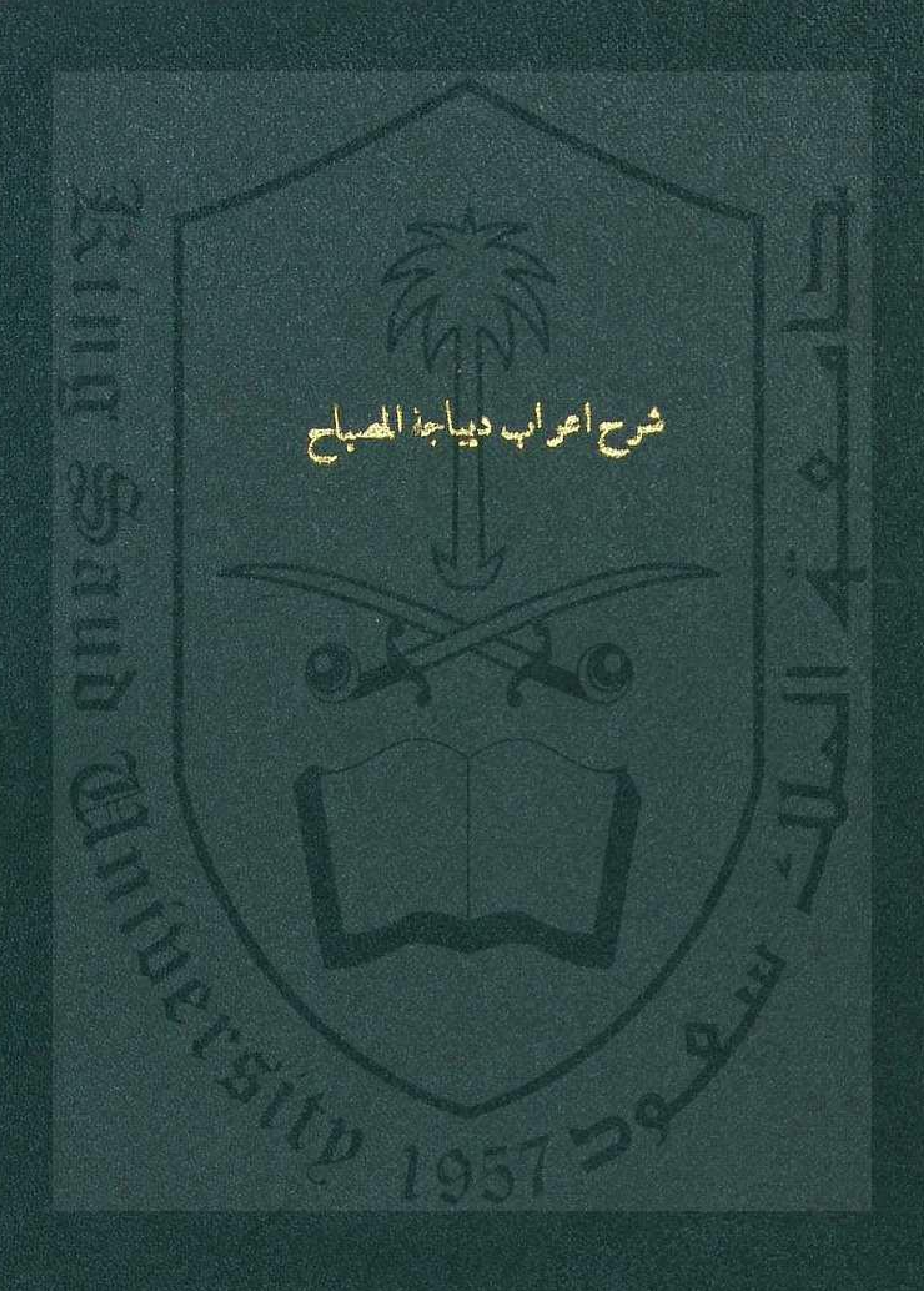


شرح اعراب ديباجة المصباح



شرح اعراب ديباجة المصباح ،تاليف البروسوى ،
يعقوب بن على - ١٩٣١ه. خط القرن الثالث
عشر الهجرى تقديرا
٨٨ ق ١٩ س ١٤×٢١سم
نسخة جيده ،خطها نسخ معتاد، تليها فائدة
في الوضع عليها تملك ١٢٤٦هـ

الاعلام ٩:٢٦٥ كشف الظنون ٢:١٠٤٤
١- النحو ، اللغة العربيه أ-المؤلف
ب- الناسخ

اعراب ديباجة كتاب المصباح
في غريب الشرح

تأليف

كتاب [illegible]

١٤

كتاب سبدعلاء او علي على المصباح

دخل في ملك الفقير احمد المرزوقي
الحسني الازهري المالكي الفيومي
واخيه محمد في شهر رجب سنة ١٢٤٦
ستة واربعين ومائتين والف
من الهجرة النبوية على صاحبها افضل
وازكى التحية

[illegible] رجب [illegible]
وشرح ديباجة [illegible]
[illegible] الفضلاء واوله الحمد لله الذي [illegible]
لا يبلغ [illegible] سنة ١١٢٣ [illegible] شرح
هذا الشرح المؤلف يعقوب [illegible] السيدي [illegible]
[illegible] الحمد لله الذي [illegible]
[illegible] من [illegible]
[illegible] يعقوب [illegible] السيدي [illegible]
المحققين

شرح اعراب ديباجة المصباح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى لا يبلغ كنهه جاد اى لا يصل الى تصوره بحقيقة كنهه
كل من يجد فى اكتسابه باى طريق كان من النظر والرياضة وان وصل الى
تصوره بوجه يميزه عما عداه وما قيل من انه جاد بالحاء المهملة على معنى
انه لا يبلغ كنهه من اى يحده فليس بشئ لخلوه عن هذه الفايدة اعنى
الاشارة الى عدم الوصول باى طريق كان على ان فيه ايهام جواز التحديد
من البلوغ الى الكنه وهو باطل ولا يحصى اى لا يضبط عدد نعمه
عاد فى الكشاف وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها اى لا تضبطوا عددها
فالاحصاء هنا استعمل فى الضبط فقط على سبيل التجريد كما قالوا
فى قوله تعالى اسرى بعبده ليلا وحار اى صار متحيرا فى بحار عرفانه ارواح
العالمين بكسر اللام ونار اى صار مستنيرا بانوار احسانه اشباح جمع
شبح العالمين بفتح اللام والصلوة على من لم يدع للكفر اثرا وهو بفتحتين
ما بقى من رسم الشئ للكفر الا طمسه ومحاه من المحو عطف تفسيرى فى مختار
الصحاح الطموس الدروس والانمحاء من باب دخل وجلس وطمس غيره من ضرب
فهو متعد ولازم ولا رسما عطف على اثرا ولا زائدة موكدة للنفى اى لم يدع
رسما من رسوم الكفر الا ازاله وعفاه فى مختار الصحاح عفى عن المنزل
اندرس وانمحى وعفته الريح يتعدى ويلزم وبابهما عدا انتهى فهذه
القرينة موكدة لما عطف عليه بحسب المعنى محمد بالجر المبعوث بالهدى
اى بالاهتداء او بالهداية للناس فان هدى يجئ لازما ومتعديا او

بالنور اى بالنور الذى كان يتلالا فى جبهته او بنور الاسلام الذى
طلع على الخلق فرفع عنهم ظلمة الكفر المنشرح بصيغة حقدمه بالفتح والسكون
مصدر ميمى من قدم اى محمد الذى ينشرح ببركة قدومه بالرسالة القلوب مرفوع
على انه فاعل المنشرح المعتمد على الموصول والصدور عطف على القلوب فالمنشرح
بالجر صفة نسبية لمحمد اى صفة جرت على غير من هى له والصلوة على اله الكرام جمع
كريم واصحابه العظام جمع عظيم اما بعد فهذه اشارة الى الاوراق التى كتبها
او حية بناء على ان الديباجة هذه متاخرة عما كتبه كما هو الاكثر اوراق مكتوبة
لاعراب ديباجة كتاب المصباح فى مختار الصحاح الديباجتان الخدان فكان
ما ذكر وفى اوايل الكتب خدها ووجهها فلذلك سمى بالديباجة ماخوذة
من غرايب وفوايد المفتاح وابتداء انا او لا نصب على الظرفية اى قبل اعراب
الديباجة باية من كتاب الله تبركا وتيمنا وعرفوا الاية بانها طايفة من القران
يتصل بعضها ببعض الى انقطاعها طويلة كانت او قصيرة وببيت بالجر اى
ابتداء ببيت من الابيات ليفيد مهارة وتمرنا اى حذاقة فى باب الاعراب
واعتيادا عليه يقال مرن على الشئ من باب دخل يعوده ويستمر عليه كذا فى مختار
الصحاح معتصما حال من فعل ابتداء من الله بحبل الرشاد اى متمسكا بحبل الرشاد
كاينا من الله وقدم الحال اعنى من الله على ذى الحال المجرور وهو حبل الرشاد
وان لم يجز فى الاصح للسجع فى الافعال اعتصم به تمسك وما وقع فى بعض حبل
الرشاد بدون الباء لا يساعده كتب اللغة التى رايناها فانه الهادى الى
سبيل السداد بفتح السين المهملة الاستقامة ومتعديا عطف على معتصما

فاعل ح

بان شغلني الى غير هذا مبذول والمذراى الاعتذار عند كرام الناس مقبول

امتا الاية فقوله تع قال رب انى لا املك الا نفسى واخى الاية قال فعل ماض فاعله

مستتر فيه راجع الى موسى عم رب منادى حذف حرف ندائه وحذف ياء المتكلم

ايضا اجتزاء بالجيم والذاء المعجمة اى اكتفاء بالكسرة فانهم قالوا ان ياء المتكلم

اذا اضيف اليه المنادى جاز اسكانه وفتحه كما جاز في غير النداء وهو موضع

تخفيف وجاز حذفه اجتزاء بالكسرة وهذا الحذف في غير النداء قليل لان النداء

موضوع تخفيف لان المقصود من الكلام هو غير النداء فيطلب الفراغ منه بالسرعة

بالسرعة ينتوجه الى المقصود وجاز ابداله الفا لانه نوع من التخفيف ولا يكاد

هذا الابدال يوجد في غير النداء نحو يا ربا وياغلاما وعليه قوله عم انفق

بلالا بغير تنوين اصله بلالى فحذف ياؤه وقلبت ياء المتكلم الفا واما ما روى

مضموما او منونا على جعل بلالا اسم جنس نحو لا فرعان موسى فليس مما نحن بصدده

لكن ينبغى ان يعلم ان حذف الياء وقلبها الفا في المضاف الى ياء المتكلم انما يجوز اذا

كان مشهورا بالاضافة اليها فلا يقال في عدوى يا عدو وتحذف ياؤه ولا يا عدوا

بقلبها ومحل رب بدون الياء المحذوفة منصوب لانه مفعول به لان معناه

ادعو واطلب يا رب مع سابقتها اى اخرها وغايتها يقال ساقة الجيش اى

مؤخرها يعنى ان قوله يا رب مع قوله انى لا املك الا نفسى واخى في محل النصب

لكونه مفعول القول هكذا قيل لكن فيه نظر لان الجملة التى لا تقع موقع

المفرد لا يكون لها محل من الاعراب لان الجملة مبنية لا تستحق الاعراب

بنفسها فلو لم يكن لها حظ من الاعراب الا من جهة قيامها موقع المفرد لكفى

وهذا المشهور فيه بالضم ما يبشر به اى لا شك فيه وهذه الجملة اى جملة

يا رب مع سابقتها ليست بواقعة موقع المفرد لان مقول القول لا يكون الا جملة

اى مقول القول الذى قصد به جملة محكية مستقلة ليس الا ولهذا قالوا وجب

الكسر ان بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكى تدبر وكذا ما وقعت

صلة لا يكون الا جملة قوله اللهم لفظة يقال متصلة بالاستثناء في الاكثر

لنفى الاثم والخطاء الحاصل بنفى الكل او اثباته والواقع خلافه نحو ما جاءنى

القوم او جاءنى اللهم الا زيدا معناه لا تؤاخذنى يا رب فان كلامى الاول

غير تام بل يحتاج الى المثنى او لتاكيد كلام عند السامع فكانه قال ايها السامع

اعلم انى ادعو الله تع بشهد على كلامى انه حق والاستثناء صدق وقد يقال

قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف فكانه يستعان في اثباته

بالله تع واصله يا الله ام اى قصد لنا بالخير فحذف حرف النداء لكثرة الاستعمال

وجعل فعل الامر عوضا عنه فاتصل به فصار اللهم الا ان وغير ذلك لكن لا يكون

الجملة واقعة موقع في مقول القول المذكور بل لا يكون مفعول ذكر والكلام فيما

وقعت فيه بل جوابه الصحيح ان هذه الجملة واقعة موقع مفعول قال والمفعول

لا يكون الا مفردا يعنى انا لا نسلم انها ليست بواقعة موقع المفرد مطلقا بل باعتبار

كون مقول القول حكاية واقعة وجملة واما باعتبار كونه في موقع المفعول

فهو في موقع المفرد فبهذا الاعتبار حكم بانه منصوب المحل لكن لا يخفى عليك

ان قوله ذلك التالى في محل النصب لكونه مفعول القول بالمعنى هذا واعلم

ان الحق عندهم كون الجملة الواقعة مقول القول في محل النصب ولهذا العدول

احدى الجمل السبع التي لها محل من الاعراب حيث قسموا الجمل الى ما له محل من الاعراب
والى ما لا محل لها من الاعراب ويشير الى ذلك قولك قلت قولا حقا لان القول مصدر
بمعنى الحكاية مثلا اذا قال شخص الله اكبر ويقول واحد في جوابه قلت قولا حقا
فان معناه الله اكبر وهذا الكلام حق فقولك قولا حقا يدل على هذا المجموع ولهذا
جاز ان يكون مفردا اشترى واما الوجه ان المفعول لا يكون الا مفردا فلان المفعولية
وكذا الفاعلية انما تطرأن على الاسم الذي هو من اقسام الكلمة لا يكون الا لفظا مفردا
لاجله في يستقيم الكلام ويحصل المرام بفتح الميم المطلب من رام الشيء اي طلبه
كذا في شرح جمال الدين للكشاف وكذا اي كان القول المذكور منظورا فيه
قوله النحاة ان الكلام لا يكون الا كائنا من اسمين او من اسم وفعل منظورا
فيه ايضا فانه منقوض بالمنادى نحو يا رب فانه كلام مع انه مركب من حرف النداء
واسم وهو المنادى لان المنادى هو الاسم المطلوب اقباله باحدى حروف النداء
نعم قوله منقوض بالمنادى نوع تسامح قوله وجوابهم مبتداء وخبره قوله
حتى يأتي اي جواب النحاة بان النداء في تقدير الفعل كما مر حيث قال لان معناه
اريد او ادعو رب فيكون مركبا من فعل واسم مدفوع بانه لو كان في تقدير
الفعل لكان محتملا للصدق والكذب لان الفعل الذي قدر به النداء مثل اريد
او ادعو كذلك اي محتمل لهما لكن يمكن ان يقال نصره نصب على انه مفعول
له لهم ان الملازمة لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا للصدق والكذب ممنوع وتصديق
تلك الملازمة انما لو كان الفعل المقدر به النداء اخباريا وهو ممنوع لم لا يجوز ان
يكون ذلك الفعل المقدر من الصيغ المشتركة بين الاخبار والانشاء كالفاظ

قوله لم ان معمول القول لا يكون جملة محكية ولا يكون لفظ مفردا الا اذا كان مصدرا كقولك ...

والتي

مر تبعه بدل

محتملا

الفاظ العقود جمع عقد بمعنى ما ببيع والعتق والنكاح وغيرها نحو بعت
واعتقت وزوجت فانه اي لفظ بعت وكذا نظيره مشترك بين الاخبار عن الشيء
والانشاء فان بعت مثلا يستعمل لانشاء البيع تارة اي مرة وللاخبار عنه
اخرى صفة لمحذوف اي تارة اخرى في مختار الصحاح يقال فعل تارة بعد
تارة مرة بعد مرة والجمع تارات وتير كعنب وربما قالوا فعله تارا بعد تار
بحذف الهاء انتهى واما انتصابها فهو اما على الظرفية او على المصدرية على
قياس ما قيل في مرة وكذا لفظ ادعو يستعمل تارة لانشاء النداء اي
لابتدائه وانشائه بهذا اللفظ وتارة اخرى للاخبار عن الدعوة الاتية و
السابق فلا يرد السؤال ولا باس لنا ان نذكر ههنا معنى الانشاء والاخبار
واعلم انه لما ذكر الاخبار والانشاء ناسب لنا ان نذكر معناهما ارشادا
للمتعلم وهو ان كل كلام اما لاظهار مدلوله وهو الخبر كقولك زيد قائم
فان وضعه لاظهار مدلوله وهو ثبوت القيام لزيد وكذا قولك بعت
اذا اردت به الاخبار يكون لاظهار مدلوله وهو اي مدلول بعت صدور
البيع منك في الزمان الماضي او لاثبات مدلوله عطف على قوله لاظهار مدلوله
فهو الانشاء به كقولك اضرب فان المقصود منه اثبات مدلوله وهو
طلب صدور الفعل من المخاطب وكذا بعت اذا اردت به البيع الحالي
يكون لاثبات صدور البيع منك الآن قالوا هذا اللفظ مبني على الفتح
بناء لازما اما لمشابهة الاسم الاشارة لان قولك الآن معناه هذا الوقت
على ما هو مذهب سيبويه واما لمشابهة الحرف بلزومه في اصل الوضع وتيرة

بطريق واحد

واحدة فانها لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر ويكون في الاستعمال مع لام التعريف
وساير الاسماء تكون في اول الوضع نكرة ثم يتعرف ويتنكر ولا يبقى على
حال فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحرف لا يتصرف فيه
كذا في شرح اللباب وهذا المذكور من قولنا اما الاظهار مدلوله او لاثبات
مدلوله معنى قولهم الاخبار لاثبات ما كان يريد ان قولهم الاخبار
اثبات ما كان او نفيه وان خرج عن ظاهر الاخبارات الاستقبالية والحالية
لكن يئنا ولها في التحقيق لان معناه هو هذا المذكور بعينه وذلك لان
معنى قولهم الاخبار اثبات ما كان انه اثبات ما ثبت وتحقق في
نفس الامر من النسب في احد الازمنة الثلثة فيدخل فيه يضرب حالا واستقبالا
او نقول انه من قبيل التعريفات المتساوية من قبيل المسامحات
الواقعة فيما بينهم فانهم كثيرا ما يكتفون بذكر البعض عن الكل وههنا
كذلك او نفيه عطف على اثبات اى نفي ما ثبت على المعنى المذكور فيدخل
نحو لا يضرب والانشاء اثبات ما لم يكن اى لم يوجد بعد كطلب الفعل
في الامر وطلب تركه في النهي فانهما انما يحصلان بلفظ الامر والنهي وهذا
اللفظ يوجد دفعة اى قولنا اما الاظهار مدلوله او لاثبات مدلوله
معنى قول اهل المعاني اى قول علماء علم المعاني والبيان انما ان يكون
لنسبة الكلام خارج تطابقه اى تطابق تلك النسبة لذلك الخارج او لا تطابقه
فخبر اى وان لم يكن لنسبة الكلام خارج تطابقه او لا تطابقه
فالا ههنا ليست حرف استثناء مركبة من ان ولا فانشاء بيان ذكره

ذلك ان الكلام الذى دل على وقوع نسبة بين الشيئين اما بالثبوت بان
هذا ذاك او ينبغي بان هذا ليس ذاك مع قطع النظر عما في الذهن من
النسبة لا بد ان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا
ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام
لتلك الواقعة الخارجية بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها
كذب وهي معنى مطابقة الكلام الواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا
قلت ابيع واردت به الاخبار من البيع الحالي فلا بد له من وقوع بيع
خارج حاصل لغير هذا اللفظ يقصد مطابقته له بخلاف بعت الانشاء
فانه لا خارج له يقصد مطابقته له بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ
وهذا اللفظ موجود له فالبحث طويل الذيل اى كثير الاطراف والجوانب
فقطر فيه اى في معنى الاخبار والانشاء متعلق بالبحث وانما اخره للمناسبة
بقوله ما نحن فيه في قوله فالاولى الرجوع الى ما نحن فيه من اعراب
الاية الكريمة الى ان حرف من حروف المشبهة بالفعل ومحل ضمير المتكلم نصب
لكونه اسم ان لا املك لا حرف نفي املك فعل مضارع منفي بلا فاعله مستتر فيه
اى منوى فيه وهو انا الا حرف استثناء ههنا انما قال ههنا لما عرفت انه قد يكون
مركبا من ان ولا وكذا قد يكون صفة كغير حملا عليه مستثنى ما نفسي ضمير المتكلم
فيه مجرور المحل لاضافة النفس اليه ونفسي المضاف الى ياء المتكلم منصوب
تقديرا بلا املك هذا على راى الشيخ ابن الحاجب واما على مذهب بعضهم
منصوب محلا وللاشارة الى مذهب من قال فيما سبق ومحل ربّ منصوب

والاستثناء ههنا مفرغ لحذف المستثنى منه تقديره لا املك شيئا من الاشياء
او نفعا من النفوس الا نفسي واذا كان الاستثناء مفرغا يعرب ما بعد
الا بحسب العوامل في الصحاح ليكن عملك بحسب ذلك اي بقدره وعدده
وهو كلمة حسب اذا كان مجرورة بحرف الجر فالسين فيها مفتوحة والا فهي
ساكنة كما تسكن في ضرورة الشعر على الوجه الاوضح الاول فالعوامل ههنا هو
املك يقتضي النصب فيكون منصوبا به وانما سمي هذا الاستثناء اي المستثنى مفرغا
لانه فرغ بضم الفاء مجهول فرغ بالتشديد له اي بين المستثنى العامل الذي
قبل الا فسميتهم بالمستثنى المفرغ على ما قالوا مجاز مرسل من قبيل اطلاق اسم
الفاعل على المفعول اذ المفرغ في الحقيقة هو الفاعل بحذف المستثنى منه
وجعل اعرابه اي اعراب المستثنى منه من الفاعل والمفعول مجازا مثلا
اذا قلت ما جاءني الا زيد احكمنا بانه فاعل جاءني وهو في الحقيقة
بدل من الفاعل المقدر بدليل جواز ما قام الا هند مع امتناع ما قامت
هند ومما ينبغي ان يعلم ان الاستثناء المفرغ يجيء في معمولات الفعل الا
في المفعول معه تقول ما مررت الا بزيد وان نظن الا ظنا وما ضربته
الا تأديبا وما العلماء الا انا الا ماء ولا تقول لا تمشي الا وزيدا لما بعد
الا ومحل الجملة الفعلية المنفية اعني لا املك مع ما عملت تلك الجملة فيه
هذه عبارة مشهورة فيما بين المعربين لكن فيه مسامحة لا يخفى اذ الجملة
ليست بعاملة رفع لكونها خبرا ان مع اسمها وخبرها من مقول
القول اي جزء منه لا محل له من الاعراب لان الكاين في محل النصب على

على ما قيل هو مجموع المقول لا جزء على ما صرح هو عليه وانفي يحتمل وجوها
الاول ان يكون مرفوعا تقديرا والواو فيه للعطف وفيه اي في الوجه الاول
وجوه ايضا نصب على المصدرية فانه من المفاعيل التي تحذف فعلها مثل
سقيا ورعيا اي انفي ايضا رجع رجوعا اما ان يكون مبتدأ خبره محذوف
اي انفي لا املكها الا نفسي او خبر مبتدأ محذوف اي ومثلها انفي لا املك الا نفسي
وانما حذف المبتدأ والخبر بقرينة سوق الكلام او عطفا على محل اسم ان
فان قلت كيف يعطف على اسم ان المفتوحة والكلام في كونه مرفوعا قلت
قلت المضاف مقدر اي على محل اسم ان المعتبر قبل دخوله عليه وفيه
اشارة الى ما اختاره بعض النحاة ان المعطوف يعطف على محل اسم ان
وحده الا على مجموع ان مع اسمها كما قال البعض فعطف على فاعل لا املك
وانما قال لوجود الفاصل لانهم قالوا لا يجوز العطف على الضمير المرفوع
المتصل بلا استقباح عند البصريين بناء على ان المرفوع المتصل صار كالجزء
مما اتصل به لفظا ومعنى اما لفظا ففي حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ولكلمة
مستقلة واما معنى ففي حيث ان الفاعل كجزء من الفعل اذ لا بد للفعل
منه فلو عطف عليه كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة الا اذا اكد
بمنفصل او يفصل بفاصل قبل الواو او بعده فحينئذ يجوزون العطف عليه بلا استقباح
لانه اذا اكد ظهر ان المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز
افراده عما اتصل فيه بتاكيد فيحصل له نوع استقلال بهذا لكن بقي البحث
في هذا الجواز كيف ولو اكد وحده كان كما لو اكد بعض حروف الكلمة ويؤيد

ما قلنا ما ذكره بعض المحققين في حواشي حاشية الشريف لشرح المطالع وكذا
وقوع الفصل يحصل طول الكلام وطول الكلام قد تغني عما هو الواجب فيحذف
طلبا للاختصار نحو حضر القاضي امراة بحذف تاء التانيث من حضرت
والحافظوا عورة بالنصب بحذف نون الجمع من الحافظين فاغنا وليس
نحو اجمع اولى او فاعل فعل محذوف اى ولا يمكن انى الانفراد او يضمر ان
ويقدر له الخبر وعليه ان الكلام في كون انى مرفوعا الكلام الآن يقال
الخبر ان المخففة الملغاة عن العمل عما هو الاغلب لفوات الشبه اللفظي
بالفعل تقديره وان انى لا يمكن الانفراد ليكون عطف جملة اى لا امكن
والفرق بينه وبين وجه الثالث ان العطف فيه وان كان من قبيل عطف
الجملة على الجملة لا اصح لكن ليس عطفا على جملة اى لا امكن على ما اشرنا هذا هو المتبادر
من قوله على الجملة الى لا امكن الظاهر من عدم التعرض بتقدير الخبر في الوجه
الثالث وتعرضه له في موضعين اى في هذا الوجه وفي الرابع وجوه النصب
الذي سياتي ان يذهب الشارح الماهر من انه من قبيل عطف المفرد على المفرد والثاني
ان يكون الواو للحال ويقال لها واو الابتداء ايضا فيكون ما بعده مرفوعا
ابتداء ويفرق هذا الوجه عن الوجه الاول بان لا يكون انى ههنا معطوفا
على شيء وفيه اى في الوجه الثاني ان يكون الواو للحال وفيه وجوه ايضا الوجهان
الاولان مع الخامس وهو ان يكون فاعلا لفعل محذوف ولو قال
بدل قوله الثاني انى الخ والواو للحال عطف على قوله والواو للعطف وجعل
الوجه الثاني كونه منصوبا والثالث كونه مجرورا لكان احسن ترتيبا واضبط

واضبطا فيهما لا يخفى الثالث ان يكون منصوبا وهو على وجوه
ايضا لانه اما عطف على نفس المنصوب على انه مفعول لا امكن او عطف
على اسم ان اى على محله المنصوب المعتبر بعد دخول ان عليه او مفعول معه
على ان يكون الواو بمعنى مع لا للعطف والفرق بهذا الوجه عن باقي وجوه النصب
او قدم عليها لكان اولى كما لا يخفى او بضمر اه المشددة ويقدر له الخبر اى
وان انى لا يمكن الانفراد ليكون عطف جملة على جملة اى لا امكن الرابع
ان يكون مجرورا والواو للقسم بفتحتين اى وحق انى هذا التقدير للمعنى
لان فيه مضافا مقدرا او الواو للعطف وهو عطفا على وجوه ايضا
لانه اما لعطف انى على الضمير المجرور اعني الياء المحذوف من ربي اجتزاء
بالكسرة اى وربي او لعطفه على الضمير المجرور في نفسه كذا قيل وفيه في هذا
القول وهو كون الواو للعطف على الضمير المجرور في ربي او في نفسه ضعف
يعلم في موضعه فانهم قالوا ان العطف على الضمير المجرور لا يكون الا باعادة
الجار سواء كان الجار حرفا نحو مررت بك وبزيد او اسما كما في الآية المذكورة
لان المجرور متصل بالجار بشدة اتصاله فالعطف على الضمير المجرور يكون
بمنزلة العطف على بعض حروف الكلمة وليس له ... منفصل حتى يؤكد
بالمرفوع المتصل خلاف القياس او لعطف نفس المحذوف على نفس
المذكور حملا على حذف المضاف اى ونفس انى وابقاء بالجر عطف على
قوله حذف المضاف اليه على اعرابه الاول فانه كما يجوز حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه في الاعراب نحو قوله نحو واسئل القرية

بعض

على

الخبر بدل

المضمر

على

على الجملة م

الرابع اى م

على المفرد م

بالكبد...

الوجهين مجرور او محذوف م

بالنصب كذلك يجوز ابقائه على اعرابه الاول كقوله اى قول الشاعر وهو
ابو داود الحكمي امرء تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا اى كل نار
الهمزة في اكل للاستفهام الانكاري وكل نصب على انه مفعول اول
لتحسبين والياء فاعله عند الجمهور وتوقد بضم الدال اصله تتوقد
فحذف احدى التائين وانما قال على وجه واحد لان فيه وجها آخر وهو
انها مجرورة معطوفة على امرء الاول فجملة الوجوه المذكورة في الاية محتملة
ثمانية عشر وجها هكذا في النسخ التي رأيتها والظاهر انه سهو من الناسخ
اذ جملة الوجوه المذكورة ليست الا سبعة عشر كذا اعراب هذه الاية في
كتب النحاة بعضه تصريحا وبعضه تلويحا اى اشارة والله اعلم من كل
عالم تحقيقا وتصحيحا اى بحقيقة الاعراب المذكور ولما فرغ من اعراب
الاية الكريمة شرع في اعراب البيت فقال واما البيت فكقول الى آخره
الطيب بن

الطيب من طلب المجد فليكن كعلي يهب الالوف وهو يستتبع اعرابه من اسم
موصول تجيء للعاقل غالبا على عكس ما فانه مرفوع المحل للابتداء طلب صلته
وسيجيء زيادة تحقيق مباحث الصلة المجد مفعول طلب واعلم ان الاسماء
منها ما هو خال عن معنى الشرط كزيد فلم يدخل الفاء في خبره عند سيبويه
ويدخل عند ابي الحسن الاخفش لكن بالحمل على الزيادة فلا خلاف بينهما
في الحقيقة ومنها ما يشتمل عليه بتضمنه كلم الشرط او بمشابهته للشرط فالواقع
في خبر الاول يجب دخول الفاء عليه بخلاف الثاني وتلك المشابهة
بان يكون ذلك المبتدأ موصولا او نكرة موصوفة لابهامها كما ان الشرط

الشرط والصلة والصفة فعلا كغير الكلمات الشرطية او ظرفا لتعلقه بما
بالفعل على الاصح فصار الخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء وهذا دليل على ان
اذ من كلمات الشرط وجواز ترك الفاء في الخبر وكذا الموصوفة بالمو
صوف المذكور وبمجرد تلك المشابهة لا يكون مشتملا على معنى الشرط بل اذا
لم يوجد مانع عنه وهو ليت ولعل بل جميع نواسخ الابتداء غير ان
ان ولكن على رأى صاحب اللباب شرح اللباب اذا تقرر هذا فنقول
قوله فليكن خبر المبتدأ الذي هو من بالفاء وانما كان بالفاء لان المبتدأ اسم
الموصول وصلته فعل وكلما كان المبتدأ كذلك جاز دخول الفاء في خبره كما يجيء
بعد هذا وعد بلا وفاء وانما قال كان في فليكن بناء على ان المضارع ما
ماخوذ من الماضي والمشتق متضمن لما اشتق منه فان قلت ان المناسب
له ان يقول ان يقول ويكن في فليكن اما تامة او ناقصة فلم لم يقل
كذلك قلت بناء على ان التقسيم الى التامة والناقصة قد اشتهر فيما بين المعربين ح
المعربين بالنسبة الى كان دون غيره فان قيل لم قال تامة بالتاء مع
ان كان مذكر قلنا نظرا الى التاويل بلفظة كان فان قلت فيما فائدة
تاويله بلفظة بالتاء قلنا زيد التاء في امثاله ليفيد وحدة اللفظ ان
كان من الفظ كان ناقصة فكعلي خبره اى فليكن الطالب للمجد
مماثلا لعلي وان كانت تامة فكعلي حال من اسم كان ولو قال حال من
فاعل كان لكان اولى او صفة لمصدر محذوف اى كونا كالكون على و
انما قدر المضاف ليستقيم المعنى يهب فعل مضارع فاعله مستتر فيه عائد
قدم

الى علي فيه نظر لان رجوعه الى علي لا يستقيم على تقدير كون الجملة خبر كان
بعد الخبر فالاولى ان يقول عايد الى علي او الى الطالب الالف نصب على انه
مفعوله محل الجملة الفعلية اما نصب على انه خبر كان بعد الخبر على تقدير
الناقصة او على الحال من علي او محلها رفع على انه خبر مبتدا او محذوف اي هو
اي علي كرم الله وجهه يهب الالف ولو قال يهب سلمان اولى لئلا يلزم
رجوع ضمير يهب الى الضمير اعني هو او صلة حذف موصولها اي كعلي الذي
يهب الالف والصلة مع الموصول في محل الجر لكونها صفة او جملة
مستانفة وعلى هذين الوجهين الاخرين لا محل لتلك الجملة من الاعراب
لان الجملة التي وقعت صلة او مستانفة من الجمل السبع التي لا محل
لها من الاعراب ومعنى الاستيناف ان يقع جوابا عن سؤال مقدر اشاره
اليه بقوله يعني لما قال فليكن كعلي كانه قال قايل ما شانه اي امره وحاله فا
فاجاب بقوله يهب الالف هو تيسم الواو فيه وهو للحال وهو مرفوع
المحل على الابتداء ويبتسم خبره وفيه ارجاع الضمير الى الضمير كما لا يخفى و
الجملة الاسمية اعني المبتدا مع خبره في محل النصب للحالية وهذا القدر
كاف من الاقوال والله اعلم بحقايق الاحوال وكان اي قرب وقت
الشروع الى الاعراب بهذا وجدنا النسخ لكن المشهور تعدية الشروع
بفي دون الى ديباجة الكتاب اي المصباح بعون الله الملك الوهاب.
لكن لا بد البد الفراق ومنه لنا قولهم لا بد من كذا اسمانه قيل لا فراق
منه لنا قال امن بيان امور اربعة كما فيه في حث بفتح الحاء المهملة

التحويض او الاغراء طالبي النحو قوله على قراءة متعلق بالحث والقراءة
على وزن الدراية مصدر قرا الامر الاول من تلك الامور الاربعة في اثبات
وجوب قراءته بيانه اي بيان ذلك الاثبات ان قراءة النحو واجبة لانها
يتوقف عليها الواجب وكل ما يتوقف عليه الواجب فهو واجب فقراءته
واجبة اما بيان الصغرى اي المقدمة الاولى وهي قوله يتوقف عليها
الواجب فلان توحيد الواجب تعالى واجب بلا شبهة وهو اي تو
حيده الكامل النافع في الاخرة الاولى موقوف على تصديق النبي عم
الموقوف بالجر صفة تصديق على معرفة اعجاز نظم القران الموقوف تلك
المعرفة على علم البيان الموقوف على علم النحو فالموقوف على الموقوف على الشيء
موقوف على ذلك الشيء فالتوحيد موقوف على قراءة النحو بهذه الوسايط
الثلث واما بيان الكبرى اي المقدمة الثانية وهي ان ما يتوقف عليه
الواجب فهو واجب فمعلوم في الاصوليين اي اصول الدين وهو علم الكلام
واصول الفقه فبعد بيان المقدمتين ثبت المطلوب وهو وجوب قراءة
النحو عن عبد الله بن مبارك انه قال مات ابي وخلف لي ستين الف
درهم فانفقت منه ثلثين الف درهم في تعلم الفقه وثلثين الف درهم
في تعلم النحو والادب وليت الذي انفقته في النحو والادب فان النصارى
كفروا بتحريف حرف واحد من كتاب الله تعالى ولدت عيسى من عذراء
بتول اي منقطعة عن الازواج بتشديد اللام ولدت فقراءه بالتخفيف
فكفروا والثاني من تلك الامور الاربعة في تعريف النحو ليكون الطالب

وهو مصدر بمعنى المعجز بكسر الجيم

في الفقه انفقته

وجدوا في الانجيل مكتوبا اني انا الله ولدت عيسى

على بصيرة في شروعه وتحصيله وهو ان يقال علم بقوانين اى علم بالقضايا
الكلية التي يتعرف احكام جزئيات موضوعها منها يعرف بها اى بتلك
القوانين احوال التراكيب العربية من حيث الاعراب والبناء والانصراف
وعدمه فعلم من تعريفه موضوعه اى موضوع النحو وهو اى موضوع
العلم مطلقا ما يبحث في ذلك العلم عن اعراضه الذاتية وهو هاهنا التراكيب
العربية اى الكلم الواقعة في التراكيب العربية فان الاعراب والبناء
والانصراف وعدمه وغير ذلك احوال لتلك الكلم لا لنفس التراكيب
يرشدك اليه قوله كقولك هذا الاسم معرب او مبني واعراضها الذاتية احوال
لها العارضة لها من حيث هي هي اى لذاتها من الاعراب والبناء ولو
قال من حيث هي هي او بواسطة يساويه لكان اولى واشمل لان العوارض
الذاتية المبحوث عنها في العلم هي الاحوال التي تلحق الموضوع لذاته بان
يكون منشاؤها الذات او لجزئه المساوى له او للخارج المساوى له في الصدق
او في الوجود الاول كالتكلم للانسان فان لحقه من جزئيه دخلا فيه والثاني
كادراك الامور الغريبة لجزئه الناطق والثالث كالتعجب لضحكه له
بالتعجب والرابع كاللون للجسم بالسطح المباين له في الصدق و
المساوى له في الوجود هذا فائدة ينفعك في مواضع شتى ومسائله اى
مسائل النحو حمل هذه الاحوال الذاتية على هذه التراكيب اى كلمها الوا
قعة فيها كقولك هذا الاسم معرب او مبني وبهذا يندفع ما قيل
ان المثال لا يطابق الممثل وغير ذلك من انه منصرف او غير منصرف

لان اللون عارض على الجسم
مباين له في الصدق لعدما
لانفعال الجسم اللون او بالعكس

لان الضحك عارض على الانسان
بسبب التعجب والتعجب لبشرة خلافهم

منصرف ونحوها ويرد عليه ان مسائل العلم هي القضاء بالتي يطلب في
ذلك العلم نسبة محموله الى موضوعاتها بالبرهان والحمل الذى
ذكره هو معنى البحث لا المسئلة ولعل عبارة الكتاب في الاصل والبحث
حمل الخ ثم حرفه الناسخ يدل عليه سوق كلامه فانه لما ذكر في تعريف الموضوع
البحث والاعراض الذاتية الذان يبين معناهما فاشار الى بيان الاعراض
الذاتية بقوله واعراضها الذاتية الخ ثم ينبغي ان يقول والبحث حمل هذه
الاحوال على التراكيب والمراد من الحمل الاثبات وما وقع من المسائل على
صورة الشرطية او الحملية السالبة فيرجع الى الحملية للموجبة اما الشرطية
فبان يأول على هذا ملزوم لذلك في المتصلة او معاند له في المنفصلة
واما السالبة فبان يعتبر فيها سلب المحمول فيكون موجبة محمولها
سلب والامر الثالث من تلك الامور الاربعة في بيان الغرض من النحو
وهو العصمة عن الخطاء في المقال اى في التراكيب العربية حتى يكون
ذريعة اى وسيلة الى علم البيان ويكون هو وسيلة الى معرفة دقايق
القرآن وتكون هي وسيلة الى تصديق النبي عليه افضل ~~الصلوات~~
الصلوات واكمل الرضوان في مختار الصحاح الرضوان بكسر الراء و
ضمها الرضاء ويكون هو اى تصديق النبي وسيلة الى توحيد الذى
هو رازق الانس والجان الانس بالكسر البشر الواحد انسي بالكسر
وسكون النون وانس بفتحتين والجمع اناسي والجان ابو الجن كما
ان ادم ابو البشر كذا في مختار الصحاح والمراد به الجن مطلقا وانما ذكر

لجانه لمشاكلة الرضوان كما مر في الاول وعلينا ان نبين شرف النحو ومرتبته
اقتداء لبعض المحققين فنقول شرف العلوم اما بشرف المعلوم منه كا
لعلم الالهي واما بحسب براهينه القاطعة كعلم الهندسية واما الفوايد
الاجلة والعاجلة كعلم الفقه واما الحال تحصل لصاحبه كعلم الاخلاق
والنحو جامع لاكثرها فان كلامه تع وكلام رسوله عم الدالين على
ذاته تع وصفاته تع وعلى علم الفقه النافع في الدارين وعلى غيرها انما
انما يعلمان حق علمهما به واما مرتبة النحو فبعد اللغة والتصريف
وقبل الفقه والحديث والتفسير وغيرها والامر الرابع من تلك الامور
الاربعة في بيان سبب وضع هذا العلم وهو ان ابا الاسود الدئلي الد
ئل بضم الدال وكسر الهمزة اسم قبيلة وقيل علم لجد ابي الاسود وقيل
اسم لرجل من اولاد كنانة واليه ينسب ابو الاسود لكن اذا نسب بفتح
ثانيه فيقال دؤلي بضم الدال وفتح الهمزة سمع قاريا يقرا ان الله بريء
من المشركين ورسوله بجر رسوله ثم ذهب ابو الاسود الى امير
المؤمنين علي كرم الله وجهه اي ذاته واخبر بذلك المسموع فقال امير
المؤمنين هذا الغلط لمخالطة العجم العرب وكثرة بالجر المولدين
بفتح اللام وهم الذين ولدوا في العجم وبالعكس فينا اي وكثرة
المولدين فيما بيننا وقال علي رض تعليما له اقسام الكلمة ثلثة
اسم وفعل وحرف والاسم ما انبأ اي اخبر واشعر عن المسمى اي عن
الذات الذي وضع له الاسم كزيد وعمرو وبكر والفعل ما انبأ عن حركة

عن حركة المسمى اي عن احواله التي تنسب اليه من الضرب والموت
والحسن وغير ذلك نحو ضرب زيد ومات عمرو وحسن بكر والحرف ما او
جد معنى في غيره اي ما دل على معنى في غيره اي معنى غير مستقل بنفسه
اي لا يتحصل ولا يتعقل بنفسه بل مع ملاحظة الغير مثلا معنى في في قولنا
زيد في الدار هو الظرفية المخصوصة التي لا تتعقل الا بتعقل
المتعلق الذي هو حصول زيد فيكون ذكر المتعلق شرطا في دلالة الحر
ف على معناه بخلاف الاسم كذو وغيره من الاسماء اللازمة الاضافة فان
ذو مثلا له دلالة على معنى الصاحب من غير ذكر المتعلق وانما ذكر
المتعلق لتحصيل الغاية اي الغرض من وضعه وهو جعله صفة لشيء لا
لاجل ان دلالته على معناه مشروطة بذكر متعلقه فاعلم ذلك واما
الضمير في غيره فعايد الى معنى وفي غيره متعلق محذوف في محل الجر على انه
صفة معنى اي معنى حاصل باعتبار تعلقه بالغير لا باعتباره وكذا قولهم
الاسم ما دل على معنى في نفسه اي ما دل على معنى حاصل باعتباره في
نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كما يقال الدار قيمتها في نفسها كذا اي
لا باعتبار امر خارج من كونها في وسط البلد وقريبا من المسجد
وغير ذلك والفاعل مرفوع لان الفاعل اقوى من المفعول لكونه
غير مستغنى عنه في الكلام فاختص بالرفع الذي هو اقوى الحركات
لكونه محتاجا الى تحريك عضوين اي الشفتين وما سواه فرع عليه
اي ما سوى الفاعل من المرفوعات فرع على الفاعل وملحق به على سبيل

في قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره مح

التشبيه والتقريب فان المرفوعات هي الخمسة اعني المبتدا مع خبره وخبر
انّ واسم كان واسم ما ولا بمعنى ليس وخبر لا لنفي الجنس ملحقات با
لفاعل من جهة ان تكون مسند اليه او جزءا ثانيا من الجملة كالفاعل او
مشبهتا بالمشبه بالفاعل والمفعول منصوب لان المفعول كثير اذ قد يكون
واحد افما عدا الاخفة والكثير ثقيل والنصب خفيف فاعطى له
طلبا للتعادل وما سواه من المنصوبات فرع عليه فان المنصوبات
السبعة اعني الحال والتميز والمستثنى المنصوب وخبر كان واسم ان واسم
لا لنفي الجنس وخبر ما ولا بمعنى ليس ملحقات بالمفعول من حيث انها
فضلة في الكلام او من حيث المجيء بعد المرفوع او من حيث التشبيه با
لمفعول كاسم باب ان واسم لا التي لنفي الجنس قالوا انهما مشبهان
بالمفعول لان اخبارهما اذا كانت مشبهة بالفاعل كان اسمائهما
مشبهة بالمفعول وفيه ما لا يخفى من الركاكة والمضاف اليه مجرور اى
لحق الاصل للمضاف اليه اى بالحروف الجارة او بالاضافة المعنوية
لانه بين الفاعل والمفعول ولهذا يقع فاعلا في المعنى مرة ومفعولا
اخرى كما في اضافة المصدر مثلا فاختص بالجر الذي هو متوسط بين الرفع
والنصب لكونه من وسط الحنك ذهابا عسلك التوافق وما سواه
كالمجرور بحرف الجر الزايد في المبتداء نحو بحسبك درهم او في الفاعل نحو
كفى بالله او في المفعول نحو قوله تع ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة
اى لا تلقوا انفسكم الى الهلاك وكالمجرور بالاضافة اللفظية نحو ضارب

ضارب زيد وحسن الوجه فيكون المجرور في اللفظ منصوبا او مرفوعا في
التقدير فهى فرع عليه وملحق بالمجرور الاصلي وقال علي رضه بعد هذا
المقال لابي الاسود اى خاطبه فان القول يستعمل بحروف متعددة على
معاني متعددة يقال قال به اى حكم به قال عنه اى روى عنه وقال
له اى خاطبه وقال عليه اى افترى عليه وقال فيه اى اجتهد فيه انح هذا
اى اقصد بهذا المذكور واصرف همتك اليه فلهذا اى فلقول علي رضه انح
هذا سمي هذا العلم نحوا تيمنا بلفظه الشريف وقيل سموه النحو لان
النحو هو الطريق والقصد وبهذا العلم يعرف الوصول الى المقاصد
بايراد الطريق المناسبة من الالفاظ ويتيسر قصدها بذلك العلم ونقل
في بعض الكتب هذه القصة هكذا روى عن ابي الاسود الدؤلي استاد
الحسن والحسين رضي الله عنهما انه قال دخلت على امير المؤمنين علي رضه فرأيته
مطرقا متفكرا قلت فيم تفكر يا امير المؤمنين فقال اني سمعت في بلدكم
لحنا اى خطاء في الاعراب فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية ثم اتيته
بعد ذلك فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام
كله ثلثة اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ
عن الفاعل والحرف ما انباء عن المعنى ليس باسم ولا فعل وقال انح هذا
وتتبعه وزد فيه ما وقع قال ابو الاسود فجمعت اشياء وعرضتها عليه وكان في ذلك
حروف النصب ولم اذكر لكن فقال لم تركتها قلت لم احسبها منها فقال
بل هي منها فزدها وحكى ان امرأة دخلت على معاوية في زمن عثمان رضه

مطلب القول يتعلق بحروف متعددة

مطلب وضع علم النحو

ابن مصنفين

فقالت ان ابي مات وترك لي مالا ينبغي ان فاستبج معاوية ذلك فبلغ
الخبر عليا فرسم لابي الاسود بوضع النحو فوضع ابو الاسود اولا باب ان
اخ وباب الاضافة ثم سمع ابو الاسود رجلا يقرأ ان الله بريء من المشركين
ورسوله بجر رسوله فصنف باب العطف والنعت ثم قالت ابنته يا ابت
ما احسنُ السماءِ بالضم على لفظ الاستفهام فقال لها نجومها فقالت انما
التعجب من حسنها فقال لها قولي ما احسنَ السماءَ وافتحي فاك فصنف باب
التعجب والاستفهام واخذ منه النحو ابناؤه واخذ منهم ابو اسحق الحضرمي
وعيسى الثقفي وابو عمرو بن العلاء واخذ خليل بن احمد من عيسى الثقفي واخذ
من الخليل سيبويه وعلي بن حمزة الكسائي اخذ من ابي عمرو بن العلاء ثم صار

الكسائي بدل

اهل الادب كوفيا وبصريا فالكسائي واخذ منه الفراء ومنه ابو العباس
ومنه محمد الانباري كلهم كوفيون وسيبويه واخذ منه الاخفش وقطرب و
اخذ منه صالح الجرمي وبكر المازني ومنهما محمد الملقب بالمبرد ومن المبرد
ابو اسحق الزجاج وابو بكر السراج ومحمد بن كيسان ومنهم ابو علي النسخ
وابو سعيد السيرافي وعلي الرماني ومنهما ابو علي الفارسي ومنه ابو الفتح
ابن جني ومنه عبد القاهر الجرجاني ومنهما كلهم بصريون ثم قيل لم يأت بعده
من يعبأ به انتهى وهو المنقول عنه اي هذا الذي نقل من علي رضه هذا ابتداء
خبره فهو اصل علم النحو ثم استنبط منه العلماء الراسخون والفضلاء الكا
ملون على ما فصلنا ائمتهم الوثيق كتبا كثيرة مفعول استنبط واخرج واعنه
انجانا طويلا تسهيلا لتعلم العلم وتيسيرا لمن بعدهم وبعد هذا المرهوه

المرصود اي المترقب لابد من الشروع في المقصود قال المص اما بعد
اما كلمة متضمنة معنى الشرط قيل لما اختلفوا في اما فقال بعضهم انه
اسم وقال بعضهم انه حرف قال الشارح اما كلمة ليتناول كلا المذهبين
ويحدث ما في شرح الضوء من ان النحاة بعد اتفاقهم في انها حرف اختلفوا
في انها موضوعة للشرط او قائمة مقام ما وضع له فذهب ابن الحاجب الى

والخلاف بان

الاول وصاحب الكشاف الى الثاني والخلاف في انها اسم او حرف ليس
بمشهور انتهى فلذلك اي لكونها كلمة متضمنة معنى الشرط لزم دخول الفاء
الجزائية في جوابها لزوما اكثريا لا كليا اي ليس المراد من اللزوم الوجوب
وجوبا كليا هو المتبادر بل الثبوت الاكثري اذ قد يحذف منه اي من جوابها
الفاء لوجود ما يدل عليه من التلويح والايماء نحو قوله اما القتال لا قتال
لديكم واعلم انه يمكن حمل كلام على القياس الاقتراني المثبت للزوم الفاء
فنقول المدعى ان الفاء لازمة لجوابها لانها متضمنة معنى الشرط وكل متضمنة
لمعنى الشرط فالفاء لازمة لجوابها ينتج من الشكل الاول ان الفاء لازمة لجوابها فهذا
استدلال بالمؤثر على الاثر فهو اولى من الاستدلال بلزوم الفاء على التضمن
بناء على ظهوره لان اولى البراهين باعطاء اليقين الطريق الاول واما
الثاني فربما لا يفيد اليقين ويمكن حمله على القياس الاستثنائي المثبت
للتضمن فنقول المدعى انها متضمنة لمعنى الشرط لانها لو لم يكن متضمنة
له لما كانت الفاء لازمة لجوابها لكنها لازمة له فتكون متضمنة له هذا كما يقال
ليس في الارض والسماء الهة غير الله ولذلك لم تفسدا معناه لو كان

فيه الهمزة غير اللائق لفقدانا لكن التالي منتفي فكذا المقدم وهو ظاهر
لمن قدم في معرفة اساليب الكلام وهذا كما ترى استدلال بالاثر على
المؤثر فكذا هذا هكذا قال بعض المحققين ويرد عليه ان كلية الكبرى
في ذلك القياس الاقتراني ممنوعة الا ترى ان ما ومن الشرطيتين متضمنتان
معنى الشرط بلا لزوم الفاء واليه اشار النحوي في شرح اللباب وانما قلنا
انها متضمنة لمعنى الشرط لان اصل اما مهما يكن من شيء فاقول بعد حمد
الله مهما اسم متضمن لمعنى الشرط ويكن مجزوم به تامة بمعنى يقع او
يحدث وفاعله راجع الى مهما ومن شيء بيان له للابهام وفاقول جزاء له
والمجموع جملة اسمية مبتداها مهما وخبرها الجملة الجزائية وحدها او هي
مع الشرطية وقيل الاصح ان خبرها الجملة التي هي الشرط وحدها وقيل انه مبتدا
لا خبر له معناه مهما يقع او يحدث كائنا من شيء فاقول وهذا قطع
بوقوعه لانه ما بقيت الدنيا لا بد من وقوع شيء فيها بالضرورة فحذف
مهما يكن من شيء دوما اي طلبا للاختصار وههنا مذهب آخر ذكره في الايضاح
فهو ان المحذوف هو الجملة الفعلية وحدها اي بغير حذف مهما واما منقول
من مهما وفيه ما لا يخفى ثم اقيم اما مقامه بضم الميم في الاشهر ويجوز فتحه
فصار اما فاقول بعد حمد الله فان قلت كيف يصح ان يقال اصل اما
بعد حمد الله مهما يكن من شيء فاقول بالرفع مع ان الشرط والجزاء اذا كانا
مضارعين يجب فيهما الجزم اتفاقا فوجب ان يقال فاقل بالجزم
قلت اذا لم يكن الجزاء مع الفاء واما اذا كان معه فالجزم ممتنع اذ الظاهر
هذا

الكافية في

المحرر في الايضاح

من بعض الكتب

فيما بعد

اذ الفاء تمنع ان يعمل ما قبله فيما بعده فيا قول لجملة خبر مبتدا محذوف اي فانا
اقول ليصير جملة اسمية فلم يقع الجزاء مضارعا بل جملة اسمية فان قلت
كيف يجيء بالفاء مع ان المضارع المجزوم لو جعل جزاء لكان جزمه كافيا
في الارتباط من غير حاجة الى الفاء قلنا انهم قالوا الجزاء اذا كان مضا
رعا مثبتا غير مقترن باحد الحروف الاربعة اي السين وسوف وان
ولكن وما يجوز الفاء وتركه اما جواز اتيان الفاء فلان المضارع المثبت
كان قبل اداة الشرط صالحا للاستقبال فلم يؤثر الاداة فيه تاثيرا ظاهرا
كما في فعلت ولم افعل فاحتاج الى مزيد ربط بينهما بالفاء واما جواز
ترك الفاء مع الجزم فلنا اثر الاداة فيه لانه كان صالحا للحال والاستقبال
فصرفه الاداة الى الاستقبال على ان الجزم كاف في الارتباط بدون حاجة
الى الفاء ثم اخرت الفاء الى الجواب المذكور في المتن اعني مقول القول
وهو فان الولد الاعز الظاهر ان يقال وهو ان الولد الاعز بدون الفاء
وانما اخرت كراهتهم ان يوالي بين حرفي الشرط والجزاء لفظا هكذا
قال في الضوء وان شئت تحقيق عبارته فاستمع ما نتلو عليك فنقول
قوله يوالى بفتح اللام فعل مجهول والقايم مقام فاعله مصدره اي كراهة
هتهم ان يقع الموالاة على ما نقل الزجاج عن سيبويه من انه جار قيم و
قعد به بالاسناد الى المصدر المدلول عليه بالفعل اي قيم القيام وقعد
المقعود لا يجوز ان يكون القايم مقام فاعله بين لانه لازم للظرفية فيكون
منصوبا وهو مرفوعا وهو فيه كذا قالوا ولكن يرد عليه انه لو لزم الظرفية

ابدا فلو اقيم مقام الفاعل
لزم ان يكون منصوبا ومرفوعا

لما جر او رفع وقد وقع بكن بين ايديهم وتقطع بينكم على قراءة
من رفع وقد ظهر لك من هذا وجه وهو كون بين فاعل يوالى وقيل ان
بين زايد وقوله لفظا منصوب على انه ظرف يوالى او تميز او قيد به اذ الاولى
لينه في المعنى لا يقال ان قوله بين حرفي الشرط والجزا ينافي قوله كلمة فيها
معنى الشرط لانا نقول معناه الحرف الذى فيه معنى الشرط وهذا كما يقال قد حرف
نفى اى هو الحرف الذى فيه معنى النفى او نقول انه اشارة الى المذهبين
المذكورين هذا وانما ذكر هو اذلك لان حق الفاء ان يتوسط بين المفردين
او بين الجملتين لان وضعها لاتباع شئ شيئا ثم حذف اقول لدلالة
المقام عليه لانه في صدد الحكاية عما ذكره بعد الاخبار عن الحمد الذى
لا يكون الا باللسان فكانه قال اقول بعد الفراغ عن هذا الفعل الخاص
يعنى الحمد ان الولد الاعز آه فصار اما بعد حمد الله اه واعلم ان اما على
ثلثة اقسام مفردة بالجر بدل من ثلثة كاما الواقعة في هذا الكتاب
في قوله اما بعد حمد الله ذى الانعام ومركبة وهى اى المركبة على وجهين
لان الاصل فيها ان ما ان للشرط وما زائدة للتاكيد في معنى الكلام فادغم
النون في الميم بعد قلبها ميما لقرب المخرج فصار اما بكسر الهمزة ثم فتح
لدفع الالتباس باما العاطفة فانها بالكسر في المشهور واما امتيازها
عن اما المفردة وعن المركبة من لان كنت منطلقا انطلقت فبان
يليها الاسم كما يليها الفعل دائما هكذا قيل واما الفرق بين هاتين
اعنى المفردة والمركبة من لان كنت الخ فبدخول الفاء في جواب المفردة

المفردة دون المركبة وان لم تدخل فيكون للتفصيل في المفردة وللتعليل
في المركبة يعرف ذلك من المقام فصار اما بفتحها اى الهمزة او الاصل
فيها لان كنت منطلقا انطلقت حذفت اللام الجارة من لان لانها اى
اللام الجارة تحذف كثيرا من ان المصدرية وان المشددة قوله للتخفيف
متعلق بتحذف مثال الاول كقوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى
اى لان جاءه الاعمى ومثال الثانى كقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله
احدا اى لان المساجد لله وقوله على ان اللام متعلق على ما يفهم من الكلام
يعنى ان اصل الكلام لان المساجد بتقدير اللام على ان يكون اللام متعلقة بلا
تدعوا وهو اشارة الى دفع دخل مقدر وهو ان يقال لو كان اللام مقدرا
فلا بد من متعلق يتعلق به ولا متعلق له ههنا لانه اول الاية فاجاب
بقوله على ان اللام اه فان قيل ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبله ولا معنى لادخال
الفاء في عامله قلنا ان اللام التعليلية وما يتضمن معناه يجوز دخول
الفاء في متعلقها المتاخر لكون المتقدم في معنى الشرط والسبب للمتاخر كما
ذكر في الكشاف في تعلق لايلاف بقوله فليعبدوا فاضمر كان من ان كنت
اى حذف من اللفظ للاختصار فزيدت ما الزائدة باخره ان عوضا عنه
اى عن كان فادغمت النون في الميم بعد قلبه اياه وانتقل الضمير المتصل في كنت
الى المنفصل يعنى لما حذف ما يتصل به تاء الخطاب اعنى كان ولم يتيسر
التكلم بالضمير المتصل بدون ما يتصل به الى بدله ضمير الخطاب المرفوع
المنفصل اعنى انت فصار اما انت منطلقا انطلقت واعلم ان الجار

اعني اللام في لان كنت منطلق بانطلقت وانما قدم على انطلقت لان ان وان كانت مصدرية الا انها مع اللام كان الشرطية في السببية لان المعنى لاجل انطلاقك انطلقت فكما ان السبب مقدم في الشرطية فكذا ههنا عند البصريين واما عند الكوفيين فان المفتوحة بمعنى ان الشرطية ومن مذهبهم ان ان المفتوحة تكون للمجازاة ايضا وعلى هذا يحملون قوله تعالى ان تضل احديهما بالفتح اذا عرفت هذا فاعلم ان اما الاولى متضمنة للشرط اتفاقا واما الثانية للشرط المحض اتفاقا وهكذا ذكر في بعض الكتب لكن لم تطلع على امثلة وموارد استعمالها الاثرة واما الثالثة ليست للشرط ولا متضمنة اياه على المذهب الاصح وان ذهب اليه البعض شرذمة هي بكسر الشين والذال المعجمة بمعنى الطائفة والجمع الشراذم اى طائفة من الكوفيين وفي الاولى اختلاف بين الزمخشري يعني صاحب الكشاف وقد صحح هذا بكسر الزاء وبين ابن الحاجب فمذهب ابن الحاجب انها للشرط كان ولو ومذهب الزمخشري انها متضمنة له واكثر النحات مائل الى هذا المذهب الذى ذهب اليه الزمخشري وقوله هكذا اشارة الى قوله وفي الاولى اختلاف الى قوله مائل الى هذا المذهب اعني لما قال الشارح ان الاولى متضمنة للشرط اتفاقا والثانية للشرط اتفاقا كان متضمنة ان يقال كيف يصح الاتفاق المذكور وهم قد ذكروا ان في الاولى اختلافا بينهما وان اكثر النحاة مائل الى مذهب الزمخشري فاراد الشارح دفع ذلك الدخل المقدر فنقل ما قالوه بقوله وفي الاولى اختلاف اه ثم قال مجيبا عنه هكذا قيل لكن يمكن

يفيد الاتفاق فيهما ح

ان يكون النزاع بينهما لفظيا لا حقيقيا اى فيصح قولنا ان الاولى متضمنة للشرط اتفاقا لانه يجوز بعض انما قلنا يمكن ان يكون الخ لانه يجوز ان يكون مراد ابن الحاجب باما حيث قال في الكافية حروف الشرط ان ولو واما اما الثانية بالنصب لانها صفة اما المنصوبة على انه جزء يكون الخ اصلها ان ما وان يكون مراد الزمخشري باما في المفصل بعد عدة فصول من تعداد حروف الشرط بقوله ومن اصناف الحروف حرفا الشرط وهما ان ولو واما كلمة فيها معنى الشرط اما الاولى المعرفة بالنصب المتضمنة للشرط لا الثانية في اى حين ان يكون مراد ابن الحاجب اما الثانية ومراد الزمخشري اما الاولى لا نزاع بينهما في الحقيقة بل في اللفظ اى بل وقع النزاع الظاهري في لفظ اما حيث قال احدهما ان اما حرف شرط وقال الاخر انها متضمنة للشرط فهو نزاع لفظي لا نزاع بينهما في الحقيقة ~~لان المقام~~ لان كل واحد منهما لا ينكر قول الاخر اذا عرض عليه مراده من قوله فليتأمل في هذا المقام او في المقام على صيغة المجهول ويجوز ان يكون على صيغة المعلوم اى فليتأمل المتأمل في هذا المقام فلا مزيد عليه بفتح الميم مصدر ميمي من زاد يزيد اى لا زيادة على التقدير المذكور ههنا ولما فرغ من تحقيق معنى اما واقسامه شرع في تحقيق استعمال اما المفردة المرادة ههنا فقال واستعمال المفردة على وجهين لانه اما يستعمل للتفصيل ما اجمله المتكلم نحو انا او داى اجب واقلي اى ابغض اما من اوده فالعالم واما من اقلاه فالجاهل ونحو جاءني القوم اما زيد

فالعالم بدل

فاكرمه واما بكر فاهنه واما بشر فاعرضت عنه وهذا الاستعمال على
طريق الاستيناف وهو اى الاستيناف في عرف النحاة ما وقع جوابا لسوال المقدر
يعني لما قال المتكلم جاءني القوم فكان قائلا قال ما فعلت بهم فقال المتكلم مجيبا له
اما زيدا اه او يستعمل في اوايل الكلام المنقطع بالجر صفة الكلام عما قبله
ومنه ما ياتي في اوايل الكتب كقوله المص اما بعد حمد الله ذى الانعام
وان اردت تحقيق المقام فاستمع ما نتلوا عليك من خلاصة الكلام
وهو انهم قالوا ان اما موضوعة للتفصيل في جميع موارده الا ان تفصيله
قد يكون لمجمل سابق كقولك جاءني القوم اما العلماء فكذا واما السفهاء
فكذا وقد لا يذكر قسيم الكنفاء بما يقوم مقامه مع الاشعار بزيادة اعتناء
بشان المذكور بعد اما في ما سبق له الكلام كقوله تع فاما الذين في
قلوبهم زيغ وتعقيبه بقوله والراسخون لان المقصود الاولى هو ذم
الزايغين وقد يكون تفصيلا لمتعدد في الذهن ثم قد يسبقه ما يدل
على التعدد بوجه ما كقوله تع ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة
فما فوقها فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم والذين كفروا
فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلا وقد لا يسبقه بحيث كقولهم في
صدور الكتب والرسائل اما بعد وفيه افادة زيادة تاكيد لان تفصيل
المجمل واختيار مجمل او جملة مخصوصة مما في الذهن يدل على زيادة الا
عتناء بشان المذكور بعد اما هذا فان قلت المفهوم مما حققت
ان الجمهور قد اتفقوا على ان اما موضوعة للتفصيل وانها لا تستعمل الا فيه

الجمهور بدل

الا فيه وما ذكره الشارح مناف له حيث جعل الاستعمال الثاني فيما لا استعمال
لها للتفصيل قلنا لا منافاة بينهما لانه انما جعل فيما لا استعمال لها للتفصيل
مما اجمله المتكلم سابقا لا المطلق التفصيل والاستعمال الثاني قسم مخصوص
من مطلق التفصيل كالاستعمال الاول كما عرفت اتفاقا فالاستعمال لان قسمان
الاول كما ذكرنا الشارح فلما اقيم اما هذه لفظة هذه في محل الرفع
صفة لاما واشارة الى المفردة اى اقيم اما المفردة مقام بضم الميم
اسم مكان من اقام لانه يجيء على صيغة المفعول من غير الثلاثي المجرد او
بفتح الميم على انه اسم مكان من قام لكن الاول اولى وعرف كما اشرنا اليه
مهما يكن من شيء تضمنت هي معنى الابتداء والشرط اللذين في مهما يكن
لان مهما يكن مبتداء وتضمن معنى ان الشرطية فبالنظر الى الاول يقتضي ان
يدخل اما على الاسم لان اما لما لم يصلح وقوعها مبتداء لكونها حرفا وجب
ان يدخل على ما يقع مبتداء بحسب نوعه وهو الاسم لئلا يفوت الابتداء
بالكلية وانما قلنا بحسب نوعه وهو الاسم اذ لا يلزم ان يكون ذلك الاسم
الذى دخل عليه اما مبتداء بل قد يكون مفعولا به نحو قوله تعالى واما
السائل فلا تنهر بنصب السائل على كونه مفعولا به لقوله فلا تنهر والفاء
لما زحلفت من موضعها لا يمنع عن تقديم ما بعدها لضعفها وقد يكون
ظرفا نحو اما بعد حمد الله وغير ذلك ولذلك قال يقتضي ان يدخل على
الاسم دون على المبتداء وبالنظر الى الثاني يقتضي ان يدخل هي على الفعل
لان الشرط يقتضي الفعل وهو في الفعل فالاتيان بكلا المقتضيين

معنى

لضعفها بدل

بفتح الضاد والياء الاولى ولم يعل بالقلب والحذف لئلا يلتبس بالجمع
لانه يبقى حينئذ مقتضين كمصطفين ولا عبرة لحركة الاخر تشكل لان اجتماع
الاسم والفعل دفعة واحدة متعذر فيليها الاسم دائما فان قيل فلم زعموا
اولا ما يقتضيه اما بحسب تضمنه معنى الابتداء اعنى الدخول على الاسم ثم
قضوا ثانيا حق ما يقتضيه بحسب تضمنه معنى الشرط بادخال الفاء في جوا
بها ولم يعكس قلنا لان الابتدائية في معناها اقدم فيه من معنى الشرطية لكونه
مبتداء بنفسه بخلاف كونه شرطا فانه ليس بذاتي بل بحسب تضمنه معنى ان
الشرطية ويلزم الفاء في جوابها اكثر بالقضاء لحق ما كان وثبت فكان
الفاء كالجزء عن نقصان وقع من عدم اداء ما يقتضيه بحسب تضمنه
الشرط اعنى الدخول على الفعل وفي هذا التركيب بحث وهو ان اللزوم
صفة الفاء والقضاء من قضيت حقه اي اديته صفة القاضي فلا يكون
فعلا لفاعل الفعل المعلل وسيجيء انه من جملة الشروط الثلاثة لنصب
المفعول له اما قال وابقاه له بقدر الامكان لان لا دخول على الفعل حق لاما
كالفاء الذي جعل عوضا عنه اذ دخل على جوابه الذي هو منفصل
عن اما لئلا يلزم التوالي بين حرفي الشرط والجزاء كما مر وما وقع من
نحو قوله تع واما ان كان من اصحاب اليمين الاية بالنصب في المشهور اي
اذكر الاية واقرأها واتمها وكذا قولهم الحديث وقيل يجوز الرفع
بتقدير الاية مقروءة والجر بتقدير الى اخر الاية وقولهم بالجر اما ذهب
فعل ماض على التوصيف لا على الاضافة كما توهم فاول باما المتوفي اي الشخص

وقع ٤

اي الشخص المتوفي في الاول واما الاول واما لفظ ذهب في الثاني قال
بعض المحققين ان ما زعم ابن مالك من ان الاسناد اللفظي لا يختص
بالاسم بل يوجد في غيره ايضا نحو ضرب ثلاثي فليس بشيء اذ كل اسناد
لفظيا كان او معنويا مختص بالاسم لان المخبر عنه ثلاثي فليس بشيء اذ كل
في ضرب ثلاثي لفظ وهو اسم لا يدل على الحدث مسماه ضرب الدال على الحدث
والزمان فعلى هذا ينبغي ان يقول الشارح بدل قوله واما لفظ ذهب
وبان يراد بذهب لفظ وهو اسم فان ما ذكره عدول عن التحقيق على ما لا
يخفى فالمتوفي واللفظ اسمان والمراد بقولنا يليها الاسم ان يليها لفظا او
تقديرا وفي الصورتين المذكورتين وان لم يليها بيانه واحدة الاسم لفظا لكن
يليها بيانهما تقديرا كما ترى بعد ظرف من الظروف المكانية لانه من قبيل
الجهات الست الخ وضعت للمكان قال في شرح الضوء فيه بحث لان اصحاب
اللغة قالوا هو ظرف من ظروف الزمان الذي لا يتمكن فيها ولو كان في الا
صل من الجهات لينتوه سيما صاحب الصحاح انتهى لكن المتبوعة هنا اي
جعل عارية واستعمل مجاز الزمان لكونه مضافا الى الزمان اذ تقديره
بعد زمن مضي عن الزمان الفارغ من حمد الله وكذا قولنا جئت بعد
الظهر او بعد العصر استعيرت لفظة بعد فيهما للزمان فحال الجهات الست
اي امرها ثلثة لانها لا تخ اما ان استعملت مضافة الى شيء نحو جئت
بعد زيد او قبل زيد وكذا باقي الجهات الست نحو جئت فوق زيد او
تحته او امامه او قدامه او وراءه او خلفه او استعملت مقطوعة عنها اي عن

اعم من ؟

فلا اشكال ٤

الاضافة فالاول معرب منصوب على الظرفية اى ينصب بتقدير في على
ان يكون مفعولا فيه ان يليها العوامل المقتضية خلاف النصب على الظرفية
وان يليها العوامل المذكورة كانت الجهات الست على ما يقتضيه العوامل
سواء كان ذلك العوامل لفظيا كمن في نحو فعلت من قبل فعلك او معنويا
كالابتدائية في نحو امامك خير من وراءك برفع امام واما نحو قولنا ا
السماء فوقنا بفتح القاف فمن قبيل الاول اى التى لم يليها العوامل
المقتضية خلاف النصب على الظرفية لان الخبر هو الجملة الظرفية اى الظرف
مع فاعله المنتقل اليه عامله المقدر لا الظرف وحده فالذي يلى الظرف اعني الفوق
في مثالنا هذا العامل المقدر اعني حصل اذ التقدير السماء حصل فوقنا
لا الابتدائية وانما الذي يليه الابتدائية ويجعله خبرا من فوق هو الجملة
الظرفية اليه وقعت خبر المبتدا لانها اى الجهات الست من قبيل ما استعمل
اسما مرة بان يقع مرفوعا بالابتداء نحو يمينك اشرف من يسارك ومنصوبا مفعولا
به نحو عرفت زيد تحتك ومجرورا بحرف الجر نحو جئتك من يسار زيد واستعمل
ظرفا منصوبا بتقدير في على الظرفية ولا يلزم الظرفية وانما قال في شرح
اللباب الظرف كلاهما اى الزمان والمكان منقسم الى قسمين متصرف وغير
متصرف فالمتصرف ما لا يلزم الظرفية ولا يلزم بل استعمل اسما وظرفا وهو
اى ما استعمل اسما وظرفا ما يجوز ان يعتقب عليه العوامل مع ظهور اثارها المختلفة من الحركات الثلث كاليوم والحين وزايت حين وعجبت
من حين فاللفظ الذى يظهر عليه تلك الاثار المختلفة سمى اسما لانه اسم الظرف

الظرف لا بمعنى الظرف واراد بالظرف مكان منصوبا بتقدير في فاسم بهذا
مقابل للظرف لا للفعل والحرف فصحت المقابلة بقوله اسما وظرفا وغير المتصرف
ما لزم الظرفية نحو سبرنا ذات مرة وذا صباح ومنه لفظا مع عند الجمهور
وسوى على الاشهر ومنه وسط الدار بالسكون ولقيته بعيدات بين وبكرا
وسحرا وسحر او ضحى وضحوة وعشاء وعشية وعتمة ومساء وصباحا
ونهارا وليلا وغدوة وبكرة اذا اردت سحر بعينه وضحى يومك وعشاء
وعشية وعتمة ليلتك ومساءها وصباحك وليلك ونهارك وقريب منه
عند فانه يجر بمن خاصة ومثله دون فانه يجر بمن ويبقى نادرا فاعلم ذلك
فانه من المهمات التى يجب حفظها فلهذا اطنبنا الكلام في هذا المقام والثاني
اى الجهات الست التى استعملت منقطعة عن الاضافة لا يخ اما ان يكون
المضاف اليه منويا اى ملحوظا وملتفتا اليه في ذهنك او لا يكون منويا بل يحذف
نسيا منسيا في مختار الصحاح النسى بكسر النون وفتحها ما نسى وسقط في منازل
المرتحلين من ذوال امتعتهم وقرئ بهما قوله تعالى وكنت نسيا منسيا ولا
يلتفت اليه اصلا فالاول مبنى على الضم نحو جئتك من قبل ومن بعد وانما بنى
على الحركة فرقا بين البناء الاصلي والعارضي ولم يعكس مع حصول الفرق بان
الحركة فرع متاخر عن السكون كما ان البناء العارض فرع للبناء اللازم
فاعطى الاصلي للاصل والفرع للفرع وبنى على الضم دون الفتح والكسر جبرا
اى عوضا للمحذوف منها اى من الجهات الست وهو المضاف اليه باقوى
الحركات والثاني اى ما حذف منه المضاف اليه نسيا منسيا معرب كما في

الاسماء المعربة كقول الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء

الفرات يقال ساغ الشراب يسوغ سوغا اى سهل مدخله في الحلق واغص

بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة من باب علم من الغصص بفتحتين وهو

بقاء الطعام او الشراب في الحلق ان قيل ما وجه اكاد ههنا والكون قد مضى

قيل هذا حكاية حال ماضية والا لقال كنت كدت والفرات العذب جدا الشعر

لبني يربوع البيت من ابي عمرو بالماء الحميم وهو الحار والبارد وهو المراد

ههنا وقصة هذا البيت انه قتل لهذا الشاعر قريب من اقربائه فصار من

الغم هو الغصة بحيث لا يجري شيء في حلقه فتمكن من قصاص قريبه فقتل

قاتله فزال عنه الغم فانشد هذا البيت وتركيبه ظا والاستشهاد انه حذف

المضاف اليه نسيا منسيا ولم ينوه ولذلك اعرابه بالنصب واليه اشار بقوله فقبلا

منصوب اما على انه خبر كان ان كانت لفظة كان في كنت ناقصة او على الظرفية

ان كانت تامة وانما بنيت في الاول لمشابهتها الحرف في الاحتياج الى ما

اضيف اليه اى لشبهها الحرف في الاحتياج لان المحذوف نية بلا تعويض عنه

يبدل فوق الاحتياج اذا ذكر المضاف اليه بخلاف الثاني فانها اى الجهات

الست اى على تقدير كون المضاف اليه محذوفا منها حذفا منسيا جعلت

اسماء براسها من غير التفات الى المضاف اليه فلم يشبهن الحرف فلم تبن لعدم المشا

بهة فيكون اسما تاما نكرة فتعرب كسائر النكرات والفرق بين ما اذا كان

المضاف اليه مذكورا ومنويا وبين ما اذا كان نسيا منسيا في المعنى هو انا

اذا قلنا مثلا جئتك قبل الظهر او قبل او قبلا يكون وقوع المجيء قبل

قبل زمان الظهر في الاولين ويكون وقوعه في زمان من الازمنة المتقدمة

على هذا الزمان في الثالث وكم بين المعنيين فههنا اى في قوله اما بعد حمد

الله لم يحذف المضاف اليه فلم يبن بل ترك منصوبا على الظرفية ان قيل

هذا مناف لقوله فيما سبق اذ تقديره بعد زمن الفراغ قلنا المراد انه

لم يحذف حذفا منسيا بحيث يكون مستقلا منقطعا عن الاضافة بل

استعمل مضافا الى حمد والعامل فيه اى في نصب بعد اما في محل الرفع على

انه خبر قوله والعامل لقيامه مقام بفتح الميم فقط الفعل وهو يكن

ودايمة الفعل كافية في عمل الظرف العمل مضافا الى مفعوله اى في عمل

العامل في الظرف وانما كفى لان في الظرف اتساعا يقع معمولا لكل عامل

فيه رايحة الفعل وعليه راى صاحب الضوء حيث قال والعامل فيه اما

عند سيبويه وجميع النحويين لان اما لنيابتها عن الفعل تعمل في الظروف

خاصة واعلم ان القوم اختلفوا في الاسم الواقع بعد اما هل هو

جزء من الواقع بعد الفاء ام لا فبعضهم وهو المبرد ذهب الى انه ليس بجزء

مطلقا اى سواء دخلت الفاء على ما لا يعمل ما بعده فيما قبله كان

او لا بل ارتفاع الاسم وانتصابه بفعل محذوف وبعضهم وهو سيبويه الى انه جزء

مطلقا وبعضهم قالوا ان دخل الفاء على ماله صدر الكلام كان في

الاول والا في الثاني هو هذا المشهور المذكور في المتون لكن

الظاهر من الكلام الشارح وكلام صاحب الضوء ان ما قالاه مذهب

رابع غيرها وقد ساعده البعض من شراح اللب والعامل في نصب بعد

ههنا على المذهب الاول والثالث الفعل المحذوف تقديره حمدا اذكر
بعد حمد الله فان الولد الخ وعلى المذهب الثانى هو الفعل الواقع بعد
الفاء اعنى اردت هذا ولما قال العامل فيه اما توهم ان يقال ان محل اما
عند وجود اردت عند انعدام اثر الضعيف عند وجود القوى كما
لشمع مع الشمس فلو عمل اما لزم ترجيح الضعيف على القوى وانه باطل
فاشار الى جوابه بقوله لا اردت لان ان تقطع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها
لاقتضاءها صدر الكلام الذى دخلت هى عليه لا صدر كل كلام حمد
هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم يعنى ان الحمد هو الوصف بالجميل مطلقا
سواء كان الجميل اختياريا او غيره على الجميل الاختيارى مطلقا انعاما كان
ذلك الجميل او غيره على جهة التعظيم والحاصل ان الحمد يقتضى حامدا ومحمودا
وهو ظاهر ويقتضى ايضا محمودا به خيرا اعم من ان يكون اختياريا او لا وبه عاز
عن المدح اعم من ان يكون انعاما او غيره وبه عاذ عن الشكر ان قيل فكيف
يصح قولهم الحمد لله على ارادته الكاملة وقدرته الشاملة وحمدت زيدا
على حسبه وشجاعته وعلى علمه وكرمه وحمدت اللؤلؤة على صفائها مع
ان المحمود عليه فى هذه الامثلة غير اختيارى لان صفات الالهية غير اختيارية
لكون كل اختيارى حادثا وكذا الباقى غير اختيارى اما الحسب فلانه
ما يعده المرء من المفاخر سواء كانت مفاخر نفسه او اباءه وهو اعم
من ان يكون فعلا اختياريا او لا واما الشجاعة والعلم والكرم والصفوة
فلان كلها من قبيل الكيفيات لا من الافعال الصادرة بالاختيار قلنا

قلنا الجواب اما عن المثال الاول فهو انا لا نسلم انه حمد بل مدح كما قال فى لباب
التفسير ان الحمد يختص بالفعل لانه يجوز المدح على صفات الله تعالى
كالقدرة والعلم وعلى صفات فعله كالخلق والترزيق ولا يجوز الحمد الا
على صفات الفعل ولو سلم انه حمد فنقول تلك الصفات اما اختيارية كما
ذكره بعض المحققين ومنع اقتضاء الاختيار للحدوث بناء على جواز
قدم مستمر ازلا وابدا او لا يتقدم على الاثر الا بالذات او هى منزلة
بمنزلة افعال اختيارية لانبائها عن الافعال الاختيارية او لكون الذات
كافيا فيها كما يستقل فاعل الافعال الاختيارية فيها او نقول ان تلك
الصفات مبدأ الافعال الاختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الافعال
فالمحمود عليه اختيارى فى المآل واما عن المثال الثانى فهو ان الحسب
وان كان اعم من ان يكون فعلا اختياريا او لا لكن متعلق الحمد بالحقيقة
هو افعاله الاختيارية لا كلها اللهم الا على التغليب وان الشجاعة تطلق
على الكيفية النفسانية التى هى مبدأ القاء النفس فى الحروب والمهالك
وعلى نفس الالقاء فيهما فحمل على الثانى بلا تاويل وعلى الاول بتاويل دلالتها
على الافعال الجميلة الاختيارية ومن ههنا قيل ان الجميل لا يجب
ان يكون نفسه اختياريا بل كما قد يكون نفسه اختياريا كذلك يجوز
ان يكون طبيعيا وسبب تحصيله اختياريا كما فى العلم وان يكون
ثمراته واثاره اختيارية كما فى الكرم والشجاعة واما عن المثال الثالث
فبانه من الامثلة المصنوعة وليس من كلام العرب العرباء

فاعلم ذلك فانه غاية التلخيص في هذا المقام الذي تزل فيه اقدام الاقوام
وهو مجرور لكونه مضافا اليه لبعد وهو مضاف الى الله وهو اي لفظ لله
اعلم بفتحتين لذات الواجب الوجود وتقدس اي تطهر عن دنس
الشركة فاضافة حمد الى الله اضافة المصدر الى مفعوله والفاعل اي
الفاعل المصدر وهو الحمد من ذكر اذ تقديره اما بعد حمدي لله بالنصب
بحذف الفاعل وهو ياء المتكلم فكل مصدر من الفعل المتعدي على خمسة اقسام
الاول ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا نحو اعجبني من ضرب
زيد عمرا والثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك المفعول من الذكر نحو
عجبت من ضرب زيد بفتح الضاد وانما قال من ان ضرب زيد لان الفعل
المصدر بان بمنزلة المصدر في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتداء
نحو اعجبني ان يخرج زيد وارجو ان يخرج زيد وان يخرج خير له على ترتيب
اللف فلما كان مع الفعل بمنزلة المصدر في هذه المعاني كان المصدر
بمنزلته في العمل وفي امتناع تقديم المعمول عليه فلا تقول اعجبني زيد
اضربك كما لا تقول اعجبني زيدا ان ضربت وانما امتنع لان معمول المصدر
في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة ان المصدرية المسماة بالموصول
وما في خبر الموصول لا يتقدم على الموصول هذا واما تخصيص بان مع
الفعل دون ما المصدرية فلكونها اعرق في المصدرية والثالث
من تلك الاقسام الخمسة ان يضاف الى ما يقوم مقام الفاعل نحو
عجبت من ضرب زيد اي من ضرب زيد بضم الضاد كما به الى المصدر

المصدر ههنا مصدر الفعل المجهول فهو مضاف الى ما يقوم مقام
فاعله والرابع ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت
من ضرب اللص الجلاد بضم الدال والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك
الفاعل ان قيل لم حذف ولم يضمر قلنا لان المصدر قد نظر الواضع فيه
الى ماهية الحدث لا الى ما قام به الحدث فلم يطلب باعتبار نظره لا فاعلا
ولا مفعولا وانما يكون طلبه لما قام به باعتبار العقل والوضع ازال
حكم العقل فلا يجوز ان يتصل به غاية الاتصال بخلاف الفعل فان طلبه
للفاعل وضعي لانه انما وضع ليكون مسندا مصدره الى شيء بعده ظاهرا
او مضمرا فجاز ان يتصل به المسند اليه غاية الاتصال وهو اضماره لاقتضائه
له وضعا وعقلا وانما اضمر في اسم الفاعل والمفعول وان كان طلبهما له
ليس بوضعي بل عقلي لقوة شبههما بالفعل لفظا في الحركات والسكنات ومعنى نحو يتحتم تزيد
الصلوة اي تاخير الصلوة الظهر في فصل الصيف اي تبريد المصلي اياها
سواء كان يصلي وحده او بجماعة لقوله عم ابردوا بالصلوة فان شدة
الحر من فيح جهنم اي صلوها اذا سكنت شدة حرها وفيح جهنم
شدة حرها فالمعتبر في تبريد كل بقعة سكون شدة حرها وهو مختلف
بحسب البقاع واما المصدر في اللازم فقسم واحد وهو ان يضاف
الى الفاعل نحو جئت بعد ذهاب زيد فهذه الاضافة كلها معنوية مفيدة
للتعريف الى الفاعل نحو جئت الا اذا كان المصدر بمعنى اسم الفاعل
او اسم المفعول فحينئذ تكون اضافة لفظية كما اضافتهما كما وقع في اول

محمد بن

ديباجة الملخص لمحمود بن عمر الجغميني وجغمين بفتح الجيم الفارسي قرية
من قرى خوارزم الحمد كفاء افضاله قال شريف الدين الجرجاني هذا الجد
واسمه علي وكنيته ابو الحسن وجرجان قصبة من ولاية استراباد وقد
ولد في تلك القصبة في اربعين وسبعمائة وتوفي ببلدة شيراز في سادس
ربيع الاخر سنة عشر وثمانمائة كذا قال البعض ممن تصدى لتحشية
شرح مفتاح في شرحه اي يحقيني كفاء مصدر من كافاه اي جازاه
بمعنى الفاعل منصوب على انه صفة مصدر محذوف ويقال في عرف النحاة
في امثاله انه نصب على المصدرية لاكتسابه اعراب المصدر بعد حذفه
اي حمد الكفاء افضاله اي كافيا في افضاله بمعنى احمد حمدا مجازيا احسانه
ويجوز ان يكون كفاء منصوبا بنزع الخافض اي حمد الكفاء افضاله و
قد يقال الكفاء الكفو اي المثل فهو نصب اما على الحال من الفاعل
الظرف المستقر اعني لله او من مبتداء على رأي او على المصدرية اي مماثلا
مثلا افضاله او مثل افضاله ولما كان الوجه الاول احسن من هذا المقول
لان الحمد مثل افضاله مح لم يتعرض اليه الشريف رح قوله ولكونه
تعليل مقدم لقوله جاز اي لكون المصدر اعني كفاء مضافا الى
معموله ومعنى اسم الفاعل جاز وقوعه صفة للنكرة وان كان المضاف
واعلم ان عمل المصدر على ثلثة اقسام الا اليه وهو افضاله معرفة
بسبب اضافته الى المضمر الذي هو اعرف المعارف واعلم ان عمل
المصدر على ثلثة اقسام الاول ان يعمل خاليا عن الالف واللام ولا مضافا

الكفاء بالمد كي عوض [illegible]

المجرور رح

والاضافة بالجر نحو يرفع فاعله وينصب مفعوله كالفعل اي كفعله ان
كان فعله كذلك نحو عجبت من ضرب بالتنوين زيد عمرا اي من ضرب
زيد عمرا وبهذه الحالة اي عمله عنها اقوى احواله الثلثة لقوة شبهه
الشبه بالكسر والسكون لغتان بمعنى كذا في مختار الصحاح الفعل بالنصب على انه
مفعول شبهه ح لانه نكرة كالفعل اي كما ان الفعل نكرة بمعنى انه جزء شايع
ولا في التعريف والتنكير من خواص الاسم على ما صرحوا عليه والثاني من تلك
الاقسام الثلثة ان يعمل مضافا كما مر وهذا اضعف من الاول اي ضعيف
منه لانه معرفة اي ان كان مضافا الى المعرفة ولو زاد عليه قوله او قريب
منها ليشمل ما اذا كان مضافا الى النكرة لكان اولى بخلاف الفعل فانه
عار عن التعريف والتخصيص لكن عار عن الالف واللام فبهذه الحا
لطيفة شابه الفعل في العراء عنهما فيعمل بسبب عمله تلك المشابهة والثالث
ان يعمل معرفا باللام نحو اعجبني الضرب زيد عمرا وهو اضعف من القسمين
الاولين لكونه معرفة صورة بالالف واللام ومعنى بالاضافة قال في بعض
شروح اللب لا يعمل المصدر المعرف باللام لما عرفت ان عمله لكونه مقدرا
بان مع الفعل وتقديره بان مع الفعل ح متعذر لامتناع دخول
اللام على الحرف ولا يرد المصدر المضاف لانه من حيث المعنى منفصل لان
معنى قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا بالتنوين ولذا يجوز العطف وحمل
سائر التوابع على محله من الرفع والنصب بخلاف المعرف باللام انتهى
ويرد عليه ان هذا التعليل يقتضي امتناع عمله معرفا باللام لا قلته

والشبه بتحتين

اعجبني ضرب زيد عمرو [illegible]

[illegible]

ولذلك لا يحمل الا على الضرورة الشعرية كقوله لقد علمت اولى المغيرة انني
كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا المغيرة اسم فاعل من اغار واولى اما مقدمها تانيث الاول وكر رجع عليه مال والنكول الرجوع من الحرب والعزيمة — انكل
جبنا والسمع بكسر الميم الاول وفتح الثاني اسم رجل يصف الشاعر نفسه
بالجرءة والشجاعة يعني لا يعلم بهذه الجماعة انني اذا توجهت الى الاعداء
فرجوعي غير ممكن عن هؤلاء والمعنى لقد علمت اولى من لقيته من المغيرين — غير ممكن
انني صرفتهم عن وجههم هاربا لهم وطفقت عميدهم فلم انكل عن ضرب مسمع
ولم اعجز ولم ارحم عليه وكانت بنو حنيفة قد اغارت على باهلة فلحقتهم
باهلة وكان الشاعر فيهم وهزمتهم وهو اي عمل المصدر المعرف باللام نادر
مع انه يحتمل ان يكون نصب مسمعا في البيت بفعل مقدر وهو اعني
ويكون تقديره فلم انكل عن الضرب اعني مسمعا او عصد راكزمتوفا
تقديره عن الضرب ضرب مسمعا برفع ضرب على انه خبر مبتدا محذوف
اي ضربت مسمعا او بجره على البدلية من الضرب المعرف لكن يلزم ترك
الواجب او الحسن لا يقال العبارة هي ضربا مسمعا على ما في بعض النسخ
لانا نقول المصدر اذا وقع مفعولا مطلقا لا يعمل على ما صرحوا به فلا
يصح كونه منصوبا بمصدر راكز متوفي وذكر الشيخ عبد القاهر نقلا عن
الشيخ ابي علي الفارسي ان المختار ان يجعل مسمعا مفعول المصدر لا
مفعول كررت على حذف على لان حذف على قليل ليس للقياس اليه سبيل لا ينال
قد ثبت عمله في التنزيل فكيف يحمل على الضرورة وهو قوله تعالى لا يحب الله

العمل — الله الجهر بالسوء فبالسوء متعلق بالجهر وهو عامل فيه مع انه مصدر
معرف باللام لان المراد جواب لا يقال بوصف ههنا بالعمل بغير الواسطة
وفي الاية الكريمة هذا الفرض من قبيل وصف الشيء بوصف صاحبه كقولهم
الكلام المنصف على التوصيف اذ الكريم هو المتكلم بواسطة حرف الجر فلا ينقضي — بحث ذو
ذي بمعنى الصاحب وليس هو مقصود الذات بل وضعت للتوصل في جعل اسم الجنس
كالفرس والمال والانعام صفة تنصب على انه مفعول للجعل لشيء كما ان هو
وضع الذي للتوصل الى وصف المعارف بالجمل مثلا لا يقال زيد الفرس والمال — بل يقال
بل يقال ذو الفرس وذو المال وكذا لا يقال الغنم الانعام بل ذو الانعام و
مرادهم باسم الجنس ههنا ما يدل على القليل والكثير من مسماه اي ما ينبا به
اجزاؤه ويكون كل جزء منه كالكل في صحة اطلاق الاسم عليه كالذهب
والفضة والماء والعسل ونحو ذلك لا ما ذكر في باب الاعلام من ان نحو الرجل
والفرس اسم جنس كذا في شرح اللباب ولكن لا يخفى عليك ما فيه فان الشارح
وغيره قد صرحوا بان الفرس اسم جنس يتوسل بذو الى جعله صفة لزيد فلعل
المراد باسم الجنس ههنا ما قال الفاضل التفتازاني في المطول من ان اسم الجنس ما
يدل على نفس الذات الصالحة لان يقال على كثيرين من غير اعتبار وصف من — والقبل بول
الاوصاف كالاسد والقليل ولا يقطع عن الاضافة فانهم قالوا الاسماء المضاف
اضافة معنوية ضربان لازمة نحو ذو وعند واذ فهو من اللازمة حيث قالوا اللازمة — بحث
اما ظروف نحو فوق وامام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وغير لازمة
وحذة ولدى ولدن وعند وبين ووسط بالسكون وسوى ومع ودون

بحث ظروف لازمة الاضافة

واما غير ظروف نحو مثل وشبه وغير وبيد وقيد وقدى وقاب وقيس واى
وبعض وكل وكلا وذو والو وقد وحيث فان الاضافة في هذه الكلمات
لازمة لا تراها تنفك عنها ولا يضاف ذو الى العلم والضمير لفقدان الجنسية
فيهما الاظهر ان يقال ولا يضاف الا الى اسماء الاجناس الظاهرة كما يقتضيه
تعليله بقوله لفقدان الجنسية فيهما قيل وانما لم تضف الى العلم والضمير لانها
وضعت وصلة الى الوصف باسماء الاجناس فليست هي وصفا بل الوصف
هو ما اضيف اليه فلا يكون الا اسم جنس مظهر لان العلم وكذا الضمير لا يوصف
بهما على ما قرر في موضعه لانه لو اضيف الى الضمير يلزم اللبس في مثل ذا الجمل
عليه عمرو ليستمر الحكم في الكل حذف الهمزة من اخوات اكرم والحق انه لو كان
اسم جنس فهو وضميره في حكم واحد لكون مدلولهما واحدا ولهذا اجمع
المحققون على ان الضمير الراجع الى النكرة نكرة فيكون ح كانه مضاف الى الاسم
الجنس الظاهر الا ترى ان الامام عبد القاهر قال في قوله انما يعرف ذا الفضل
من الناس ذووه هذا اولى من اضافته الى ضمير زيد وعمرو وانت ان تتبعت
كتب القوم تجد كلامهم يؤيد ما قلنا كذا قال شارح الضوء وكثير فيه ما لا يخفى
واما قوله اهناء المعروف ما لم يبتذل فيه الوجوه انما يعرف ذا الفضل
من الناس ذووه المعروف الاحسان وذووه فاعل يعرف اى لا يعرف قدر
صاحب الفضل وعزته الا صاحب الفضل دون الجهالة وكذا قول كعب ابن
زهير صبحنا الخزرجية مرهفات ابار ذوى ارومتها ذووها ذوو بفتح
الذال وضم الواو الاولى جمع مذكر لذو تقول رجل ذو مال ورجلان
ذوا مال رفعا ورجلين ذوى مال نصبا وجرا ورجال ذوو مال
رفعا وذوى مال نصبا وجرا وامرأة ذات مال وامرأتان ذواتا مال
رفعا وامرأتين ذواتى مال نصبا وجرا ونساء وهن ذوات مال اعراب
مسلمات فشاذ لا يقاس عليه شيء وكذلك قطعه عن الاضافة وادخال اللام
لا اجراء مجرى صاحب في قوله فلا اعني بذلك اسفليكم ولكني اريد به الذوينا اشاذ
لا يقاس عليهما شيء به اى بذو والجار والمجرور في محل الرفع على انه قائم مقام
الفاعل للمجيء ويجعل الانعام صفة لله وهو اى ذو من الاسماء الستة المعتلة
المضافة الى غير ياء المتكلم وهي اى تلك الاسماء الستة اخوه وابوه وفوه
وهنوه والهن كناية ومعناه شيء اى انه كناية عما لا يعرف اسمه او يكره
التصريح به من العورة والفعل القبيح وغير ذلك وحموها انما انث الضمير
مخالفا لما قبله لان الحم نسب زوج المرأة ابوه او اخوه او ابنه فاذن
اضيف الى الاناث وذو مال فانها اى الاسماء الستة المعتلة المضافة الى
غير ياء المتكلم بالواو رفعا وبالياء جرا وبالالف نصبا وانما قال في الاكثر
لان بعضهم يجعلها مقصورة على ما حكاه الفراء فيقول اباه في الاحوال
الثلث كما تقول عصاه وعليه قول الشاعر ان اباها وابا اباها قد بلغا
في المجد غايتاها فانه قال ابا اباها ولم يقل ابا ابيها قصدا الى جعله مقصورا
وثنى الغاية بالالف حالة النصب على لغة بنى الحارث وهو ان يجعل التثنية
بالالف في الاحوال الثلث باعتبار ان للمجد صاحبين اعني الاب واب الاب
معناه قد بلغ الاب في المجد غايته واب الاب ايضا غايته وتانيث الضمير في غايتاها

وكلا ح

على

المجيء

الذوينا شاذ لانه لا

في الاكثر ح

اعراب ح للمجد ح

الاب ح

الجد

عمنا او بين الجد بالمرتبة وشرط كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها ان لم
تضف يكون اعرابها بالحركات نحو جاءني اب ورايت ابا ومررت باب وان
كان مضافة لكن الى ياء المتكلم يكون اعرابها تقديريا على راى البعض
وهو الاصح او يكون مبنية على راى اخر او يكون واسطة بين المعرب والمبني
وهذا اى كون المضاف الى ياء المتكلم واسطة بينهما مذهب ضعيف اذا
الظاهر انه لا يخرج عن الاعراب والبناء وشرط ايضا كونها مكبرة اذ على
تقدير كونها مصغرة يكون اعرابها بالحركات تقول هذا اخيك ورايت
اخيك ومررت باخيك هكذا قالوا ويرد عليه ان الاسماء المضافة اذا
صغرت يجب ان يكون اعرابها بالحروف تقدير الوجوب قلب واوها ياء
وقد كان يدور هذا الوهم في خلدي ثم وجدته في كتب بعض المحققين
من المتاخرين مع جوابه بانه لما صغرت تلك الاسماء تحرك اخر حروفها
ليتم وزن فعيل فلما تحرك خرج عن صلاحية الاعرابية لوجوب سكونه
حرف جعل اعرابا فقلبت وجعل اعرابها بالحركة اذ الياء الساكنة ما قبلها
كالصحيح في تحمل الحركات وان كان ما قبلها ياء وكذا شرط ايضا كونها
مفردة اذ لو ثنيت او جمعت لكان اعرابها كاعراب ساير الاسماء
المثنات او المجموعة وقد اهمله الشارح والاولى ذكرهما ولتحقيق
الكلام في هذا المقام على ما يتحقق منه المرام هو ان يقال ان هذه الاسماء
الخمسة محذوفة اللام نسيا لان اصل الاربعة الاولى اخو وابو و
حمو واصل فم فوه فحذف اللام اعني الهاء حذفا غير قياسي فبقي الواو

بالحركات

لا انفتاح

فبقي الواو ساكنة فلو حذف للزم بقاء الاسم المتمكن على حرف واحد ولو ابقي
واعرب لزم قلبه الفا لما قبله فلزم في المنون التقاء الساكنين وحذفه
المؤدي الى البقاء على حرف واحد فابدل منه الميم القريب منه في المخرج اعيدت
اللامات من الاربعة واعيدت العين من الخامس لعدم ضرورة الابدال
لعدم التنوين فجعلت حروف اعراب اما على معنى ان يكون تلك الحروف
نفس الاعراب كما يطلق على حرف يعتوره الاعراب واذا اضيفت الى ياء
المتكلم لم يعد اللامات من الاربعة بل كان اعرابها تقديريا بالحركة تقول
في الاحوال الثلث ابي مثلا ويعاد العين من الخامس لعدم ضرورة
الابدال فيقال في الاحوال الثلث في ولم يجعل حرف اعراب حتى يقال فاى
كفلا اى اذ لما لزم عند الاضافة الى ياء المتكلم قلبها ياء على ما هو القاعدة
قلبت وكسرت الفاء لتناسب الياء وجعل الاعراب في التقدير واما ذو فهو
لا يصغر ولا ينقطع عن الاضافة ولا يضاف الا الى المظهر ولذا لم يقل اخوك
لتناسب في الغيبة بناء على ان المظهر غيبة في التمثيل بالواو دون الالف والياء
تنبيه على ان المحذوف والمبدل منها واو وردت في حالة الرفع وقلبت الفا وياء
في النصب والجر وان عين ذو واو وجعل الاعراب رفعا وقلبت الفا وياء
في النصب والجر لمجيء مؤنثه ذات اصله ذوة لقولهم في مثناه ذواتا
حذفت العين لكثرة الاستعمال وقيل الاولى ان يكون لامه المحذوفة ياء
دون واو واصل ذوي لغة ما كان عينه ولامه واوا ذو بمعنى صاحب بالياء
لانه مجرور على انه صفة لقوله كما ان وهو مضاف الى الاعلام وسواء الاعلام

لفظا كدال زيد او تقديرا كالف عصا يطلق ايضا على حرف يتغير الاعراب ح

فاذا لم تضف اعربت بالحركة لفظا واذا اضيف الى غير ياء المتكلم ح

على راى من يجعل الحركة نفس الاعراب واما على معنى ان يكون تلك الحروف دلائل الاعراب على راى من يجعل الاعراب هو الاختلاف والحركات دلائله فانحرف الاعراب ح

ذوات بدل

البصريين لا نشترط كونه عين لفظ المبدل منه كذا في اللباب وعبارة
اللباب هكذا ولا يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا موصوفة ولا يشترط
ان يكون عين لفظ المبدل منه على الصحيح انتهى كلامه فلو حذف قوله او في حكمه
لكان اولى اذ لا تعرض له في اللباب هذا والحق ههنا بحث وهو ان حصر
الحسن على كون البدل موصوفا غير مستقيم انما الذي يتوقف عليه الحسن
او الصحة على رأي الشيخ هو ان يتصل بالنكرة المبدلة فائدة لم تفهم من المعرفة
فمثل هذه الفائدة لو حصلت حسن البدل والا فلا سواء حصلت
بالوصف او غيره قال الشيخ عبد القاهر انشدني شيخي عبد الوارث
انا وجدنا بني جيلان كلهم كساعد الضب لا طول ولا عرض فقال
قوله طول مجرور بانه بدل من ساعد الضب وساعد الضب معرفة و
طول نكرة وفيه فائدة لم تفهم من ساعد الضب اذ لا دلالة له على شيء من
الطول والعرض صريحا وقال السيرافي في شرح كتاب سيبويه تقول
مررت باخويك مسلم وكافر على البدل وبالجملة ان لم يفد النكرة الا ما
افاده الاول لم يجز ابدال النكرة من المعرفة اذ هو اذن ابهام بعد
التفسير نحو مررت بزيد رجل ولا طائل تحته هكذا في بعض شروح اللباب
فان قيل لم لم يتوقف جاعل ههنا بالاضافة قلنا لانها لفظية غير
مفيدة للتعريف بل مفيدة للتخفيف في اللفظ بسقوط التنوين لان
اصله جاعل النحو بتنوين جاعل ونصب النحو وينبغي ان يعلم
ان التخفيف الذي يفيده الاضافة اللفظية قد يكون في المضاف وحده

وحده نحو ضارب زيد وقد يكون في المضاف اليه وحده نحو الحسن الوجه اذ
اصله الحسن وجهه وقد يكون فيهما نحو حسن الوجه وقد يكون لا في لفظ واحد
منهما نحو افضل القوم على قول من قال ان اضافة افعل التفضيل لفظية
فان التخفيف فيه يحصل بحذف من لا معنوية حتى يفيد التعريف فلم يصح
كونه صفة للنكرة كما توهمه صاحب الاصباح يعني ان الاضافة قسمان احدهما
لفظية وهي منحصرة في ثلثة مواضع عند الجمهور احدها اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله وثانيها اضافة اسم المفعول الى ما يقوم مقام الفاعل اذا اريد
بهما اي باسم الفاعل والمفعول الحال والاستقبال نحو مررت برجل ضارب
زيد الان او غدا ونحو مررت برجل معمور الدار كذلك اي الان او غدا ولما
اذا اريد به اي باسم الفاعل على ما يدل عليه قوله ضاربك ومالك ولو قال
بهما مناسبا لما سبق لكان اولى لان حال اسم المفعول كذلك الماضي او الاستمرار
فمعنوية اي فاضافتهما معنوية مفيدة للتعريف نحو مررت بزيد ضاربك
امس في الماضي او مالك بالجر عطفا على ضارب عبيده في الاستمرار والعبيد
جمع عبد وانما كانت اضافتهما معنوية ح اما على تقدير كونهما بمعنى الماضي
فلان الاضافة ح لا يكون في تقدير الانفصال لانها ليست الى معموله
حيث المشابهة المعاملة اي المشابهة لفظا مقصودة وهي غير موثرة
عندهم واما على تقدير كونهما بمعنى الاستمرار فلكونه بمعنى الماضي موجودا
فيه هذا لكن الحق انه قصد به انه مستمر اي مشتمل على الازمنة الثلثة يكون
ان يجعل لفظية ومعنوية وقد صرح به في شرح اللباب وقال بعض المحققين

ان اعتبار الوجهين في هذه الاضافة في صدري حتى ظفرت بنص من قبيل
حاجب الكشاف حيث جعل هذه الاضافة في موضع لفظية وفي موضع اخر معنوية
هنا قيل في كلام الشارح نظر لانه جعل العام اعني الاستمرار قسيما للخاص
اعني الماضي وعلى تقديره انه ليس بينهما عموم وخصوص فيه نظر من
جهة اخرى وهو ان الزمان المقترن للفعل ومشابهاته في المشهور ثلثة ماض
وحال واستقبال وعلى ما ذكره يكون الزمان المقترن لها اربعة وهو خلاف
المشهور ويمكن ان يجاب بان الشارح ليس في صدد التقسيم بل في صدد
الارادة ومنشاء الغلط الجهل بالفرق بينهما وبان المشهور ان الزمان
المقترن ثلثة للمشابهة لانها لا يقترن بها فضلا عن الشهرة الثالث والخامس
من تلك المواضع الثلثة اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها نحو مررت
برجل حسن الوجه لا يقال كيف اضيف الحسن الى الوجه والحسن هو الوجه فيلزم
اضافة الشيء الى نفسه قلنا لا نم فان الحسن اعم من الوجه فيكون من اضافة
العام الى الخاص وقيل ان الحسن ليس هو الوجه بل الحسن هو التشخص
الذي له الوجه فان قيل لم لم يتعرض الى اضافة اسم الفاعل الى فاعله مع
انه من جملة المحتملات العقلية قلنا ان اسم الفاعل من الفعل اللازم قد يضاف
الى فاعله ايضا لكن بعد ان اخرج عن كونه فاعلا بان نصب تشبيها بالمفعول
بعد تشبيه اسم الفاعل من اللازم باسم الفاعل من المتعدي فهو مندرج
في اضافة اسم الفاعل الى مفعوله ولذا لم يتعرض اليه واما الفاعل من
المتعدي فلا يضاف الى فاعله للزوم اللبس وعدم التغاير وتحقيقه

نحو زيد قائم ابوه فان الاب بسبب وجود الابن ويحو زيد

ح يلتبس باسم الفاعل
اللازم

وتحقيقه على وجه التفصيل ان اسم الفاعل المتعدي والمفعول المتعدي
هو المشتق من المتعدي الى اكثر من واحد كاعطى واذن الا الى المفعول فاذا قيل
هذا ضارب زيدا او معطي زيد لم يكن الا مفعولا لان الاضافة الى الفاعل على
خلاف الاصل لان المضاف ينبغي ان يغاير المضاف اليه واسم الفاعل نفس
فاعله فهو هو ولانه تشبيه بالاضافة الى مفعوله ولان اسم الفاعل اللازم و
هو المشتق من المتعدي الى مفعول واحد لما اريد اضافتهما الى الفاعل نحو
توسعا في الكلام شبهوهما بالمتعدي منهما ونصبوا فاعلهما على التشبيه بالمفعول
ثم اضيفا اليه وذلك بان ينتقل الضمير المتصل الى اسم الفاعل والمفعول فيكون
فاعلهما مستكنا فيه فيقع الفاعل في صورة المفعول فتقول مثلا في زيد
قائم ابوه زيد قائم الاب والصفة المشبهة لما كانت شبيهة باسم الفاعل لفظا
ومعنى اما لفظا فلانها تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل كذلك تقول
حسن حسنان حسنون حسنة حسنتان حسنات وابيض ابيضان بيض
بيضاء بيضاوان بيض كما تقول ضارب ضاربان ضاربون الخ واما معنى فلا
نها لمن قام به الفعل كالفاعل ولذلك سميت بالصفة المشبهة شبهت به
في جميع انواع عمله تكميلا للتشبيه وتوسعا في الكلام ولما لم يكن لها مفعول
يضاف اليه وينصبه جوز اضافتها الى الفاعل ونصبها اياه تشبيها لها بالمفعول
نحو الحسن الوجه بجر الوجه ونصبه فاحفظ هذا فانه من الاسرار الخفية
والكنوز المخفية وما عداها اي ما عدا الثلثة المذكورة وما عدا الا
ربعة على رأي من يجعل اضافة افعل التفضيل لفظية اضافة معنوية

وبالجملة الاضافة اما معنوية ان كان المضاف اسما غير مشتق سواء كان
مصدرا او غيره او مشتقا غير عامل في المضاف اليه نحو هذا غلام زيد و
مضارع مصر وضرب زيد واما لفظية ان كان المضاف مشتقا عاملا فيه او
ما ولاه نحو زيد ضارب بكر وحسن الوجه وهاشمي الاب مفيدة للتعريف
او التخصيص اذا كان المضاف اليه معرفة او نكرة نحو جاءني غلام زيد مثال
كون المضاف اليه معرفة او رجل مثال كونه نكرة على اللف والنشر المرتب
يعني اذا كان المضاف اليه في المعنوية نكرة يكتسي المضاف منه التخصيص وزاول
بعض الشيوع نحو غلام رجل وهو ظاهر وان كان المضاف اليه معرفة يكتسي
المضاف منه التعريف نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شايعا غير مختص
بواحد فاذا اضفت تعرف وصار لواحد بعينه وهو زيد فان قلت هذا وان
تعرف صار لواحد بعينه لكن لم يتعين الغلام في نفسه لان هذا انما
يتم اذا كان لزيد غلام واحد اما اذا كان اكثر منه فلا وقد اطلقوا في
قضية الاضافة المعنوية قلت تعريفها باعتبار العهد وتحقيقه انك
اذا قلت غلام زيد جاءني فلابد ان تشير الى غلام معين من بين غلمانه
لمزيد خصوصية لزيد بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون ساير الغلمان
اما لكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او يكون غلاما معهودا
ثم قد يستعمل على خلاف وضعه فيقال جاءني غلام زيد من غير اشارة
الى واحد معين وهذا ايضا افادتها التعريف باصل الوضع كما في المعرف
باللام فانه في اصل وضعه لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة

معرفتہ

بلا اشارة الى معين كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت
لا يعنيني فانه لم يرد لئيما معينا اذ ليس فيه اظهار حكمة الحلم لنفسه والمعنى ولقد
مررت على لئيم من اللئام قالوا ولكونه بمعنى لئيم يصح جعل يسبني وصفا
وانما افادتهما اي التعريف والتخصيص هذه الاضافة مرفوعة على انه فاعل
لافادت اي انما افادتهما الاضافة المعنوية دون اللفظية لان الاتصال ههنا
في اللفظ والمعنى اما في اللفظ فلان المضاف اليه متصل بالمضاف وممتزج معه
بحيث نزل منه منزلة التنوين واما في المعنى فلان وضع الاضافة المعنوية
لتفيد ان لواحد مما يدل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي
في معه فان الاضافة المعنوية عندهم امالة اسم عام الى اسم خاص بوا
سطة الحرف فلما كان الاتصال ههنا في اللفظ والمعنى معا ينبغي ان تفيد
التعريف والتخصيص في معنى المضاف بعد ما افاد التخفيف اللفظي ليكون
قدر مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى وبهذا التقرير يظهر اندفاع
ما يتوهم من المصادرة على المطلوب واللفظية الاتصال في اللفظ فقط
والمعنى على الانفصال ولذا سميت لفظية ولم تفد الا تخفيفا لفظيا فان
قلت ماذا تقول في ضارب رجل فان الضارب قد تخصص وزال
عنه بعض الشيوع بالاضافة الى رجل كما في غلام رجل قلت التخصيص
الذي في ضارب رجل لم يحصل بالاضافة بل كان حاصلا لضارب من
رجل حين كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت فيما ههنا اسم فاعل
اضيف الى مفعوله وهو بمعنى الحال والاستقبال لا يقال لا تم

الاتصال

ذلك لان الجعل فعل الله تعالى وفعله منزه عن الزمان قلت كونه بمعنى
الحال او الاستقبال بالنسبة الينا دونه وانما قلنا مرادا منه الحال لدلالة عمله
في المفعولين وهو اى كل واحد منهما النحو والكافي في كالملح ولا يعمل
اسم الفاعل ما لم يكن بمعنى الحال او الاستقبال والاعتماد عطف على ما قبله
بحسب المعنى اى لا يعمل الا بشرط ارادة الحال او الاستقبال والاعتماد
على احد الاشياء الستة كما سيجيء فيكون اضافة لفظية في تقدير الانفصال
غير مفيدة للتعريف او التخصيص فلا يصح كونه صفة له فيكون بدلا منه
ويجوز فيه الرفع والنصب ايضا اما الرفع فعلى انه خبر مبتدأ محذوف
اى هو اى الله تعالى جاعل النحو واما النصب فبتقدير اعني او امدح
وعلى كل واحد من التقديرين يقال في عرفهم انه نصب على المدح كما يقال
انه نصب على الشتم اذا قدر عامله اذم اما على تقدير امدح فظ واما
على تقدير اعني فلان اعتناء المتكلم واهتمامه به اذا كان لا في صدد الذم
يفيد المدح فالنصب على المدح في عرفهم يشمل كل موضع يفهم من تقدير
عامله المدح هكذا افادنا بعض من اساتذتي ابقاهم الله تعالى ويؤيده
كلام شراح اللب فان قيل بعد جعلكم اياه راجع الى جاعل بدلا منه
اى من لفظ الله فاى قسم من اقسام البدل هذ الاستفهام انكارى
واللام في لان اقسام متعلق لما يستفاد من الاستفهام المذكور كانه
قال لا يصح ان يكون جاعل شيئا من اقسام البدل لان اقسامه
اربعة بدل الكل من الكل ان صدق البدل على ما صدق عليه المبدل منه

المبدل منه كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين فان صراط الذين
عين الصراط المستقيم صدقا وان تغايرا مفهوما وبدل البعض من الكل ان
كان البدل بعض المبدل منه نحو جاءني القوم اكثرهم او بعضهم وبدل
الاشتمال ان كان بينهما تعلق غير الكلية والجزئية سواء كان الثاني مشتملا
على الاول نحو سلب زيد ثوبه او على العكس نحو قوله تع يسئلونك عن
الشهر الحرام قتال فيه او لم يشتمل احدهما على الاخر اصلا بهذا الاشتمال
فانهم قالوا حين قسموا البدل على الاربعة انما سمي هذا بالاشتمال لان
المبدل منه مشتمل على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه
دالا على البدل اجمالا ومتقاضيا له بحيث تتشوق النفس عند ذكره
الى ذكر ثان يبين ما اجمل اولا فيذكر البدل ملخصا لما دل عليه الاول مبينا
له فعلى هذا لا يجوز ان يقال في بدل الاشتمال بني الوزير وكيله لان
الاول غير مجمل لانه يعرف عرفا من قولك بني الوزير ان الباني هو
وكيله ولو قلت ضربت زيدا عبده كان بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد
غير محتاج الى شيء آخر واعلم انهم قالوا يجب ان يكون في بدل
البعض وبدل الاشتمال ضمير عائد الى المبدلين بخلاف بدل الكل فان العينية
هناك يغني عن الربط كما قالوا ان الجمل الواقعة خبرا اذا كان عين
المبتدأ وعبارة عنه فلا حاجة الى الضمير الرابط نحو قل هو الله احد
وقولهم افضل ما قلت والنبيون من قبلي لا اله الا الله وقولك
مقولي زيد منطلق ثم ان هذا الضمير قد يكون مقدرا نحو جاءني ثلاثة

نزيد اى منهم وبدل الغلط ان كان الاتيان بالمبدل منه وقع غلطا نحو مررت
برجل حمار يعني اراد المتكلم ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه الى رجل
ثم تداركه فقال بحمار اى ذكره وتلفظ به لدفع هذا الغلط فيكون الغلط
في المبدل منه ولهذا قالوا بدل الغلط بالاضافة ولم يقولوا البدل الغلط
بالصفة فمعنى بدل الغلط بدل الشيء من الغلط قالوا الاضافة في القسمين
الاولين بيانية وفي الاخرين الى السبب اى البدل الذى كان سبب الاتيان
به وقوع الغلط في المبدل منه وقيل الاضافة في بدل الغلط لادنى ملابسة
كما في كوكب الخرقاء ولعل هذا اولى لان الاولى تسميته بالاعم الاغلب
اذ قد يكون سببه النسيان كما يكون سببه الغلط وكذا في بدل الاشتمال فا
فلمختصر فيما سبق وهذا اى بدل الغلط لا يكون الا من غير روية وفكر
ولهذا لا يجىء في كلام الفصحاء قوله فجاعل لا يجوز ان يكون من الاول
والثاني الخ مرتبط الى قوله اى قسم من اقسام البدل لان اقسامهما الخ
لاشعارهما بالكلية والجزئية وهو اى الله سبحانه متعال اى منزه بالعلو
عنهما ولا من الثالث لان الاشتمال انما يستعمل في الاجسام غالبا ولا من الرابع
لان كلام المصنف ليس بكلام غير فكرى وهو ظ فلا يكون جاعل بدلا من
لفظة الله لان انتفاء الاقسام عنه اى عن جاعل باسرها اى
بجميعها يقال هذا لك باسره اى بقده يعني جميعه كما يقال برمته اى
بكليته يدل على انتفاء المقسم وهو مطلق البدل عنه اى عن جاعل النحو
وهذا اى قولنا لان انتفاء الاقسام الخ معنى قول اهل المعقول اى العلوم

فسره اى بالذكر وبالتلفظ لئلا يتوهم كون القول بمعنى
الحكم على ما هو الاصل فيه اذا عدى بالباء كما هو ذلك
لان الباء من المقول لا يحسنا صلة قول مسلم
والاصوب ان لا يكتب بالباء يعرف بالتامل ويكفى انه يجاب
عنه بانا نقول وجد اثبات الباء اشارة الى ان العامل
في البدل لا هو العامل في المبدل منه سهم
وجه التامل ان الباء ليست في كلام
المتكلم عند قوله مررت
برجل حمار

اى العلوم العقلية كالحكمة والمنطق وغيرهما لا وجود للعام كالانسان
الا في ضمن الخاص والافراد كزيد وعمرو وبكر وغير ذلك قلنا ان التحقيق هنا
ان القول ببدلية جاعل من الله متعلق ببدلية مجاز مرسل جزان اى مجاز
كانت العلاقة المعتبرة بين معناه الحقيقي والمجازى غير التشبيه مثل
علاقة السببية والبعضية وغيرهما فانه اذا كانت العلاقة هو التشبيه
يسمى المجاز بالاستعارة دون المرسل على ما سيجىء من قبيل اطلاق اسم
المتبوع على التابع لان البدل في الحقيقة موصوفه اى موصوف جاعل
وهو اله بالجر على الحكاية وهو افصح وجاز رفعه على الخبرية اذ التقدير
اله جاعل النحو فاله نكرة وقعت بدلا من الله موصوفا بنكرة اخرى
وهي جاعل فلم يلزم ترك الواجب او الحسن واما لا اله حيث فاباللام فمن
الاعلام الغالبة وتسمى اعلاما اتفاقية كالنجم والصعق اعني ان الاله
في الاصل من اسماء الاجناس كالرجل يقع على كل معبود بحق وباطل
ثم غلب على ذات معبود بالحق كما ان النجم فيه اسم لكل كوكب ثم
غلب على الثريا وان الصعق اسم لمن اصابته صاعقة ثم غلب على خويلد
بن نوفل واما الله بحذف الهمزة فمختص بالمعبود بالحق لم يطلق
على غيره اصلا وعمله يدل على هذا التقدير الاشتراط اى لاشتراط عمله
بالاعتماد اما على الموصوف او على غيره من الامور الخمسة او الستة على
ما سيجىء اذ لو لم يكن التقدير كذلك لبطل العمل وقد ثبت عمله في
المفعولين فان قلت من اين علم عمله قلت قد علم عمله في المفعول الثاني

بشهادة فحوى الكلام اى يتعلق قوله كالملح بقوله جاعل النحو معنى واذا اعمل
في الثاني عمل في الثاني يعمل في الاول ايضا والا يلزم اقتصار العمل على احد المفعولين
وهو ممتنع على ما بين في المطولات فان قلت هذا انما يتم اذا اعمل في الثاني
وهو ممنوع لجواز ان يجعل جاعل بمعنى الماضي ويكون كالملح مفعول لفعل مقدر
دل عليه جاعل كما قالوا في زيد معطي عمرو درهما امس من ان درهما منصوب
باعطى المقدر الدال عليه لفظ معطي قلت نعم يمكن ذلك بشهادة فحوى
الكلام يمنع ذلك التمحل يعرفه من له طبع سليم وعقل مستقيم ويلزم ايضا
ترك الواجب على مذهب ابن الحاجب وهو اى مذهبه وجوب النعت اذا
ابدل النكرة وهي جاعل ههنا لعدم تعرفه بالاضافة كما مر من المعرفة وهو
الله ههنا ويلزم ترك الحسن بغير تحسين على مذهب الجمهور كما مر بيانه
فيكون نحو اى فيكون الحين كونه هو البدل في الحقيقة من القسم الاول
بمعنى بدل العين من العين لا بمعنى بدل الكل من الكل حتى يلزم ما ذكر ثم
من ابهام الكلية والجزئية وبدليته جاعل على المجازية من القسم الثالث
قوله بدليته مبتدأ ومن القسم الثالث خبره وان امكن كونه من الاول
بمعنى بدل العين من العين بمعنى الاشتمال وجود التعلق بينهما غير الكلية
والجزئية كالاشتمال الظرف على المظروف كما صرح به اى يكون معنى الا
شتمال وجود التعلق بينهما مطلقا الخ فلا يلزم ما ذكر ثم من
ابهام الجسمية هذا فصل الخطاب يؤتون به عند اتمام طائفة من
الكلام والاخذ في الاخرى والتقدير ثم هذا او خذ هذا اى الامر المذكور

الجسمية بدل

المذكور كما ذكر او واقع الامر هذا المذكور الى غير ذلك مما يناسب لكن بقي
ههنا سؤال ناشئ من نشأت الصحابة ارتفعت عن اقسام البدل وهو
ان قولنا جاءني زيد غلامه او اخوه او حماره من اى قسم من اقسام البدل
قلنا انه من الرابع وهو البدل الغلط لان عدم كونه من الاول والثاني
ظاهر لعدم كون الثاني عين الاول ولا بعضه وكذا عدم كونه من الثالث
لث وبعض هو بدل الاشتمال ظاهر لان شرطه كون المتبوع بحيث يطلق
ويراد به التابع وكون النفس عند ذكره منتظرة ومتشوقة الى ذكر
التابع الا ترى انا اذا قلنا سلب زيد نعلم لان المسلوب ليس هو نفس
زيد بل شيء مما يتعلق به من ثوبه او قلنسوته او جلده او غير ذلك
فتشتاق الى ان تذكر ثوبه وهذا الشرط منتف فيما قلتم من المثال فلا
يكون من بدل الاشتمال فتعين انه من بدل الغلط لانحصار الاقسام في الا
ربعة كذا اى كالمذكور ههنا ذكر في حواشي المطول لشريف الدين الجر
جاني لكن فيه ما فيه ما موصولة مبتدأ وفيه جملة ظرفية صلته والعايد
هو فاعل الظرف اعني الضمير الذي انتقل اليه من عامله المقدر والضمير
المجرور البارز عايد الى ما ذكر في حواشي المطول وفيه المقدم خبر المبتدأ اى
ما ثبت في المذكور في حواشي المطول من الخلل والضعف حاصل فيه اى ذكر
ههنا لانه مثله لا يخفى ذلك اى حصول ما فيه على الفطن بفتح الفاء وكسر
الطاء او ضمها من اتصف بجودة الادراك هذا الكلام اعني قوله فيه
ما فيه اشارة الى اعتراض يرد على حواشي المطول على زعمه قيل هو اذ يقال

لانه اذ يتعين كونه من بدل الغلط اذ يجوز ان يكون المثال الاول
والثاني من بدل الاشتمال لوجود التعلق المعتبر فيه اعني علاقة الملكية
والاخوة التي هي غير الكلية والجزئية وكذا المثال الثالث من الاشتمال
ان كان مع الرؤية الا فمن الغلط وانما قلنا على زعمه اذ لا يخفى عليك ان
مجرد وجود التعلق لا يكفي في بدل الاشتمال وان توهم الشارح كفايته
نظرا الى ما يفهم من ظاهرهم في تقسيم البدل الى الاربعة بل لا بد من شرط كون
المتبوع بحيث يطلق الخ على ما صرح به في مواضع لا تحصى في الكلام متعلق
بجاعل والمفعول الثاني لجاعل قوله كالملح اما الكاف اي هو اما الكاف
وحده نصب على الحال وان كان من المضاف خبرا لكنه حال منه مفعولا بمعنى
وتقدير اي اما ان يجعل المضاف وحده اي منفردا ان جعلناها اي
الكاف فهو يذكر ويؤنث وكذا باقي الحروف فيجوز تأنيثه بتأويل الكلمة
وتذكيره باعتبار الحرف بمعنى المثل هذا انما يستقيم على رأي الاخفش لا
على رأي سيبويه فانه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة حيث يدخل عليها حرف
الجر كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن ثغر مثل البرد الذي يذوب
للطافته ان قلت ما الفرق بين كون الكاف اسما وبين كونه حرف جر قلت
الكاف وكذا على وعن اذا كانت اسماء يكون المراد بها تلك المعاني بخصوصيا
تها اي بملاحظة خصوصياتها يعرف ذلك بالعلامة والقراين كما في ساير
الاسماء المشتركة والحاصل مع المجرور ان جعلناها حرف جر اي كائنا كالملح و
في الطعام متعلق بجاعل ايضا فكلاهما اي قوله في الكلام وقوله في الطعام

فكلاهما

في الطعام ظرف لغو لا مستقر وانما قال كلاهما لان قوله في الطعام كالملح
اهمه خبر للمبتداء لان الجعل الحاين بمعنى التصيير يجري مجرى افعال القلوب
في مجرد الدخول على المبتداء والخبر لا في خصايصها على ما صرحوا به ويعلم
لنا في مجرد الدخول عليهما لا في خصايصها يظهر ضعف ما ذكر في الضوء حيث
قال هو من افعال القلوب المستدعية للمفعولين الممتنع الاقتصار
على احدهما وقد عمل في الثاني فوجب عمله في الاول والا يلزم الاقتصار
على احدهما فان امتناع الاقتصار على احد المفعولين من خصايص افعال
القلوب لا يوجد في غيرها من ملحقاتها ويمكن ان يقال ليس المراد من
امتناع الاقتصار المذكور ههنا اقتصار الذكر على احد الذي عد من خصا
يصها حتى يرد ما ذكر بل المراد امتناع اقتصار العمل على احد فتدبر فانه
نفيس فان قلت ما الفرق بين الظرف اللغوي والمستقر قلت ان الظرف
مطلقا سواء كان ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فانه جار مجرى
الظرف لاحتياجه الى الفعل احتياج الظرف اليه ولمناسبة له لان الظرف في
الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا انما يكون
مستقرا اذا اجتمع فيه امور ثلثة الاول ان يكون المتعلق بفتح اللام
اي متعلق الظرف متضمنا فيه بفتح الميم اي يكون الظرف بحيث يفهم
منه عرفا معنى عامله وان لم يعلم الالفاظ العربية واوضاعها والثاني
ان يكون المتعلق من الافعال العامة كالحصول والوجود والكون
والاستقرار والثالث ان يكون المتعلق مقدرا غير مذكور واحترزنا بالشرط

الاول عن مثل مررت بزيد فان المتعلق هو المرور وليس متضمنا في الجار
والمجرور بل هو امر خارج عن الظرف اى لا يفهم منه عرفا مع قطع النظر عن غيره
واحترزنا بالثالث عن قولنا زيد في الدار اذا قدر متعلقه اكل بقرينة دالة
عليه فيكون فهيهنا المتعلق مقدر في الظرف لكنه ليس من الافعال العامة
فلذلك احتاج تقدير ذلك المتعلق الى قرينة دالة عليه ولو كان عاما لما
احتاج اليها يرد عليه ان خاصة المستقر الاكتفاء بتقدير الفعل العام الذي
هو اقل مراتب التقدير لا وجوبه على ما اشار اليه في شرح المفتاح وقد صرح
الفاضل اليمني بانهم تقدرون في الظرف المستقر فعلا عاما اذا لم يوجد
قرينة الخصوص واما اذا وجدت فلا بد من تقديره لانه اكثر فائدة و
تحقيق الكلام في هذا المقام على وجه يتضح المرام ما قاله الشريف المحقق
في حواشي الكشاف من ان هذا القسم من الظرف انما سمي مستقرا لانه استقر فيه
معنى عامله وفهم منه فان لم يفهم منه سوى الافعال العامة كان العامل المقدر
من تلك الافعال وان فهم معها شيء من خصوص الافعال كان المقدر بحسب المعنى
فعلا خاصا كما في بسم الله الرحمن الرحيم فانه قد يفهم تارة بقرينة
الشروع في القراءة خصوص فعل القراءة فيقدر اقرأ بسم الله واخرى
يفهم بقرينة الشروع في القيام خصوص فعل القيام فيقدر اقوم بسم الله
وغير ذلك بحسب المقامات قال وذلك اي تقدير الفعل العام لتو
جيه الاعراب ولما كان تقدير الافعال العامة مطردا اعتبره النحاة
وفسروا المستقر بما عامله محذوف وعام انتهى كلامه واحترزنا بالثالث

بالثالث عما اذا كان المتعلق متضمنا للظرف ومن الافعال العامة لكنه
مذكور لفظا نحو زيد حاصل في الدار وان لم يوجد هذه الشروط الثالث
يكون الظرف لغوا والحاصل ان الاستقرار منوط بوجود هذه الشروط بأسرها واللغوية بعدم احدها
مثال المستقر زيد في الدار اذا قدر
المتعلق حاصل او مستقر او موجود او كائن او ثابت او غير ذلك ومثال اللغو
زيد حاصل في الدار ومررت بزيد واعلم ان قولهم الظرف مستقر بفتح القاف
على الحذف والايصال اى مستقر فيه فهو من قبيل قولهم المال المشترك به كلام
الشريف في وجه التسمية وقد عرفت وجهها واما وجه التسمية باللغو فهو
ان الظرف هيهنا اللغو بالنظر الى ظاهر الكلام لانه فضلة يتم الكلام بدونها
اولانه ملغى من جهة العمل حيث لا يعمل اصلا الا في المظهر قال بعض المحققين
من شراح اللباب او هو تسمية خالية عن المناسبة يعني انه اصطلاح مجرد
ثم قال واما انا فلا احب تسميته باللغو لوقوعه في التنزيل والحديث
ففيه اذن اخلال بالادب فسميناه ظرفا خاصا عامله وسمينا المستقر ظرفا
عاما اذ الملحوظ في الاول خصوص العامل وفي الثاني عمومه انتهى وبالجملة
من الاعراب هو مستقر فلا يتم الكلام بدونه بل هو جزء الكلام وليس
اللغو كذلك لانه متعلق بكسر اللام لعامله المذكور والاعراب لذلك العامل
ويتم الكلام بدونه قال بعض الفضلاء من المتاخرين ان القوم قالوا
للمستقر حظ ومحل من الاعراب دون اللغو ولم يوجد في كلامهم ما يحققه
ويبقى عرضهم منه حتى لا يرد عليهم الاشتراك في الاعراب حيث قالوا زيد

في مررت بزيد في محل النصب وفيما جاز ولا في معطوفه النصب وهو لغو
فاقول متوكلا على الله تعالى ومعتمدا على فضله ان مرادهم بذلك ان لا
محل للخبر من الاعراب غير هذا المحل لا ان لا محل له من الاعراب اصلا والمستقر ذلك
الا يرى انك اذا قلت زيد في الدار ففي الدار له محل من الاعراب من جهة
تعلقه بالخبر الحقيقي ومحل اخر غيره من جهة انه هو الخبر بعد حذف ذلك
بدليل انتقال الضمير منه فله محلان من الاعراب على ما لا يخفى على ذوي الا
لباب بخلاف ما اذا قلت زيد حاصل في الدار فان له محلا واحدا انتهى لكن
التحقيق الذي يحل به عقد النحوي ويزول به تحير العقول ما قال بعض
المحققين من انك اذا قلت مررت بزيد فالجار والمجرور فقط ظرف
لغو متعلق بمررت لا محل له من الاعراب والمنصوب المحل على المفعولية
هو المجرور فقط وان كان الاكثرون على خلافه وهو ضعيف لان الجار كالجزء
من الفعل اذ اللازم يجري مع الجار مجرى المتعدي الا يرى ان معنى مررت
بزيد جزت زيدا فلو كان جزء الفعل لا يكون معمولا ولانه لو كان الجار والمجرور
في محل النصب لامتنع تعلقه بمررت لانه لو تعلق به لكان ظرفا لغوا فلم
يكن له محل من الاعراب وهذا التحقيق الذي ذكره ملائم لقولهم لا حظ
له من الاعراب ويؤيده ما ذكر في كتب المتاخرين من ان التحقيق هو ان
المنصوب المحل والمرفوع المحل هو المجرور فقط لان اثر الجار في تعدية
وافضائه الى الاسم كالهمزة والتضعيف واذ جعل العوام المجموع منصوبا
محلا تسامحا هذا بقي لنا اشكال وهو ان الظاهر من قول الشارح ولا

والايتم الكلام بدون المستقر بل هو جزء الكلام بخلاف اللغو فانه يتم الكلام بدونه
بحيث هو ان الجار والمجرور اذا لم يقع جزء الكلام كما اذا وقع صفة لمنصوب او حالا
لا عنه لم يكن مستقرا ولم يكن له محل من الاعراب وقد صرحوا بخلافه بل قد اعترف
به الشارح في هذه الكتاب تامل ولا تغفل عما وزن لا تنحرف فانه بحث شريف
والصلوة مجرورة معطوفة على حمد الله اي لما بعد الصلوة وهي الصلوة
من الله تعالى رحمة ومغفرة ومن عبادة من الجن والانس دعاء ومن ملائكة
استغفار فان قلت ليس للصلوة الا معنيان احدهما لغوي وهو الدعاء وقيل
فيه مسامحة لان الصلوة لغة ليست بمنحصرة في الدعاء بل مشترك بين الثلثة بجمعها
قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
انتهى فان قيل كيف استعمل في معنييه معا فان تقديره ان الله يصلي وملائكته يصلون
على ما مر جوابه وثانيهما شرعي وهو الاركان المعلومة اي الفرايض الستة التي
هي التحريمة والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخيرة مقدار
تشهد والافعال المخصوصة كالقعدة الاولى وتكبير الركوع والنظر الى
موضع السجود وقت القيام وغير ذلك من الواجبات الستة التي هي
قراءة الفاتحة وضم السورة اليها ورعاية الترتيب فيما تكرر في الصلوة
على سبيل الفرضية وتعديل الاركان والجهر والاخفاء فيما يجهر ويخفى والتشهد
في القعدتين والسنن الخمسة عشر التي هي رفع اليدين للتحريمة ونشر
اصابعه والاجهر الامام بالتكبير والثناء والتعوذ والتسمية و
التامين سرا ووضع يمينه على يسار تحت سرته وتسبيح الركوع

والصحيح ان عموم المشترك لا يجوز مطلقا قلنا لا نسلم انه استعمل في معنييه معا ح

ثلثا واخذ ركبتيه بيديه وتفريج اصابعه وتكبيره للسجود وتسبيحه ثلثا وافتراش
رجله اليسرى ونصب اليمنى والاداب التي هي كظم فمه عند التثاوب
واخراج كفيه من كمه عند التكبير وغير ذلك مما ذكر في الفروع فمن اين جاز
ان يكون الصلوة من الله بمعنى الرحمة ولم يتعرض لكونها بمعنى الدعاء من
عباده وبمعنى الاستغفار من ملائكته لكونهما موافقين لمعناها اللغوي
كما لا يخفى قلت لما كان للصلوة حقيقة وهو الدعاء والاركان المعلومة
والافعال المخصوصة وغاية بالرفع عطف على قوله حقيقة وهي الرحمة
وكان معناها الحقيقي غير متصور من الله لانه دعاء والدعاء سؤال
يقارن الخضوع وهو يدل على الاحتياج والله تعالى منزه عنه حملت الصلوة
على غايتها وهي الرحمة اعلم ان الرحمة في الاصل التعطف ورقة القلب
وهي كيفية نفسانية يستحيل في حقه تعالى فيحمل على نهايتها وهي الانعام
وعلى هذا اوايل الكيفيات المنسوبة اليه تع في القران كالحلم والغضب
وغيرهما فاعلم ان حروف العطف عشرة عند بعض النحاة ومنهم ابن الحا
جب وهي الواو الموضوعة للجمع مطلقا اي للجمع بين التابع والمتبوع في
ثبوت امر لهما نحو قام زيد وعمرو او في الحصول من شيء نحو قام زيد
وقعد او في التحقق نحو قام زيد وقعد عمرو وسواء كان الجمع مع ترتيب
التابع او تقدم او الاجتماع في زمان واحد وبالجملة ليس في الواو
دلالة على احد هذه الاحتمالات ولكن لم يخل الوجود عن احدها ويتعين
بمعونة القرينة والفاء الموضوعة للجمع مع الترتيب بلا مهلة وثم المو

مطلب حروف العطف

الموضوعة للجمع مع الترتيب بمهلة وان كان في الرتبة فيقال ح ثم ههنا الترقي
الرتبة اي هو لاستعار تباعد الامرين بمعنى ان احدهما بعيد عن الاخر رتبة
اعم من ان يكون الاول اعلى والثاني ادنى او بالعكس وهي اي ثم لا تجي الا عا
طفة مطلقا سواء كان مفردا او جملة وقد يلحقها تاء التانيث للتاكيد
فتختص بعطف الجمل كما في قوله فمضيت ثمت قلت لا يعنيني قال الامام
المرزوقي التاء في ثمت علامة التانيث وهذه العلامة تتصل بالاسم وبا
لفعل الا انها تبدل في الاسم هاء في الوقف وفي الفعل تسكن الا ان يلاقيها ساكن
ويكون تاء في الوقف والوصل جميعا ويقل دخولها في الحروف فاذا ادخلت
حركت بالفتح نحو ربت وثمت ويبقى تاء في كل حال انتهى وحتى الموضوعة
للجمع مع الانتهاء الى حد خولها في الاعتبار بشرط كونه الجزء الاقوى او الاضعف
من المعطوف عليه ولو بتاويل وسيجيء ههنا تحقيقه واو واما الموضوعان
لاحد المتعدد دون مبهما لكن لم يجب في او ذكر اما قبل المعطوف عليه ولزم
في اما كلزوم الواو قبلها ولهذا لم يجعلها بعضهم عاطفة وسيجيء تفصيله
وقيل بينهما فرق آخر من حيث ان اما لا يقع في النهي مثلا لا يقال لا تضرب اما
زيدا واما عمرا ويقال او عمرا ومما ينبغي ان يعلم ان اما ربما يوجد بلا واو
نحو خذ اما هذا اما ذاك وربما يجي غير مكرر ايضا اذا كان في الكلام عوض عن
تكريرها نحو اما ان تكلمني جميلا والا فاسكت فقوله ان تكلمني مبتدا وخبره
محذوف اي تكلمك بالجميل موجود والعوض ان الشرطية المدغم نونها في لام
لا النافية وربما يجي بفتح الهمزة كما حكاه قطرب وام وهي متصلة تدخل

المفرد والجملة بعد همزة الاستفهام ويطلب بها تعيين ما ثبت من احد الامرين
ومنقطعة بمعنى بل والهمزة يليها الجملة ويجيء بعد الخبر وبعد الاستفهام والهمزة
وبل ولا الموضوعة لنفي ما ثبت للمعطوف عليه عن المفرد الذي عطفته نحو
جاءني زيد لا عمرو فلا يجيء الا بعد الايجاب ولا يعطف به الجملة وبل الموضوعة
للاضراب عما قبلها الى ما بعدها مفردا كان او جملة عن الاثبات الى الاثبات
وعن النفي الى النفي او الى الاثبات ولكن المخففة الموضوعة للاستدراك اي لتدارك
الوهم لا لتدارك الغلط فيما قبل ويكون ذلك في المفرد وفي الجملة لكن في المفرد
بعد النفي اقرب لابد من مغايرة ما بعدها لما قبلها ولا محال لاعتبار معنى النفي
في المعطوف هذا وهي ثمانية عند البعض وهي ما عدا اما ولكن واحدى عشر
عند السكاكي حيث قال في المفتاح وهي على قولي لكن الجمهور على ان ما بعد
اما عطف بيان لما قبله وقد ايذانهم بان ائمة اللغة يفرقون بين الضمير المرفوع
المتصل بلا تاكيد وفصل والضمير المجرور بلا اعادة الجار وان سائر الحروف
العاطفة يقتضي المغايرة بين المعطوفين فان العطف التفسيري بالواو والفاء
قليل وتسعة عند البعض ومنه الزمخشري وهي ما عدا اما لان فيها اي في اما
وهو ابو علي الفارسي وعبد القاهر
مانعا لكونها للعطف اللام في لكونها صلة المنع وقوله من وجهين صفة مانعا اي
مانعا كائنا من وجهين الاول وقوعها المعطوف عليه في نحو قولنا جاءني اما
زيد واما عمرو والثاني دخول حرف العطف عليها في اما فلو كانت حرف عطف
لامتنع دخول حرف عطف اخرى عليها الا ترى جاءني زيد واو عمرو فلهذين
المانعين لم يجعل ذلك البعض للعطف والحاصل انهم اي القائلون بان حروف

بحث حروف العطف

قبلها ع

قبل ع

انه لا يقال ع

بعطف ع

بان حرف العطف تسعة لم يجعلوها حرف العطف لورود السؤال على من تجعلها
لم في نحو قولنا جاءني اما زيد واما عمرو بان يقال ان حرف العطف فيه اما اما
الاولى فهو اما الثانية فان كان الاولى فهو المعطوف عليه استفهام على سبيل الا
نكار وان كان حرف العطف اما الثانية فاذا حاجة الى الواو والتي هي حرف
العطف وحل هذا الاشكال مبني على تمهيد مقدمة اي بسطها وهي ان للنحاة
انتهيا اليهما في اما المسبوقة بمثلها ثلثة اقوال فقول بعضهم وهو ابو علي
وعبد القاهر وانتهى اليهما الزمخشري ان اما فيه ليست عاطفة لا الاولى
ولا الثانية والعاطف لعمرو على زيد في مثالنا هو الواو واما اما هنا فلمجرد
التنبيه فقط وقول بعضهم ان العاطفة اما الثانية دون الاولى مستشهدا
بصحة قيام او مقامها نحو جاءني اما زيد او عمرو وقد يكون الواو لعطف
اما الثانية على اما الاولى فيكون اما الاولى للترديد فقط واما الثانية
للترديد وعطف عمرو على زيد في المثال المذكور وقول بعضهم وهو الامام
الاندلسي ان اما الاولى والثانية مجموعهما حرف عطف والواو كما قلنا
قد عطفت اما على اما حتى يصير الحرف واحدا اما الاول واما الثانية فقد
عطفنا عمرا على زيد ولا يخفى ركاكة هذا القول اذ لا وجه لتقدم بعض
العاطفة على المعطوف عليه قال نجم الائمة والحق ان الواو هي العاطفة
مفيدة لاحد الشيئين غير عاطفة والواو اذن في قوله اما الى جنة اما الى نار
واندفاع السؤال على هذه الاقوال الثلثة ظاهر اذ ايندفع السؤال
باختيار مذهب الثاني ولكن قد يرد ذلك المذهب بانه لا يلزم من صحة

مستشهدا

مجموع الاولى والثانية فقط بعد

اما الثانية على اما الاولى ع

نار ع

قيام او مقامها ان يكون للعطف كما فان ان المصدرية قد تقوم مقام ما المصدرية
مع ان الاولى ناصبة للمضارع دون الثانية فافهم هذا المذكور والبحث
عن معاني هذه الحروف العاطفة وبيان الفرق بينها لا يليق بهذا المقام
ولكن قد اشرنا اجمالا تتميما للفائدة على نبيه على حرف جر نبي مجرور به لفظا
مجرور المحل لكونه مضافا اليه النبي وهو اى الضمير المذكور راجع الى النبي والجار
والمجرور متعلق بالصلوة والنبي من النبوة بضمتين وتشديد الواو وهي
اى النبوة على وزن فعولة كالذكورة والانوثة فاصله بغير الهمزة وهي اى
النبوة ما ارتفع من الارض فح يكون بمعنى المنبر شرف فمجهول شرف با
لتشديد على سائر الخلق وهو اى النبي ح اى على تقدير كونه من النبوة
فعيل بمعنى المفعول والجمع انبياء او النبي ماخوذ من النبأ بفتحتين
وهو الخبر فالنبي من اخبر عن الله تع وهو ح فعيل بمعنى الفاعل والجمع
ح نبآء مثل فقيه وفقهاء ويجمع ايضا على انبياء لا يقال كيف لا يعود
لام ومثل الجمع والتصغير يرد الاشياء الى اصولها لانا نقول ان الهمزة
لما ابدلت والزم الابدال جمع جمع ما اصل لامه حرف علة كعيد واعياد وقيل
النبي هو الطريق ومنه يقال للرسل عن الله انبياء لكونهم طرق الهداية اليه
تعالى فان قلت ما الفرق بين النبي والرسول قلت بينهما عموم وخصوص
مطلقا لان الرسول من له كتاب رباني والهام الهي والالهام هو القاء معنى في
القلب بطريق الفيض لا بطريق الوسوسة والنبي من له الهام الهي اعم من ان
يكون له كتاب اولا فكل رسول نبي من غير عكس فكما اطلق النبي على رسولنا

علماء نحو

منسوب الى الرب بزيادة الالف والنون كروحاني وجسماني

رسولنا كما اطلق المص عليه عم في قوله والصلوة على نبيه فالمراد به النبي الذي
بمعنى الرسول لا ما اى لا النبي الذي وجد بدونه اى بدون الرسول تحقيقا لمعنى
العموم فليتامل في هذا المقام ولذا اى ولكون المراد به ما ذكر جعل المص قوله محمد
عطف بيان لنبيه مجرورا وعطف البيان هو التابع الذي جئ لايضاح نفس
سابقه لا لايضاحه باعتبار الدلالة على معنى فيه كما في الصفة انما يكون باسم مختص
بالمبين بفتح الياء اى متبوعه عند اكثر النحاة وعند بعضهم وعليه رأى الفاضل
التفتازاني لا يلزم كونه اسما مختصا به اى بمتبوعه بمعنى انه لا يجب اختصاص
ذلك الاسم به على الاطلاق بل اللازم ان يكون مختصا به في الجملة واقرب بالقياس
الى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع اما تحقيقا ان قصد بعطف البيان ازالة
ابهام محقق واما تقديرا ان قصد به رفع ابهام مقدر كقوله تع الا بعدا لعاد
قوم هود وذلك انه لو قدر اشتباه اما من اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم
واما من جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم اياه فيما اشتهروا به من
العتو والعناد وغير ذلك كثمود لاندفع ذلك الاشتباه بجعل قوم هود عطف
بيان لعاد فعطف البيان ههنا لرفع الابهام التقديري اعتناء بالمقصود وحفظا
له عن شائبة توهم غيره نعم اذا قصد به المدح لم يجب ذلك الاختصاص
اصلا مطلقا ولا من وجه واستدل ذلك البعض بقوله والمؤمن العائذات
الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند قوله والمؤمن مجرور بواو القسم
والعائذات الحديثة النتاج من الحيوانات جمع عائذ وهي اى العائذات
اما منصوبة بالمؤمن لاعتماده على الموصول لان الالف واللام فيه بمعنى

الذي او مجرورة لاضافة المؤمن اليها اضافة لفظية فالطير اما منصوب او مجرور
على انه عطف بيان لها وقول الشارح فان الطير عطف بيان للعائذات ح انه ليس
مختص لها يحتمل كليهما وجملة يمسحها حالية وركبان بضم الراء جمع راكب مرفوع
على انه فاعل يمسح والغيل بكسر الغين المعجمة او بفتحها والسند بفتحتين اسمان
لموضعين في الحرم والمعنى اقسم بالله الذي يؤمن الطير العائذات اي يجعلها
مأمونة بحيث يمسحها اي يمسها على سبيل الرفق والاشفاق ركبان مكة بين هذين
الموضعين لكن لا يشترط ان يكون الثاني اوضح من الاول هذا استدراك من
قوله وعطف البيان انما يكون باسم مختص اي اشترط الاختصاص لكن لا يشترط
الاوضحية لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما اي لجواز ان يوضح متبوعه
عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الانفراد كما اذا سمي ثلاثون رجلا بعمرو
كنى واحد منهم مع عشرين من غيرهم بابي حفص ولا شك ان ابا حفص اوضح
من عمر حال الانفراد واذا قيل جاءني ابو حفص عمر يوضحاهما قطعا وكذا
لا يلزم ان يكون الثاني اشهر من الاول فان زيدا اذا اشتهر بكنيته اكثر من
اشتهاره باسمه مع كون الكنية مشتركة دون الاسم فاذا جعل الاسم عطف بيان
اوضحها مع ان المتبوع اشهر وهو اي عطف البيان يجيء للايضاح غالبا وان
جيء به للمدح قليلا كما قال صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل
الله الكعبة البيت الحرام عطف بيان للكعبة جيء به للمدح لا للايضاح
قوله ان البيت بكسر ان الى قوله لا للايضاح مقول لقائل كما يجيء الصفة
كذلك اي للمدح والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة غالبا قوله

قوله ان البدل ح
بخلاف في محل النصب على الحالية من ضمير مشتقة اي كائنة بخلاف عطف البيان
والفرق بينه وبين البدل انه مقصود بالنسبة في الكلام وذكر المبدل منه كالبساط له
والتوطئة له واعترض عليه نجم الائمة الاستراابادي بانا لا نم ذلك في غير بدل
الغلط فان الاول في ابدال الثلثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره
فائدة لا تحصل لو لم يذكر صونا لكلام الفصحاء عن اللغو سيما كلام الله
تع وكلام نبيه ع م قال بل لا ادعى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام
سيبويه واجاب عنه الشريف بان قال الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصود
اصلا بل توهموا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني
اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الاول وجئت بالثاني تتمة له وتوضيحا
فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الثاني وجئت بالاول توطئة
له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل فح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا
والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر كما حققه المتأ
خرون وعطف البيان بالعكس لان المقصود فيه هو الاول لا الثاني فانه بيان
للاول والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يؤت به ذكر الامام الحديثي ان
النحاة قالوا قال رجل لامرأته زوجتك بنتي فاطمة واسم بنته عائشة فان اراد
عطف البيان صح النكاح لان الغلط لم يقع في معتمد الكلام وان اراد البدل
لم يصح لان الغلط وقع في معتمد الحديث ثم وصف المص محمدا بكمال
الغاية اي بكمال هو الغاية في مراتب الكمال بقوله سيدي اي مقتدى الانام
اي الخلايق سيد مجرور وعطف انه صفة محمد والانام مجرور لكونه مضافا اليه لسيد

ثم الصفة اما للتخصيص وهو اى التخصيص عبارة عند النحاة عن تقليل الاشتراك
الحاصل في النكرات بكسر الكاف نحو رجل عالم فان رجلا نكرة بحسب الوضع يحتمل
لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاحتمال وخصصته بفرد
من افراد العالم انما قال عند النحاة لان المراد بالتخصيص عند اهل المعاني
والبيان ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال قال الفاضل الشريف الظاهر
انهم ارادوا الاشتراك المعنوي لان التقليل انما يتصور فيه بلا تمحل كما في
رجل عالم ونحوه فلا يكون جارية في قولنا عيني جارية صفة مخصصة وقد يتمحل
فيحمل الاشتراك على ما هو اعم من الاشتراك اللفظي والمعنوي ويجعل
جارية صفة مخصصة لانها قللت الاشتراك بان رفعت ما هو مقتضى اللفظ
وعينت معنى واحدا فلم يبق الا الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك المعنى او
الصفة للتوضيح وهو اى التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعا
رف على ما كانت المعرفة او لا نحو زيد العالم او التاجر والرجل الاعمى او الناظر
فان الوصف فيه قد افاد التوضيح لان زيدا يحتمل التاجر وغيره فلما قلت
التاجر فكأنه فوضحته وعينته وكذا الرجل الاعمى او الصفة للمدح نحو زيد
العالم او الذم نحو زيد الجاهل او للترحم نحو زيد الفقير او للتأكيد وذلك
اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو ذهب امس الدابر برفع
الدابر حملا على محل امس اذ قيل كيف يصح جعله صفة له وهو معرف باللام
وامس ليس كذلك قلنا ان امس معرفة ايضا لانه متضمن للام لكونه معدولا
عن الامس المعرف ولذا بني على الكسر وانما كان هذا الوصف للتأكيد فان امس

ظ الرجال

فان امس يدل على الدبور وهو عبارة عن الدخول في ذهاب اليوم ومروره
والدابر تأكيد له وهو اى اشارة الى الاقسام الثلثة المتقدمة دون كونه للتأكيد
فانه لا يتوقف على كون الموصوف معلوما قبله بل على تضمنه للوصف كما عرفت
انفا فلو قدم قوله او للتأكيد على قوله او للمدح لكان اولى يعني ان يكون الوصف
للمدح او للذم او للترحم اذا كان الموصوف معلوما اى متعينا عند المخا
طب قبل ذكر الوصف اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم نحو اعوذ بالله
من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم او بان يكون المخاطب
يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف والا اى وان لم يكونه معلوما قبل الوصف
فيكون الوصف من قبيل التخصيص او التوضيح وكونه للتأكيد من قبيل
اخر والصفة ههنا اى في قوله محمد سيد الانام حيث لمجرد المدح لمحمد عم
وعلى آله معطوف على نبيه والضمير راجع الى محمد والجار والمجرور متعلق
بالصلوة في الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه والمراد ههنا
المعنى الاول بدليل ذكر الاصحاب ومن ههنا قيل كلما ذكر الآل وحده يكون
المراد به اعم من اهل البيت اعني المعنى الثاني واذا ذكر مع الاصحاب يراد به
اهل بيته عم هذا لكن الحق ان المراد المعنى الثاني اعني بمعنى الاتباع وهم
المؤمنون لا بمعنى النفس كما في آل موسى وآل هرون على ما قيل ولا بمعنى
اهل البيت خاصة بدليل قوله تع انه ليس من اهلك حيث لم يتبعه وبدليل
ان المقصود من ذكر الآل هنا تعميم الدعاء امتثالا لقوله عم اذا صليتم علي
فعمموا او قال عم لو عممت لغفرت والتعميم تعميم فيما ذكرنا واما ذكر

ذكر الآل ...
هارون بن ...
... لانه يراد به نفس موسى وهارون ... آل ...

آل

الاصحاب مع تقدم الآل بمعنى الاتباع فهو تخصيص بعد التعميم لاجل التعظيم
والتفخيم كما في قوله تعالى تنزل الملائكة والروح واهل لئلا اهل عيار اى بدليل ان
تصغيره اهيل او اول بالواو على رأى آخر وفي بعض النحوية اواءل بهمزتين
وهو يهوديل عليه ايراده في الصحاح في اول بالواو وحكى عن الكسائي
انه قال سمعت اعرابيا فصيحا في الصحاح العرب جيل من الناس اى طائفة
منهم والنسبة اليهم عربي وهم اهل الامصار والاعراب منهم سكان البا
دية خاصة والنسبة اليهم اعرابي والاعراب ليس جمعا لعرب بل هو اسم جنس
انتهى تقول اهل واهيل وآل واويل فتصغيره اويل لا اهيل كما زعم من
قال ان اصل ال اهل وخص استعماله في الاشراف جمع شريف بمعنى عالى كريم
وايتام ذو من له خطر عظيم بحسب الدنيا والاخرة الخطر بفتحتين قدر
الرجل ومنزلته دينا ويا مثل ال فرعون كان اواخر ويا اوله خطر عظيم بحسب
الدنيا والاخرة نحو آل محمد قوله دنيا ويا اخر مقدم بيان وقوله اواخرويا
عطف عليه فان قيل لم لم يقل دينويا موافقا لقوله اخرويا قلنا اشارة الى
جواز اثبات الف نحو دنيا عند النسبة وتحقيقه يستدعى تفصيلا و
لا علينا ان نذكره تبصرة للطالبين وهو ان الالف في آخر الاسم المنسوب اما
ان يكون ثالثة او رابعة منقلبة كانت تلك الرابعة او زائدة او خامسة
فصاعدا فالثالثة والرابعة المنقلبة تقلبان واوا نحو عصوى ورحوى
والملهوى والمرموى والرابعة الزائدة فيها ثلثة اوجه اما الحذف فنحو حبلى
فلكونها زائدة كالف التانيث واما القلب نحو حبلوى فلاجل انها تجرى للمنقلبة

٤١

المنقلبة واما الفصل بالالف بين الآخر والواو فلاجل انهم فعلا يجرى فعلاء
لكون الفيهما زائدة فقالوا دنياوى كما قالوا حمراوى ولا مشابهة في المنقلبة
تلك المشابهة لكونها غير زائدة فلا يحمل عليها نحو الالف يحتمل ان يكون زائدة و
المنقلبة واو هى الف التانيث ويحتمل ان يكون المنقلبة هى الف التانيث
والواو زائدة واما الخامسة فلا يجوز فيها الا الحذف لطول الاسم ففي السا
دسة الحذف اظهر لانها اطول لفظا كجبارى فقالوا حبارى بالحذف ولم يقولوا
جباروى بالقلب او تقدير الجمزى فقالوا جمزى بالحذف لتنزل حركة عينه
منزلة الحرف الرابع في الثقل فاعلم ذلك فانه يحكه في موضع شتى بخلاف
الاهل فانه لا يختص استعماله بالاشراف نحو اهل الحجام قلبت الهاء في اهل
همزة كما قلبت الهمزة هاء في اراق اصله لقرب مخرجهما ان قيل كيف يقال لقرب
مخرجهما مع اتحادهما مخرجا وهو اقصى الحلق قلنا انهما وان كانا حلقيين لكنهما
ليسا من موضع واحد من الحلق اذ الهمزة من اقصى الحلق والهاء من موضع
فوقه من الحلق ثم قلبت الهمزة الفا لكون ما قبلها مفتوحا مع سكونها فصار
آل واصحابه جمع صاحب كطاهر واطهار فيه بحث لان الاصحاب جمع صحب في مختار
الصحاح وجمع الصاحب صحب كراكب وركب وصحبة كفاره وفرهة وصحاب
كجامع وجياع وصحبان كشاب وشبان والاصحاب جمع صحب كفرخ وافراخ
والصحابة بالفتح الاصحاب وهى في الاصل مصدر قلت لم يجمع فاعل على افعال الا هذا
الحرف فقط وجمع الاصحاب اصاحيب انتهى لا يقال لما كان الاصحاب جمع صحب
وهو جمع صاحب قاله هو جمع صاحب قصر المسافة لانه قوله كطاهر واطهار

الحلق

هو جمع صاحب

يا جي عنه ثم المختار عند جمهور اهل الحديث ان الصحابي كل مسلم راى الرسول
وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه الحديث وقيل اوراه الرسول هذا قيل
اهل الرواية عند وفاته عم ثمانية الف واربعة عشر الفا وهؤلاء قول اصحابه
معطوف على الا والضمير مجرور المحل لاضافة الاصحاب اليه وراجع الى النبي
مؤيدى اى المقوى اصله مؤيدين وهو جمع مؤيد اعرابه بالحروف حالة الرفع
بالواو والنون نحو جاءني المؤيدون وحالة النصب والجر بالياء والنون
نحو رايت المؤيدين ومررت بالمؤيدين بكسر الدال وفتح النون فيهما وكذا اعراب
كل جمع بالواو والنون اعرابه بالواو والنون او بالياء والنون وكذا اعراب
التثنية بالحروف لكن حالة الرفع بالالف والنون نحو جاءني المؤيدان
وحالتي النصب والجر بالياء والنون نحو مررت بالمؤيدين بفتح الدال وكسر النون
فيهما على العكس الجمع وكذا كل تثنية يكون حالة رفعها بالالف والنون ونصبها
وجرها بالياء والنون وههنا حالة الجر لوقوعه صفة للجمع وهو اصحابه لكن
سقط نونه بالاضافة الى الاسلام لان الاضافة لا يجتمع مع النون والتنوين
لانهما ينافيان لان علم الانفصال والاضافة علم الاتصال حتى انهم ينزلون المضاف
والمضاف اليه منزلة كلمة واحدة فيجعلون النعت للمضاف اليه نعتا للمضاف فيقال
هذا جحر ضب خرب فان خرب قد وصف به الضب وقرئ مجرورا والخرب بالحقيقة
نعت للجحر وهذا هو الاثر يقال له الجر على الجوار فلا يجتمعان ولا يسقط الياء
من الكتابة لئلا يلتبس بالمفرد فان قلت لم لا يجوز تحريك يائه كما حركت ياء
التثنية عند التقاء الساكنين نحو مررت بغلامي القوم قلت لانه لو كسرت

بالمؤيدين
رايت المؤيدين وع
تقول على ع
فيهما
للجحر
لم لم ع

لو كسرت لزم اجتماع الكسرات بخلاف ياء التثنية فان ما قبلها مفتوح فلا يلزم
فيها اجتماع الكسرات ولا مساغ بفتح الميم اما مصدر ميمي بمعنى الجواز او اسم
مكان ايضا الى الفتح والضم وهو ظاهر وذلك لانه في الفتح يلزم الصعود من
الكسرة الى الفتحة وهو ثقيل من عكسه اذ فيه نزول وهو اسهل على اللسان
من الصعود ولذا لم يجوز في التثنية وفي الضم يلزم الثقل والخروج من
الكسرة الى الضمة واسم الفاعل ههنا وهو المؤيد قد تعرف بالاضافة فجعل صفة
للمعرفة وهي اصحابه وانما تعرف لكونه بمعنى الماضي لان تاييدهم الاسلام كان
في الزمان الماضي واذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي او الاستمرار تعرف بالاضافة
كما مر ومعنى الاسلام شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام
بالرفع الصلوة وايتاء الزكوة اى اعطاؤها وصوم شهر رمضان اى في
شهر رمضان وجمع رمضانات وارمضاء على وزن اصفياء قيل انهم لما نقلوا
اسماء الشهور عن اللغة القديمة سموها بالازمنة التي وقعت تلك الشهور
فيها فوافق هذا الشهر ايام رمض الحر فسمي بذلك وزاد لفظ الشهر
اشارة الى ان العلم هو شهر رمضان وحده لا رمضان وحده وتحرزا عن
الوقوع في المكروه على ما ذهب اليه اصحاب مالك من ان ذكره بدون ذكر
شهر معه مكروه مطلقا وحج البيت الحرام اى الكعبة قوله ان وجب قيد للكل
اى ان وجب كل من الاقام والايتاء والصوم والحج ومعنى الايمان الاعتقاد
بالله وملائكته وكتبه واليوم الاخر بكسر الخاء يوم الحشر بالقدر بفتح الدال
وسكونه بمعنى وهو ما يقدره الله تعالى من القضاء كذا في مختار الصحاح قال

ورسله ع

فقضيهن بدل

القضاء الصنع والتقدير يقال قضاه اى صنعه وقدره ومنه قوله تع فقضيهن سبع سموات فى يومين ومنه القضاء والقدر انتهى خبره بالجر بدل من القدر وشره بجرور معطوف على خيره والفرق بينهما بالعموم والخصوص المطلق والعام هو الاسلام والخاص هو الايمان لان معنى الايمان عبارة عما بطن على وزن نصر اى خفى من الاعتقادات الحقة ومعنى الاسلام عبارة عما يظهر عليه من الاعمال الصالحة ولا شك ان الاعتقادات الحقة (الحقيقية) يظهر اثارها على صفحات الاعمال الصالحة اى جوانبها كالخشوع فى الصلوة ورعاية الآداب فى الوضوء وغير ذلك واثار الاعتقادات الحقة (الحقيقية) هى الاعمال الصالحة لا يخفى ان هذا الحصر لا يلايم قوله يظهر اثارها على صفحات الاعمال الصالحة فيكون كل مؤمن مسلما وليس كل مسلم مؤمنا اذ رب شخص يرى مسلما فى الظاهر غير منقاد اصله منقيد بكسر الياء ومنقد بكسر القاف فى الباطن وعند اكثر المتكلمين هما لفظان مترادفان فكل مؤمن مسلم وبالعكس هذا هو معناهما الاصطلاحى واما اللغوى فالايمان هو التصديق والاذعان والقبول والاسلام هو الدخول فى السلم وهو بفتح السين وكسرها الصلح فى دستور اللغة السلم الصلح وقيل مسلما قوله تع ادخلوا فى السلم والوصول عطف على الدخول اى الوصول الى السلم وباقى البحث مذكور فى الاصول اى اصول الدين يعنى علم الكلام كما مر فلما قال المص اما اورد جوابه بالفاء بقوله فان الولد الاعز يقال هو عزيز اى قليل لا يكاد يوجد حكم الفاء وجوب اما الاظهر ان يقال الفاء جوابية وانما قلنا انها جواب لتضمنها معنى الشرط كما مر وان حرف من الحروف المشبهة بالفعل وهى اى الحروف

(هامش: معتقد)

الحروف المشبهة بالفعل انّ بالكسر وأنّ بالفتح وهما للتحقيق يتغير الجملة فى الثانى الى معنى ما هو فى حكم المفرد وكان للانشاء تشبيه اسمها بخبرها سواء كان الخبر جامدا او مشتقا وعند الزجاج اذا كان الخبر مشتقا يكون كان للشك نحو كانك قايم لان الخبر هو الاسم ولا يجوز تشبيه الشيء بنفسه قال جار الله العلامة هو مركب من الكاف وان كما ركبت الكاف مع ذا واى فى كذا وكاى و اصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدم الكاف ففتحت لها الهمزة والمعنى على الكسر وعدل عن الاصل تنبيها على ان بناء الكلام من اول الامر على التشبيه ولكن للاستدراك اى لتدارك وهم السامع كما مر فى لكن المخففة مثلا اذا قلت جاءنى زيد فكان متوهما يتوهم مجيء عمرو ايضا فدفعته بقولك لكن عمرا لم يجئ وليت للانشاء تمنى الممكن او المستحيل ولعل للانشاء توقع ممكن لا وثوق بحصوله (وتوقع) وعمل هذه الحروف نصب الاسم ورفع الخبر مثل ان زيدا قايم وكذا غيره فالولد منصوب على انه اسم ان والاعز منصوب ايضا على انه صفة الولد ومشابهة هذه الحروف بالافعال استعمالا فى ملازمتها الاسماء فان كل واحد منها لا بد له من اسم ينصبها ما لم يلغ كالافعال فان كل فعل لا بد له من فاعل يقيده وفى لحوق نون الوقاية نحو اننى وغيره ولفظا فى كون اواخرها مبنية على الفتح كالافعال الماضية وفى انها ثلاثى نحو ان وان وليت ورباعى نحو كانّ ولكنّ ولعل كالافعال ومعنى فى تضمنها معنى الفعل من تحققت وشبهت واستدركت وغير ذلك فلما شابهتها اى شابهت تلك الحروف بالافعال الحق منصوبها اى جعل منصوبها ملحقا بالمفعول ومرفوعها

(هامش: المشابهة ...)

بالفاعل وهذا مذهب البصريين وعند الكوفيين الخبر مرتفع بما هو مرتفع به
بكسر الفاء قبل دخول هذه الحروف وهو الابتدائية او المبتدا على الرأيين
ولا عمل للحروف فيه اى في الخبر ومن خصايص هذه الحروف لان لا يجوز تقديم
اخبارها على اسمائها فلا يجوز يقال ان قايم زيدا مثلا لئلا يشابهن الافعال
في العمل اى في العمل الاصلي للفعل وهو ان يليه المرفوع وهو اى الشبه للافعال
في الافعال الاصلي خلاف القياس اذ القياس ان ينحط رتبة الفرع عن الاصل فلهم
اغا قدم ما منصوبها على مرفوعها ليكون لها العمل الفرعي للفعل وهو تقديم
منصوبه على مرفوعه وما كان هذا الوجه الذي ذكره يقتضي ان لا يجوز تقديم
الخبر اذا كان ظرفا ايضا اجاب عنه بقوله الا اذا كان الخبر ظرفا فانه يجوز تقديمه
على الاسم لتنزله حينئذ منزلة الاسم لما بين الظرف والمظروف من شدة الاتصال
في الاغلب كقولك ان في الدار زيدا وفي التنزيل ان الينا ايابهم اى رجوعهم
ثم ان علينا حسابهم قد اجاب عنه في اللباب بوجه آخر حاصله على ما قرره ان الداعي
ان الغرض من تقديم المنصوب في هذا الباب ان ايقاع الخلاف بين معمول الفعل
وملحقه وهي انما يتحقق في غير الظرف بتأخر المرفوع اما في الظرف فيتحقق بدون
تأخيره اذ الظرف المستقر لا يمكن ان يرتفع بالفاعلية حتى يقال يشبه صورة
ان في الدار زيدا صورة ضرب زيد عمرا قيده بالمستقر اذ اللغو قد يقع مرفوعا
على الفاعلية اى على كونه مفعول ما لم يسم فاعله عند بعضهم نحو ضرب
في الدار على صيغة المجهول بخلاف المستقر لانه لما تعلق بالمحذوف يكون
فلا يقع فاعلا بحال انتهى ويرد عليه ان ذلك يقتضي ان لا يقع المستقر خبرا عن

عليها

خبرا عن المبتدا او لا صفة لمرفوع اصلا هذا وفي الرضي اعلم ان حال الاسم والخبر
بعد دخول هذه الحروف كحالها قبل دخولها لكنه يجب تأخير الخبر ههنا الا ان
يكون ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز توسطه بين هذه الحروف والاسماء
نحو ان في الدار زيدا وان كان الاسم مع ذلك اى مع كون خبره ظرفا نكرة و
جب تأخيره نحو ان لدينا انكالا وقد يحذف اخبارها عند قيام قرينة
سواء كان اسمها معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون تنكير الاسم لكثرة ما جاء
كذلك نحو ان مالا وان ولدا اى ان لهم مالا وان لهم ولدا هذا اى الحذف
المذكور في الظرف واما حذفه في غيره فكقوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون اي يعرضون
عن سبيل الله والمسجد الحرام تقديره هلكوا وعند بعضهم الخبر و
يصدون والواو زائدة فان الفاء والواو قد يزاد كل منهما في خبر ان كما لا
يخفى على المتتبع قال صاحب اللباب وهو صاحب المصباح ومغرب اللغة شهير
بالامام المطرزي الاول المعروف بين شراح اللباب بالقطب واما الكلم
فلا يحذف وعلله اى بين علته وذكر دليله الفاضل اى الشارح الاول المعروف
بين شراح اللباب بالقطب الفالي بان الاسم مشبه بالمفعول والخبر مشبه بالفا
عل والمشبه بالمفعول اضعف من مشبه بالفاعل فلضعفه لم يحذف الا
اذا كان ضمير الشان مثل ان زيد قايم فانه اى الشان زيد قايم فيجوز حذفه في بعض
ضعف لبقاء تفسيره وهو الجملة التي تأتي بعد ضمير الشان ولانه ليس معتمد
الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزايد وقد جاء في غير ضمير الشان
حذف الاسم لضرورة الشعر نحو قوله اى قول الشاعر فلو كنت ضبيا قيل

للمخاطب بدل

هو طائفة مشهورة بالمعرفة والاحسان عرفت بفتح التاء للمخاطب قرابتى وكنى
قرح زنجى الزنج جيل من السودان اى طائفة سود والزنجى واحد منهم فالى
الياء مثل التاء للوحدة نحو تمرة وتمر وفى غليظ المشافر اى وكلنك المشافر
جمع مشفر بكسر الميم فى الاصل شفة البعير استعملت ههنا فى الزنجى تشبيها بشفة
بشفة البعير فى الغلظ فيكون من قبيل الاستعارة واجيب عنه بان الرواية
وكنى زنجيا بالنصب ولو سلم فالمعنى وكنه انت زنجى ولو سلم فشاذ بهكذا
اشارة الى قوله وقد جاء اه قيل نظر لانه يجوز حذفه فى غير ضمير الشان
من غير ضرورة كقوله فليت دفعت بفتح التاء للمخاطب الهم اى
الحزن عنى ساعة اى فليتك او فليته على انه ضمير شان حذف اسم ليت واللام
دخوله على الفعل وغام فبتنا على ما خيلت ناعمى بال وضمير خيلت للنفس
اضمر الفاعل لتقرره وفى الاساس يقال افعل ذلك على ما خيلت اى على ما ارتكت
نفسك واوهمت والبال القلب وناعمى اصله ناعمين بفتح الميم على صيغة
التثنية واراد به نفسه ومخاطبه الذى فى قوله دفعت حذفت نونه بالاضافة
اى بتنا على ما اوردتنا نفوسنا حال كوننا ناعمى بال اى ذوى مسرة وصاحبى
فرح وسرور وهذا ويرد عليه انا يقال ان فيه ضرورة شعرية ايضا على انا لا
نم ان المحذوف فيه ضمير الخطاب بل ضمير الشان وعليه كلام صاحب اللباب و
شراحه فانه قال ولا يحذف الا اذا كان ضمير الشان نحو ان من لام الخ و
نحو ظلم لكم فلو ان حتى اليوم الخ ونحو فليت دفعت اليهم اه وقال شراحه
اى ليته على ان الضمير للشان وقد قال ابن عصفور الواو الحال يجوز حذف اسم

يجئ ح

وهو ح

وفيه ح

فليتك بدل

٤٥

اسماء هذه الحروف فى فصيح الكلام اى فى الكلام الفصيح فالاولى على هذا ان يقال
ان حذفه فى ضمير الشان اكثر منه اى من الحذف فى غيره فليتامل فى هذا المقام
ثم دعا المص لهذا الولد الاغر بقوله لا زال اى دام وثبت قوله لان متعلق
على يفهم من اى التغيير يعنى اغافرنا بذلك لان اللفظ الدال على النفى وهو لا
اذا دخل على ما فيه اى على لفظ فى معناه النفى وهو زال يفيد الاثبات ولا زال
فعل من الافعال الناقصة وهى اى الافعال الناقصة فى المشهور كان وصار اما
كان فانه يدل على زمان الماضى من غير اشتراط انتقال عن حال الى حال بخلاف
صار فانه للانتقال اما بحسب الحقايق نحو صار الماء هواء او بحسب العوارض
نحو صار زيد غنيا او باعتبار المكان ويكون صار بهذا تامة بمعنى ذهب
وانتقل ويتعدى بالى نحو صار زيد الى مكة وكذا تامة اذا كان بمعنى الانتقال
من ذات نحو صار زيد الى عمرو واصبح وامسى واضحى وظل وبات واعلم
ان هذه الخمسة يجئ على معان ثلثة الاول لاقتران معانى الجمل التى تدخل بها و
فانها الخاصة التى تدل عليها بموادها وهى تلك الاوقات الصباح والمساء
والضحى والنهار والليل وكذا بالاوقات التى تدل عليها بصيغها نحو اصبح زيد
قائما معناه ان قيام زيد مقترن بالصبح فى الزمان الماضى والثانى ان يكون
بمعنى صار من غير اعتبار الاوقات التى تدل هى عليها بموادها والثالث ان يكون
تامة غير محتاجة الى خبر وذلك فى الثلثة الاول اذا كانت بمعنى الدخول فى الاو
قات الخاصة نحو اصبح زيد اى دخل فى الصباح وفى الاخرين اذا كان بات بمعنى
عرس بالتشديد اى نزل من اخر الليل وظل بمعنى دام اوطال وعاد واضحى بالد بمعنى

بنحو

الى ذات ح

ويتعلق باقتران

وهذه الخمسة

صفة الخاصة

بصيغتها بدل

ومعنى ظل زيد متفكرا ان اقتران تفكره لجميع النهار فى الزمان الماضى ح

صار وقد يجيء بمعنى عاد ورجع ومنه قولهم فعل ذلك ايضا فحينئذ لا يكون من الافعال

الناقصة وغدا بالغين المعجمة والدال المهملة وراح وهذه الاربعة ايضا بمعنى

صار وما زال الذي مضارعه يزال واما الذي مضارعه يزول فليس من تلك الا

فعال فلا يقال لا زال اميرا وما انفك وما فتئ وما برح انفك في الاصل بمعنى انفصل

وفتئ بكسر العين وفتحها ام بسكون اللام بمعنى زال ولا يستعمل الا مع حرف النفي وقد

يحذف في اللفظ دون المعنى كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ و

برح بكسر العين في الاصل بمعنى زال عن مكانه ومعنى هذه الاربعة استغراق الزمان

اي لاستمرار الفعل بفاعله في زمانه فلم يجز ما زال زيد الا مقيما اي لاستمرار الخبر

لاسمها في قيد وما دام وهو لتوقيت فعل او شبهه بمدة ثبوت خبرها لا

سمها ان كان فاعل الخبر ضميرا لاسمها نحو اجلس ما دام زيد جالسا اي مدة جلوس

زيد ومتعلق اسمها ان كان فاعله متعلقه نحو اجلس ما دام عمرو قائما ابوه

وقد يكون ما دام تامة بمعنى بقي كقوله تعالى ما دامت السموات والارض

وليس وهي عند الجمهور لنفي مضمون الجملة حالا وعند سيبويه للنفي مطلقا

فتستعمل في الماضي نحو ليس خلق الله مثله وفي المضارع نحو قوله تعالى الا

يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذه الافعال المذكورة تدخل على المبتدا والخبر

فترفع الاول وتنصب الثاني تشبيها بهما بالفاعل والمفعول الحقيقيين

في الافعال التامة مثل كان زيد قائما وكذا غيره فاسم لا زال ههنا احترز فيه

مرفوع المحل راجع الى المولى كاسم جار ومجرور ودع متعلقه خبر لا زال واعلم

ان الخبر في مثل قولنا كان زيد في الدار وبشر من الكرام هو المتعلق المحذوف

المحذوف والظرف معا لان المقصود هو الاخبار بوجود الشيء في الظرف فيكون

الفعل والظرف كلاهما هو الخبر الا انهم حذفوا بعض الخبر حذفا لازما واقيم البعض

الآخر مقامه وسموه باسم الكل هكذا قالوا ولعل قول الشارح جار ومجرور ودع

متعلقه خبر لا زال رمز منه الى هذا وبهذا يندفع ما يقال ان خبر لا زال يكون

منصوبا فالمنصوب المحل ههنا اما مجموع الجار والمجرور بدون متعلقه عند

الاكثرين او المجرور فقط عند المحققين فكيف يصح قوله ودع متعلقه خبر لا زال

ووجه الاندفاع ظاهر على ان يكون المنصوب المحل هو المجرور فقط انما يستقيم

في الظرف اللغو دون المستقر والكلام انما هو في المستقر اي كائنا كاسم ويجوز

ان يكون الكاف بمعنى المثل فيكون في محل النصب خبر لا زال نصب على الحالية

من اسم يكون بتاويل منفردا او مصدر منصوب على انه مفعول مطلق للحال

المقدرة اي منفردا وحده على راي ابي علي الفارسي وعند الكوفيين نصب

على الظرفية بمعنى في حالة وحده لا مع غيره اي لا زال مثل اسم و مسعودا

بدل من كاسم اما من المجموع اذا كان الكاف حرف جر او من الكاف وحده ان

كان اسما بمعنى المثل بدل الكل من الكل او بدل الاشتمال المعتبر في هذا القسم عندهم

اعم من اشتمال المبدل منه او البدل او لم يوجد اشتمال اصلا بل وجود التلبس

من احد الطرفين من غير اشتمال احدهما على الآخر بكيفية كما مر فالسبب

في التسمية اشتماله لا على ما اشتهر اليه ليس اشتمال احدهما على الآخر بل هو

لان اول الكلام مشتمل على آخره اجمالا فان قولك سلب زيد ثوبه بمعنى سلب

شيء من زيد ثوبه فانا نعلم ان المسلوب ليس نفس زيد بل شيء مما

مطلب افعال الناقصة

٤٦

ثم قيل تسمية الجزء باسم الكل

وحده

لان الاشتمال صح

يتعلق به ومن ثمه يقال ان في بدل الاشتمال ذكر الشيء اجمالا ثم تفصيلا وكذا في بدل
البعض فهما في الايضاح اقوى من بدل الكل وان كانا اضعف منه في التعلق
الاشتمال على ذكر الشيء من جهات شتى وما قيل ان مسعودا اجر لا زال وكاسمه
حال من الضمير المستكن في لا زال ليس بسديد لان الحال قيد لعاملها وهو اي
عاملها ههنا اعني لا زال دعاء للولد والقيد ينافيه اي ينافي الدعاء لان
الدعاء المطلق افصح واولى من المقيد وما قيل ان مسعودا اجر لا زال وكاسمه
متعلق به قدم على كلا التقديرين للسجع ولم يتعرض اليه الشارح لان فيه
تقييد الدعاء وتكلف التقديم والتاخير ايضا وانما يقال لهذه الافعال نا
قصة لانها لا تتم بمعمولها كلاما تاما اذ لو كنت ساكتا على مرفوعها كان لم يكن
كلاما كما اذا انقضت بالمبتدا وحده ومن ثم بالفتح والتشديد وقد يكتب
بالهاء فرقا بينه وبين ما هو بالضم والتشديد والزيادة بالخفيف اولى
ولاجل انها لا تتم بمعمولها كلاما تاما عدل النحاة عن تسمية مرفوع هذه الافعال
فاعلا لقصوره عن رسم الفاعل اي علامته وخاصته وهو اي رسمه ان يتم الكلام
به وهكذا القول في منصوبها حيث لم يسموه مفعولا به لانه ليس على رسم
بل زايد عليه اذ لا يتم الكلام بدونه وهو اي رسم المفعول كونه فضلة يتم
الكلام بدونه وانه يجوز تقديم اخبار هذه الافعال الناقصة على اسمائها
مثل كان قائما زيد لانه كتقديم المفعول على الفاعل وهو جائز وفي هذه
الافعال يجوز تقديم اخبارها على انفسها مثل قائما كان زيد وهو اي
تقديم اخبارها على انفسها على ثلثة اقسام قسم يجوز بالاتفاق وهو

وهو هذا او من كان منشه الى راح لانها افعال صحيحة بهذا على راي الجمهور
خلافا للزجاج وتابعيه فانهم قالوا ان جميع الافعال الناقصة حروف كو
نها دالة على معنى في غيرها حيث جاءت لتقرير الخبر للمبتدا على صفة موافقا
لما قاله المطيقون في تقديم المنصوب عليها كما جاز تقديم المفعول به
المنصوب على سائر الافعال نحو زيدا ضربت وقسم لا يجوز تقديمه اتفاقا
وهو ما اي فعل وجد في اوله لفظة ما من هذه الافعال وهو خمسة افعال
وكلمة ما مانعة من التقديم لانها اما نافية وهي في ما زال وما انفك وما فتئ
وما برح فلها اي لما النافية صدر الكلام لكونه مغيرة الكلام من الثبوت
والمعنى الى النفي والمغير قبل المغير ليعلم ان الكلام على النفي من الثبوت من
اول الامر واما مصدرية وهي في ما دام فلا يتقدم معمولها عليها لان معمول
المصدر لا يتقدم وقسم مختلف فيه وهو ليس ذهب الكوفيون وكثير من
المحققين كعبد القاهر وابن الانباري وغيرهما من مشاهير ائمة النحو
الى عدم جواز تقديمه عليه والصحيح الجواز وهو مذهب اكثر البصريين
نحو قائما ليس زيد لوقوعه في القران نحو الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم العذاب
واذا تقدم معمول يعني يوم لانه معمول مصروفا وهو خبر ليس فتقديم
معموله اولى وقد استدلوا على فعلية ليس بهذا التقديم فانه لو كان حرفا
لما جاز التصريف بالتقديم والتاخير قالوا ان اصله ليس كعلم ولما لم
يكن من الافعال المتصرفة التي يجيء لها الماضي والمضارع وغيرهما ولم
يجئ منه الاربعة بناء للماضي وكان الكسر ثقيلا نقلوها الى حال لا يكون

مطلب ليس

للافعال المتصرفة وهو اسكان العين ليكون على لفظ الحرف نحو ليست ولهذا
لم تقلب الياء الفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها هذا بقي ههنا بحث موقوف
على تمهيد مقدمة وهي ان الظروف الجائزة الاضافة الى الجملة
لو اضيفت الى جملة فعلية صدرها ماض يجوز فيها بالاتفاق الاعراب
والبناء فالاعراب لعدم لزوم الاضافة الى الجملة والبناء ايضا لتصدر
الجملة المضاف اليها بالمبني الذي لا اعراب له لا لفظا ولا محلا فكانه للمضاف
اليه ولو اضيفت الى اسمية نحو حين الحجاج امير والى فعلية صدرها
مضارع نحو يوم ينفع الصادقين فعند اكثر البصريين تعين الا
عراب فيها وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز الامران اذا
عرفت هذا فنقول لا نعلم ان يوم معمول للحروف بل هو مبني على الفتح
مرفوع المحل بالابتداء وانما بني على الفتح لاضافته الى الجملة كقوله تع
يوم ينفع الصادقين صدقهم ولو سلم انه منصوب فنقول انه
منصوب بفعل مقدر لا على وفا تقديره يلازمهم يوم يأتيهم العذاب
فهذه الجملة اي جملة لا ازال الى قوله لما استظهر جملة معترضة بين اسم
ان وخبرها والجملة المعترضة هي الجملة التي تؤتى في اثناء الكلام او
بين كلامين متصلين معنى لنكتة كما اتى بها ههنا لفائدة الدعاء و
ليس المراد بالكلام المسند والمسند اليه فقط بل هو مع ما يتعلق بهما من
الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين معنى ان يكون الثاني
بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه او معطوفا عليه او نحو ذلك

ذلك قوله ولا محل لها من الاعراب اما عطف على قوله جملة معترضة او صفة
لها على تقدير زيادة الواو لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف وانما لم يكن
للجملة المذكورة محل من الاعراب لان الجملة لا تستحق الاعراب ما لم تقع مو
قع الاسم المفرد لما مر تحقيقه في صدر الكتاب وهذه الجملة غير واقعة موقع
المفرد فلم يكن لها محل من الاعراب وما يقال ان الجملة المعترضة من لا ازال الى
قوله اردت ليس بشيء لان العامل في لما هو اردت واردت مع معموله خبر ان
وهو اي اردت مع معموله وان اخر لفظا لكنه مقدم رتبة فيكون المعترضة
لا الى لما الى اردت على ان هذا انما يصح على رأي من جوز الاعتراض باكثر
من جملة واحدة واما على مذهب ابي علي وهو عدم جوازه فلا والى اهل
مجرور اي قوله اهل بالى الجر مجرور للاضافة الاهل اليه والجار مع المجرور
متعلق بقوله مودودا اي محبوبا وهو اي مودودا معطوف بواو متصل
بالى اهل على قوله مسعودا تقديره ومودودا الى اهل الحجر ثم اخر كلام السجع
وهو في الاصل هدير الحمام ونحوه وفي الاصطلاح الكلمة الاخيرة من الفقرة
باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى واما الفقرة في
فهي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات وقيل السجع غير مختص بالنثر بل
يجري في النظم ايضا وانما سمي السجع سجعا لانه متكرر على نمط واحد
كهدير الحمام وبه اي بقوله ثم اخر عاطية لامر السجع سقط ما قيل
ان حق الظرف اللغو التأخر اذا نا لكونه فضلة وحق الظرف المستقر
التقدم على ما يستحق تاخره عنه نحو عندي مال الا اعلاما بكسر الهمزة كونه

مطلب السجع

عدة ومحتاجا اليه فهيهنا قدم اللغو وهو قوله الى اهل الجزع على قوله حو
دودا اعنى سقط هذا السؤال بقوله او بقول القائل رعاية لامر السجع
فان قيل ما السبب والنكتة في تقديم له على كفوا في قوله ولم يكن له كفوا
احد والحال انه ظرف لغو متعلق بقوله كفوا قلت قدم لفظة له عليه
اى على كفوا للاهتمام بشانه اذ الاية الكريمة انما هي مسوقة لنفي المكافاة
اى المماثلة من الكفو وهو بسكون الفاء وضمها النظير عن ذات الله تعالى
لا لنفيها عن شيء مطلقا وهذا الغرض بالمعنى الحجم مستفاد من هذا الظرف
فكان تقديمه اهم تامل فقصد المص الى بيان سبب ارادة التلفظ بهذا الولد
فقال لما استظهر اى قرا وحفظ عن ظهر القلب كذا في الصحاح ذكرهما معا
لان كلا منهما قد يوجد بدون الاخر ولعل قوله ظهر مقحم واعلم ان
لما تجيء على اربعة اوجه احدها فعل نحو لم لما الوا في مختار الصحاح لم الله
شعثه اى جمع ما تفرق من اموره وبابه رد والثاني جازمة وذكر اذا دخل
على الفعل المضارع نحو لما يركب وعبر حين اذا دخل على الماضي نحو جئتك
لما ضرب زيد اى حين ضرب قال ابن مالك بمعنى اذ بدل بمعنى حين وقيل
هذا احسن لانها مختصة بالماضي وبالاضافة كاذ وفي تسميتهم لها بلما الحينية
نوع تاييد للاول بمعنى الا اذا لم يدخل عليهما نحو قوله تعالى لما عليها حافظ
ولما في قول المص لما استظهر بمعنى حين لدخولها على الماضي وهو اسم مبني
هذا على راي ابي علي وكلام سيبويه محتمل للاسمية والحرفية فانه قال لما
لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فنبه بلو ولو حرف فقال

كما وقع في النسخ التي عندنا والاصوب انه تقديم حفظ على قرا
الصحاح والضوء ليكون قوله عن ظهر القلب متعلقا بقرا
فقط اذ لا معنى للحفظ عن ظهر القلب فيكون القراءة عن ظهر القلب
عطفنا تفسيرا للحفظ لا الا استظهار في الصحاح وهذا الظاهر ضعيف
ما قيل انما ذكرهما معا لان كلا منهما قد يوجد بدون الاخر

فقال ابن خروف فان لما حرف وحمل كلام سيبويه على انه للشرط في الماضي كلو ولهذا
لا يقع بعدها الا الفعل الماضي الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما
لثبوت الثاني لثبوت الاول وقال الفاضل التفتازاني ان ذلك الحكم منه توهم
والوجدان لما ظرف بمعنى اذا استعمل الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى
والاتحاد الصوري بين كونه لما اسما وبين كونه حرفا سبب بنائه كذا فانه
بني حال الاسمية بحجة اسما على صورة الحرفية كذلك لما بني حال الاسمية بحجة
اسما على صورة الحرفية واستظهر فعل ماض فاعله مستتر فيه عايد الى الولد
ومحل الجملة الفعلية جر لكونها مضافا اليها للما والجملة التي اضيفت اليها
لما قوله لما في محل الرفع على انه قايم مقام فاعل اضيفت لا بد ان يكون فعلية
ماضوية اما لفظا كما في استظهر او معنى نحو لما لم تنصرفا عرضت عنك
وانما وجب كون تلك الجملة فعلية لما فيها اى استقر في لما معنى المجازاة اى
الشرطية بناء في عرفهم للاسماء الشرطية كلم المجازاة على معنى انها كلمات
دالة على كون الجملة الثانية جزاء للجملة الاولى ومسببة لها والعامل النا
صب فيها اى في لما انت مخابرها على تاويل الكلمة اردت اى اردت تلفظ
وقت استظهاره والحاصل ان العامل فيها جوابها كاذا وكلها في مشتركة في
كون العامل فيها اجوبتها دون استظهر لانه مضاف اليه اى جزء منه للما
والمضاف اليه لا يعمل في المضاف والا لزم كون الشيء عاملا في نفسه يعني
ان عمل المضاف اليه في المضاف يلزم كون الشيء اى المضاف اليه عاملا في نفسه
وذلك لان المضاف يعمل الجر في المضاف اليه فلو عمل المضاف اليه في المضاف

ولا يقال انه لا للشرط
استعمال ح
يستلزم ...

لزم عمل المضاف اليه في نفسه بناء على ان العامل في العامل في الشيء عامل في
ذلك الشيء وعدمه وهو غير جائز **مختصر** منصوب على انه مفعول استظهر و
هو مضاف الى **الاقناع** اضافة المسمى الى اسم نحو سعيد كرز بضم الكاف
الفارسية لقب شخص وسعيد اسمه واضيف الى الثاني بتاويل ان يراد
بالمضاف المسمى والمدلول وبالمضاف اليه الاسم واللفظ فكانه قال جاءني
مسمى لفظ كرز فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه وانما اضيف الاسم الى
اللقب دون العكس لكون اللقب اوضح واشهر فكذا ههنا اريد من مختصر
مسمى لفظ الاقناع اعني ذات الكتاب اي المختصر الذي هو الاقناع اي
مسمى لفظ الاقناع **وكشف** اي ازال **عنه** اي عن المختصر الواو في وكشف
للعطف وكشف فعل ماض فاعله مستتر فيه عائد الى الولد ومحل الجملة جر لكونها
معطوفة على جملة استظهر التي هي مجرورة لكونها مضافا اليها لما **بحفظ**
الباء للاستعانة اي كشف عنه باستعانة حفظه وقد عبر بعضهم عن هذا الباء بالباء
السببية لان الافعال المنسوبة الى الله تعالى لا يجوز استعمال الاستعانة فيها و
يجوز استعمال السببية فيها وهو اي الباء المذكور حرف جر وحفظ مجرور بها
اي بحرف الجر والجار مع المجرور متعلق بكشف والضمير في بحفظه مجرور المحل
لكونه مضافا اليه لحفظ وهو اي الضمير المذكور يجوز ان يكون عائدا الى
الولد فيكون من اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول متروك تقديره
بحفظ الولد المختصر بالنصب ويجوز ان يكون الضمير المذكور عائدا الى المختصر
فيكون من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك تقديره بحفظ

فيه

بحفظ المختصر الولد بالرفع **فضلة** منصوبة لانه مفعول كشف ومضافة
الى **القناع وهو** ما تغطى بضم التاء من التغطية وهي التغشية اي ما تستر
المرأة به راسها وتغشيته وفضلته بقيته التي نزلت الى وجهها هذا واعلم
ان اللفظ اما حقيقة ان استعمل في معناه الموضوع له او مجاز ان استعمل في
غيره لعلاقة بينهما والمجاز اما مجاز مرسل ان كانت تلك العلاقة غير المشابهة
واستعارة ان كانت هي المشابهة اي ان قصد اطلاق اللفظ على المعنى المجازي
بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاستعارة والا فمجاز مرسل ثم ان ذلك التشبيه
كما يضمر في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه ويدل على ذلك
التشبيه المضمر بان يثبت للمشبه امر مختص به فيسمى ذلك التشبيه المضمر استعارة
بالكناية والاثبات المذكور استعارة تخييلية ولما قصد المصنف ههنا بيان الا
ستعارتين اشار الشارح الى بيان الاولى بقوله وفيه اي في كلام المصنف استعارة
بالكناية لان المصنف شبه المختصر بالمرأة المحجوبة في المقبولية وميلان تحجبن
مصدرها لميل النفس اليها واشار الى بيان الثانية بقوله واثبت
المصنف له اي في كلامه استعارة تخييلية ايضا لانه اثبت له اي للمختصر
ما يلزمها اي المرأة المحجوبة من القناع ثم اشار الى بيان وجه التعليل بقوله
وهذا التشبيه المضمر في النفس يسمى استعارة مكنية اما التسمية با
لمكنية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما التسمية
بالاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة كذا في شرح التلخيص والاثبات المذ
كور يسمى استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي من خواص

بالكناية

علة تسميته بالتخييل

المشبه به ليتخيل انه من جنس المشبه به هذا على رأي الخطيب ثم يكون كل من لفظي المختصر والاقناع حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا امر عقلي فالاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم وهما التشبيه والاثبات المذكوران وهي قرينة للمكنية فهما اي الاستعارة المكنية في الكلام والتخييلية متلازمتان وجودا اما لم يوجد هذه القرينة لم يتحقق وجود المكنية في الكلام ولا يتاتى هذه القرينة اي اضافة خواص المشبه الى المشبه الا على سبيل الاستعارة المكنية اي الا بعد التشبيه المضمر في النفس وفي كشف استعارة تبعية لا يخفى عليك انه لو قدم هذا على بيان المكنية والتخييلية لكان انسب لان معناه ازال اصحابه بكسر الصاد جمع صعب وخلاف الذلول ونال اي وصل به مراده وطرح الجهل عن نفسه فتشبه ازالة الصعاب او الكشف الغطاء فاستعير لها اسمها اعني الكشف ثم اشتق منه كشف بمعنى ازال فالاستعارة الجارية في الافعال انما هي تبعية مصادرها لا بالذات لان الاستعارة فيها لا بد من التشبيه والتشبيه يعتمد كون المشبه به موصوفا في الاغلب موصوفا لعدم استقلال مفهومه كالافعال والصفات والحروف لا تقع مشبها به فلا يتصور جريان الاستعارة منها الا تبعا وتحقيقه انهم قالوا الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار اي لفظ المشبه به قسمان لانه ان كان ذلك اللفظ اسم جنس فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد والا فالاستعارة تبعية كالفعل

كالفعل وما يشتق منه والحروف فيقع الاستعارة اولا في المصادر ومتعلقات معاني الحروف ثم يسري في الافعال وما يشتق منها والحروف ففي المصادر تقدر ان معانيها شبهت بها معان اخرى واستعيرت للمعاني المشبهة اسماء المعاني المشبه بها اشتقت منها الافعال والصفات وكذا في متعلقات معاني الحروف تقدر انها شبهت بها معان اخرى واستعيرت لتلك المعاني الاخرى اسماء المتعلقات ثم تسري التشبيه والاستعارة في الحروف فلا يشبه الضرب الشديد بالقتل اولا فيستعار له اسم القتل ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا وقس عليه غيره **واحاط** الاحاطة ادراك الشيء والمبل به بتمامه وكماله واعرابه كاعراب كشف من غير فرق **بعودات** الجار مع المجرور متعلق باحاط اي احاط مسائله واحاط بكمالها هذا على تقدير كون الباء زائدة ويجوز ان يحمل على الزيادة ويكون تعديه واحاط الولد الاعز مختصر الاقناع بجميع ما فيه من المفردات والضمير البارز مجرور لكونه مضافا اليه للمفردات عائد الى المختصر **حفظا** منصوب على التمييز وهو فاعل في المعنى لان المعنى احاط حفظه والتمييز عن النسبة اما بمعنى الفاعل كهذا اي كقوله المص حفظا وكقوله تع واشتعل الراس شيبا اي شيب الراس اي شيب راسي او بمعنى المفعول كقوله تعالى وفجرنا الارض اي شققناها عيونا اي شققنا عيون الارض هذا مبني على ما قيل من ان المميز في النسبة لا يجب ان يكون فاعلا بل قد يكون مفعولا به صريحا كما في الاية وغير صريح كقولك امتلأ الاناء ماء اي بالماء والمشهور انه يجب ان يكون

فاعلا وهو المختار عند المحققين فاصل فجرنا الارض عيونا تفجرت عيونها

قالوا لا يلزم ان يكون الفعل المسند الى المميز في الاصل هو الفعل المذكور

بعينه بل ما يلاقيه في الاشتقاق سواء كان مخالفا في التعدى كما في طاب

عمرو فرحا وامتلا الاناء ماء واصله طابت الفرح عمرا وملا الماء الاناء او

في اللزوم كما في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اى تفجرت عيونها وقال

بعضهم اى عيونها وقال بعضهم ان عيونا منصوب على انه مفعول به لفجرنا

والارض منصوب على ان يكون بتقدير في الارض لكن فيه فوات مبالغة

توجد في التميز وقيل عيونا نصب على الحال واتقن اى احكم واثبت

وهذه الجملة الفعلية يعنى اتقن في محل الجر معطوفة على جملة احاط او على

جملة استظهر وباقى اعرابه كاعراب كشف ما موصولة لا بد لها من صلة تتمها

مشتملة على الضمير العايد الى الموصول مع صلته لما تنزلا منزلة الشيء الوا

حد فلا بد من شيء يصل بينهما ام على حذف الضمير العايد الى الموصوف و

كون بين فاعلا يصل على قول من يقول ان فاعل في قوله تعالى لقد

تقطع بينكم وان كان منصوبا فان ابا الحسن ذهب الى ان معناه معنى المر

فوع الا انه لما جرى في كلامهم منصوبا ظرفا وكثر استعماله تركوه على ما يكون

عليه في اكثر الكلام هذا الكتب ينبغى ان يعلم ان كون الضمير مما لا بد منه لفظا

او تقديرا اذا كان الموصول اسما فاما اذا كان حرفا فلا يحتاج الى العايد

بل يحتاج في كونه جزءا تاما من الكلام الى مجرد الصلة فقط فانهم

يتخذون الحرف المصدري المفتقر الى جملة بعده مثل ان وما المصدر

لان الموصول مع

المصدرية وان المتخذة المفتوحة من جملة الموصولات ويقسمون

الموصول الى الاسم والحرف مع ان شايع رجوع الضمير الى الحرف مما مرجوا

عليه ويجوز حذف بعض كما قد يحذف الصلة مع اللتيا معطوفا عليها

التي بقال اللتيا والتى اذا قصد بهما الدواهى ليفيد الحذف ان الدواهى الصغيرة

المفهومة من اللتيا بتشديد الياء تصغير الذى والكبيرة المفهومة من التى المعطوفة

عليه قد بلغتا من شدتهما وشناعة شانهما مبلغا لا يمكن شرحه فترك

على الابهام من غير صلة مبينة لذلك قد يحذف العايد اى حذفا منويا

لا نسيا منسيا لكونه فضلة ومستغنى عنه لانه لما صار بعضا من صلة المو

صول لم يكن مستغنى عنه والا يلزم اخلاء الصلة عنه اذا كان العايد منصوبا

متصلا بفعل نحو قوله تعالى اهذا الذى بعث الله رسولا اى بعثه الله او

او متصلا بصفة نحو ما الله موليك فضل اى مواليكه اى الشيء الذى الله يعطيكه

فضل منه واليه اشار بقوله ونحو ذلك كذا يجوز حذفه اذا كان ضمير المجرور

متبعا فيه بان يجعل المجرور منصوبا بمنزلة المفعول به بعد حذف الجار

على ما قالوا لئلا يلزم كثرة الحذف نحو قوله تعالى فاصدع بما تؤمر والاصل

تؤمر به او كان مجرورا باضافة صفة ناصبة له تقديرا كقوله فاقض ما انت

قاض اى قاضيه يحذف الضمير على كلا الوجهين لطول الصلة والصلة وكذا

الصفة اذا كانت جملة لا بد وان يكون روى عن ابى سعيد السيرافي في شرح

كتاب سيبويه انه قال الواو يجيء بمعنى من ومنه قولهم لا بد وان يكون وقيل

الواو زائدة لئلا يلتبس بلا بد ان يكون وقال بعض الفضلاء ان الواو

العايد ضميرا

في مثل هذا العطف على المحذوف فيقدر المعطوف عليه في كل مقام ما يناسبه كأن يقال
ههنا لا بد ان يورد وان يكون من احدى الجمل الاربع الاخبارية وهذا الوجه
هو الذي كان يدور في خلدي ولعل هذا هو الاوجه اذ فيه زيادة تأكيد وحبا
لغة كما لا يخفى واعلم انه انما وجب في الجملة التي وقعت صفة او صلة
كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة او الصلة ليعرف المخاطب الموصوف
او الموصول المبهمين على ان المخاطب يعرفه قبل الموصوف او الموصول من
اي قبلهما فهما مضمون الصفة او الصلة فلا يكون فلا يجوز اذا الا ان يكون
الصفة او الصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر
تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية غير طلبية نحو
بعت وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما الا بعد ذكرهما فلا يصح وقوعهما صفة ولا صلة فان قلت لا نسلم ذلك فان الجملة الاستفهامية في قوله جاءوا
بمذق هل رايت الذئب قط وقعت صفة لمذق قلت هذا متأول ومعقول
فيه ذلك فالجملة الاستفهامية معمولة لقول محذوف هو الصفة في الحقيقة
وفسر الجمل الاربع بقوله اي الاسمية نحو الذي موصول ابوه مبتدأ منطلق خبره
والمبتدأ مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب وقعت صلة للموصول مع
صلته في محل الرفع على انه مبتدأ وزيد خبره كذلك المبتدأ اعني الموصول والفعلية
الصريحة نحو الذي انطلق ابوه عمرو والمقدرة نحو الضارب زيد عمرو والمضروب
ابوه عمرو فان اصلهما الذي ضرب بالفتحات والذي ضرب بضم الضاد فكره دخول

دخول اللام الاسمية المشابهة بلام التعريف الحرفية لفظا ومعنى على صورة
الفعل فصير الفعل المعلوم في صورة اسم الفاعل والفعل المجهول في صورة
اسم المفعول لتقاربهما في المعنى والظرفية نحو الذي موصول في الدار ظرف
مع فاعله المستتر فيه المنتقل من عامله جملة ظرفية صلة وهو مع في محل
الرفع مبتدأ وقوله خالد خبره والشرطية نحو الذي ان تكرمه يكرمك بشر
وقوله **فيه** اي في المختصر صلة ولما كان مظنة ان يقال كيف يصح جعل
فيه صلة والصلة لا تكون الا جملة اشار الى جوابه بقوله والضمير المستكن
في فيه المنتقل من حصل بعد حذفه لان تقديره اتفق ما حصل فيه فاعل
الظرف عائد الى ما فهو اي فيه مع فاعله جملة ظرفية فصح وقوعه صلة
والضمير البارز في فيه مجرور المحل يعني راجع الى المختصر والموصول مع صلته
منصوب المحل على انه مفعول اتقن والتحقيق ان المنصوب المحل هو
الموصول فقط لكن النحاة لما رأوا انه لا يجري على ما يجب الاستعمال الا
بصلته حكموا بان المنصوب المحل او مرفوعه او مجروره هو مجموع الموصول
والصلة ولما كان في قوله ما فيه من الابهام بين ذلك الابهام بقوله
من النحو والجار مع المجرور ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال وهي
اي الحال انث الضمير بتأويل الصفة اما لبيان هيئة الفاعل عند صدور
الفعل عنه نحو جاءني زيد راكبا او لبيان هيئة المفعول به عند وقوع
الفعل عليه نحو رايت زيدا راكبا او لبيان هيئتهما معا نحو ضربت
زيدا راكبين واو لعناد الخلق لا تمنع الجمع فيدخل تحته الاقسام

الثلاثة احدها كون الحال لبيان هيئة الفاعل والثاني هيئة المفعول والثالث هيئتهما

اي يمنع كونه خاليا عنهما

الثلثة وأما الجملة في قولك اتيتك والجيش قادم فهو حال وبيان للازم
الفاعل اعني زمان الاتيان فكانها بيان للفاعل وانما قيدنا الفاعل
بقولنا عند صدور الفعل عنه والمفعول عند وقوع الفعل عليه ليتمايز
الحال عن الصفة لان الصفة مبينة لهيئة الذات لا باعتبار كونها فاعلا
ومفعولا فاذا قلت جاءني زيد الظريف فهو مبين للذات وان لم
يوجد هذه الصفة حالة نسبة الفعل اليه بخلاف قولك جاءني زيد ظريفا
فانه يشترط ان يوجد هذه الصفة حالة اسناد الفعل اليه واما تقييدنا
المفعول بقولنا به فبناء على ان المشهور وهو المختار عند المحققين
هو ان الحال لا يقع عما عدا المفعول به لكونه فضلة بالنسبة اليه فنحو
جئت انا وزيد راكبين على ان زيدا فاعل في المعنى لا على انه مفعول
معه لفظا وان فهم من كلام بعض شارحي اللباب ان يقع الحال من
المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا ويمكن ان يقال انه على تاويل
وقع ضرب شديدا فاللام للعهد او عوض عن المضاف اليه وهذا
اي كون الحال اما بيان الفاعل او المفعول اكثري لانه قد يقع الحال
عن المبتدأ او الخبر والمضاف اليه لكنه قليل لا يكون ولا يوجد الا في كلام
المصنفين دون كلام البلغاء فان قيل كيف وقع حنيفا في قوله تعالى
واتبع ملة ابراهيم حنيفا حالا من المضاف اليه اعني ابراهيم قلنا لان
المضاف اليه في معنى المضاف وهو مفعول كما ان اخيه في قوله تعالى ايحب
احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا لما كان في معنى اللحم جاز ان يقع ميتا حالا

ومن اجل هذا التأويل

حالا منه ومن هاهنا ذهب بعضهم الى ان كل حال وقع عن غير الفاعل
والمفعول به فهو مأول باحدهما وهو من الحال يعني من النحو اما البيان
هيئة الفاعل ان جعلناها حالا من الضمير المستكن في فيه لانه فاعل الظرف
لما مر والعامل فيه الظرف او لبيان هيئة المفعول ان جعلناها حالا
من الموصول لانه مفعول اتقن والعامل فيه ح هو اتقن لان
العامل في الحال هو العامل في ذي الحال ومن في من النحو بيانية ومع
البيانية مع مدخولها صفة لما قبلها ان كان ما قبلها نكرة ما موصوفة
قبلها مع فاعله المستكن فيه جملة ظرفية صلته اي ان كان الذي وجد
قبلها نكرة نحو رأيت رجلا من قبيلة قريش وحال ان كان ما قبلها
معرفة كما في قوله ما فيه من النحو فانه اي قوله من النحو حال لكون
ما قبلها اعني ما فيه معرفة لان الموصول مع صلته معرفة وكقوله تعالى فا
جتنبوا الرجس اي القذر من الاوثان فان من الاوثان حال من الرجس
لكونه معرفة واعلم ان تخصيص الذكر بمن البيانية لكون الكلام فيه
لا يقتضي نفي ذلك الحكم المذكور عن باقي الحروف الجارة فانهم قد قالوا
الجار والمجرور ان وقع بعد النكرة فصفة لها نحو رأيت طائرا على غصن
وبعد المعرفة المحضة فحال عنها نحو قوله تع فخرج على قومه في زينته
اي متزينا ان وقع بعد ضمير خرج وبعد غير المحض منهما فمحتمل
لهما اما النكرة الغير المحضة فنحو هذا ثمر يانع في اغصانه فان النكرة
المخصصة بالصفة قريبة من المعرفة واما المعرفة الغير نحو يعجبني

وهو ما فيه

مطلب من البيان

الذي هو في احكامه فان المعرفة بلام الجنس ليس بمعرفة محضة بل هو كالنكرة
في المعنى ثم قال بعض المتاخرين ان الظرف مطلقا كاليوم والنحو وغير
ذلك من الظروف المتصرفة مثل الجار والمجرور بعينه في تلك الاحكام المذكورة
فاعلم ذلك فان قيل كيف يمكن ان يكون الموصول مع صلته معرفة وكل منهما
نكرة وانضمام النكرة الى النكرة لا يفيد التعريف قلنا يمكن ان يحصل من
الاجتماع والانضمام هيئة مفيدة للتعريف وان كان كل منهما نكرة كقول بعض
المنطقيين ان انضمام الكلي الى الكلي قد يفيد الجزئية اي الجزئية الاضافية
نحو الحيوان الناطق فان انضمام الناطق الى الحيوان يفيد الجزئية بالنسبة
الى الحيوان المطلق وقيل هذا السؤال مع جوابه ماخوذ من كلام الرضي فانه
اعترض بان الجملة نكرة فكيف تعرف الموصولات وتخصصها ثم اجاب بان
قال لا نم تنكر الجمل فان التعريف والتنكير من عوارض الذات والجمل ليست
ذاتا ولو سلم تنكيرها فالمخصص في الحقيقة هو اجتماع الموصول مع الصلة
كما ان رجل وطويل كان في كل منهما العموم فاذا قلت رجل طويل تخصص بالا
جتماع مع طويل وقوله او نقول ان الصلة يجب ان يكون معلومة عند
المخاطب كما عرفت في وجه وجوب كون الصلة جملة خبرية فيجوز توضيح
وتخصيص بها المبهم الذي هو الموصول اشارة الى جواب آخر تحقيقي وتحقيقه
انهم قالوا ان التعريف هو الاشارة الى علم المخاطب بمدلول اللفظ سواء
كانت تلك الاشارة بجوهر اللفظ كما في العلم او بغيره مثل الاشارة في اسماء
الاشارة والنسبة المعلومة في الموصولات فاذا قلت لقيت من ضربته و
كا

من ضربته وجعلت من موصولة فقد اشرت الى علم المخاطب بمعين لا بجوهر
لفظ بل بغيره وبه هو مضمون صلته وهو النسبة المعلومة عند المخاطب
واذا جعلتها موصوفة لم تشر الا الى علم المخاطب بمعين بل الى متعين
في ذاته بلا ملاحظة تعينه والفرق بين مصاحبة التعين وملاحظته جلي
واذا عرفت معنى التعريف في الموصولات فظهر لك ان اعتراض الرضي لا
يتوجه اصلا فلم يحتج الى ما تكلفه في جوابه ولهذا قلنا انه اشارة الى جواب
تحقيقي واعلم ان قول النحاة ان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال
انما هو على مذهب اكثرهم والا ينتقض بقوله تعالى ان هذه امتكم امة وا حدة
فامة حال والعامل فيها اسم الاشارة اعني هذه بتاويل انبه او اشير
وامتكم ذو الحال والعامل فيها ان لكونه خبرا له وهو عامل في جزءه على
المذهب المنصور كما عرفت كذا في شرح التسهيل يرد عليه ان النقض
بهذه الاية الكريمة باق على قول بان العامل في الحال هو العامل في ذيها سواء
كان قائله كلهم او اكثرهم فالاولى ان يقال ان قول النحاة هذا ابناء
على الاكثر الاغلب والا ينتقض بقوله تعالى لفظا ومعنى هما منصوبان
على التمييز بيانه ان مصدر ميز بالتشديد بمعنى المميز بكسر الياء على معنى
ان هذا الاسم يميز مراد المتكلم من غير مراده من قوله اتفق اي تمييز عن
ذات مقدرة في النسبة الكائنة في جملة اتفق لان الاتفاق قد يكون
من جهة اللفظ فقط او من جهة المعنى فقط او من جهتهما معا فلما قال
لفظا ومعنى علم ان اتفاقه اي الولد اياه اي المختصر من جهة اللفظ والمعنى

معا فهو تمييز عن الجملة لا عن المفرد فان التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن
ذات اى ما يعتني بعض المحتملات التي نشات وحصلت باعتبار اصل
الوضع لا بحسب العارض عن ذات لا عن هيئة الذات وهو على قسمين
تمييز عن المفرد وتمييز عن الجملة لانه ان رفع الابهام عن ذات مذكورة فهو
تمييز عن المفرد اذ لا يقع ذلك الا عن مفرد تام باحد الاشياء الاربعة وان
رفعه عن ذات مقدرة فهو تمييز عن الجملة اذ لم يكون ذلك الا عن نسبة
في جملة او في شبهها او في اضافة نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا او يا
لزيد فارسا واعجبني طيبه زيدا ابا فقول المص لفظا ومعنى من هذا القسم
الثاني لانه رفع الابهام الكائن في مضمون الجملة اعني وقوع الاتفاق
على مفعوله وهما عني المفعول لان معناه اتفق لفظه ومعناه اى اتفق
معنى ما فيه ولفظه فهو ام احكامه بهذا اما بعرفه مع علله وضبط قواعده
مع جزئياته او بعرفه بانتفاء الشك عنه اردت فعل وفاعل وهو ضمير
المتكلم اعني التاء المضمومة ان مصدرية الحظ فعل مضارع منصوب
بان فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب المحل بانه مفعول
الحظ وهو اى الضمير البارز عائد الى الولد ومحل الجملة الفعلية اعني الحظ
مع ما عمل فيه منصوب المحل على انها مفعول اردت واردت مع ما عمل
فيه اى مع الذي عمل اردت فيه وهو اى قوله مع ما حال من الضمير
المستكن في قوله مرفوع المحل على انه خبران اى فان الولد الاعز ارادني
للحظ او هو يريد انا الحظه وقت انتظاره وانما فسر بهذا البيان

وان

البيان لان اصل الخبر الافراد دون الجملة ههنا في محل المفرد وما قيل انه اى
مرادي الحظه لا يجوز ان يكون مفسر القول اردت ان الحظ لعدم
التطابق بينهما حيث ان اردت يدل بصراحة على المريد لا غير ورد
بجواز تفسير الشيء بلازمه ومعنى الحظ اذيقه واطعمه فان التلميظ
تفعيل من لمظ يلمظ بالضم لمظا اذا تتبع بلسانه بقية الطعام
في الفم او اخرج لسانه فمسح به شفتيه وقد يكنى به عن لازمه اعني الا
كل والذوق فكذا التلميظ الحلق ههنا واريد به لازمه اعني الاطعام
والاذاقة فهو من الكناية المطلوب بها الصفة ومع كونه كناية
يكون استعارة تخييلية قرينة للمكنية ولا تنافي بينهما لان الكناية
لفظ مستعمل في معناه الحقيقي فكذا التخييلية اذ هي في التحقيق
اثبات ما يلايم للمشبه به الذي هو امر عقلي واللفظ مستعمل في معناه
الحقيقي كما مر تفصيله وقيل معناه الاعطاء يقال لمظ فلانا من حقه
اعني اعطاه بعض حقه وفيه استعارة بالكناية لان المص شبه في نفسه
كلام الامام بالمطعومات اللذيذة المرغوبة اثبت له ما يلازم
المطعومات عادة من الاذاقة والاطعام وهذا الاثبات استعارة
تخييلية كما مر ومعناه الحقيقي اى الغرض الاصلي من ايراد التلميظ بمعنى
الاذاقة والاطعام التربية والتعليم فالمعنى المحقق الارادة من
قوله اردت ان الحظ هو الى اردت ان اعلمه من كلام ظرف مستقر وعن متعلق
بالحظ اعلم ان الظاهر ان من في قوله من كلام للتبعيض فكانه

المطعم

اشار له ان المحطم والمذاق قطرة من بحر كلام الامام فعلى هذا يكون قوله
من كلام صفة لمفعول محذوف اى لمذاق شيئا من كلام الامام ويحتمل ان يكون
من زائدة على قول من يجوز زيادة من في الاثبات الامام هو اسم لمن يؤتم به
كالكتاب اسم يقع على المكتوب والاله اسم يقع على المعبود فهي ليست
بصفات بل اسماء للصفة يدل عليه انها توصف ولا توصف بها مثلا يقال
اله واحد ولا يقال شيء اله وهو اى الامام مجرور مضاف اليه للكلام المحقق
مجرور على انه صفة الامام والحبر مجرور معطوف على المحقق ومعنى الحبر بكسر
الحاء المهملة وفتحها لكن الكسر افصح كذا في مختار الصحاح قال الفراء هو بالكسر
وقال الاصمعي لا ادري انه بالفتح او بالكسر وقال ابو عبيدة والذي عندي بالفتح
وكذا يرويه المحدثون كلهم بالفتح العالم المتقن وقيل هو مقلوب من البحر
قلب مكاني حيث اخر الباء مكان الحاء وقدم الحاء مكان الباء لان العالم
مجمع العلم كما ان البحر مجمع الماء والعلم والماء كلاهما سبب الحيوة اما الماء
فظاهر وقد قال الله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي واما العلم فبقوله
من صار بالعلم حيا لم يمت فبهذه المناسبة اى كلا من البحر والعلم مجمع لما
هو سبب الحيوة يطلق الحبر المقلوب من البحر على العالم المتقن يعني يطلق
البحر على العالم بهذه المناسبة اولا على سبيل الاستعارة ثم يطلق الحبر المقلوب
عنه عليه ايضا بهذه المناسبة المدقق مجرور صفة الحبر من دق فلان الشيء
اذا علم على وجه اليقين واطلع فيه على سر خفي ويلايمه قولهم التحقيق
اثبات المسائل بدلائلها والتدقيق اثباتها بدلائلها بتحقيق المقدمات

بمناسبة

ابي بدل

المقدمات الماخوذة فيها ابي مجرور بدل من الامام بدل الكل من الكل بكر بسكون
الكاف مجرور لكونه مضافا اليه لابي والكلام في ابي كالكلام في ذي الانعام وابي
بكر كنية الامام وهي اى الكنية من اقسام العلم بفتحتين لان العلم ما جعل
علامة بمعنى اللغة لا بمعنى الاصطلاح ثم ان يصدر باب وام وابن وبنت
او لا يصدر بشيء من ذلك فالاول كنية كابي بكر وابي عمرو وام كلثوم اسم
لواحدة من زوجات النبي عليه السلام والثاني وهو العلم الغير المصدر باب
او غيره اما ان يقصد به الذم او المدح او لا فالاول اللقب بفتحتين والثاني
العلم اى العلم الاصطلاحي ولا يلزم كون الشيء قسما من نفسه هذا التقدير
كلام وفيه خلل من وجهين الاول انه جعل المقسم العلم بالمعنى اللغوي لا بالمعنى
اللغوي الاصطلاحي وهم قد صرحوا بخلافه والثاني انه جعل قسيم الكنية
واللقب هو العلم وقد جعلوا قسيمهما الاسم دون العلم حيث قالوا الكنية
علم صدر باب وام او ابن وبنت واللقب علم يشعر بمدح او ذم مقصود
منه قطعا وما عداهما من الاعلام يسمى اسما وهكذا قرره الشريف الجرجاني
في شرح المفتاح وذكر في المفصل ان العلم لا يخلو من ان يكون اسما كزيد او كنية
كابي عمرو او لقبا كبطة ولعل الشارح انما قال والثاني العلم اشارة الى ان ما
عداهما من الاعلام يسمى علما في اصطلاحهم كما يسمى اسما فبالضرورة جعل
المقسم العلم بالمعنى اللغوي لا بالمعنى الاصطلاحي حذرا عن توهم تقسيم الشيء
الى نفسه والى غيره عبد القاهر عطف بيان لابي بكر بن سقطت الهمزة من
ابن لوقوعه بين العلمين وذلك اى السقوط للوقوع المذكور لكثرة الاستعمال

لان العلم ما جعل

لان العلم في الاصطلاح ما يدل على شيء معين ولا يتناول غيره بوضع واحد

وشذت الاخراج وتوضيحه ان لفظ ابن اذا وقع صفة لعلم مضافا الى علم
آخر فيحذف التنوين من العلم الموصوف ان وجد وقع وسط العلم والوسط
ليس من مظان التنوين نحو جاءني زيد بن عمرو وكذا يحذف الف ابن خطا
اما اذا لم يكن صفة له بل خبرا عنه فلا يحذف شيء منهما كقوله تعالى وقالت اليهود
عزير ابن الله بتنوين عزير واثبات الالف خطا في ابن وكذلك لا يحذفان ان
اضيف ابن الى غير العلم او وقع صفة لغيره نحو هذا زيد ابن اخي وهذا رجل
ابن زيد لان وقوعه بين علمين اكثر ومن ههنا يقال ثبوت التنوين في اللفظ
وثبوت الالف في الخط متلازمان فكذلك حذفهما وهو اى ابن مجرور لكونه
صفة عبد القاهر وهو اى ابن مضاف الى عبد وهو اى عبد مضاف الى الرحمن
الجرجاني صفة نسبية اى مخصصة ببيان النسبة للامام لا لعبد الرحمن
مع كونه اقرب اليه من الامام لان المراد معرفة اى معرفة الامام بانه جرجاني
دون بغدادي وغيره لا معرفة ابائه فوصف الامام بالجرجاني ليعرف انه
جرجاني دون غيره سقى فعل ماض فاعله الله مفعوله ثراه الثرى ههنا
بالقصر التراب الندي وبالمد كثرة المال اى قبره ومنزله منصوب تقديرا و
الضمير مجرور المحل لكونه مضافا اليه للثرى عائد مرفوع على انه خبر بعد خبر لقوله
والضمير الى الامام وسقى قد يتعدى الى مفعولين كقوله تعالى وسقيهم ربهم
شرابا طهورا وجعل فعل ماض من الجعل بمعنى التصيير وهو من افعال
القلوب اى من ملحقاتها وما يجري مجراها في الدخول على المبتدا او
الخبر يتعدى جعل الى المفعولين الممتنع الاقتصار على احدهما ولو زاد

مجرور صح

لو زاد الموصول وقال التي يتعدى ليكون الجملة صفة افعال القلوب او حذف
قوله الممتنع الاقتصار على احدهما لا يدفع عنه ان يقال ان امتناع الاقتصار
عليه من خصايص افعال القلوب لا يوجد في ملحقاتها التي تجري مجراها في
مجرد الدخول على المبتداء او الخبر لا في خصايصها كما هو جوابه وفاعله
مستتر فيه عايد الى الله الجنة هي في اللغة البستان وجمعه الجنات مثوه
اى مكانه من ثوى بالمكان اقام به مفعوله الثاني والهاء فيه كالهاء في ثراه
وهذان الفعلان اعني سقى وجعل خبران لفظا وانشاء ان معنى فان المراد
من سقى وجعل انشاء السقي والجعل المذكورين لا الاخبار بانه سقى وجعل
في الماضي فهما ههنا في معنى الامر لانهما دعاء وهو طلب والدعاء في قوة الامر
فان معنى قولك غفر الله لك ليغفر الله لك فسقى وجعل ههنا بمعنى ليسق و
ليجعل وانما عبر عنه بلفظ الماضي تفألا لان السقي والجعل المذكورين
قد وقعا وهو اخبر عنهما بالمعنى او تأدبا لان اداء الدعاء بصيغة
الامر مستشفعا غير لايق لقانون الادب على ان حروفه اقل من حروف
الامر كما لا يخفى وانما عطف اى لم يعطف ما في قوة الامر على الاخبار حيث
عطف الا باعتبار الصورة مثل قول الشاعر اخوك اخوك مكاشرة و
ضحك فحياك الاله فكيف انتا حيث حياك حال كونه في معنى الامر على الجملة
الاخبارية السابقة باعتبار الصورة اى باعتبار انهما خبران صورة
ولا محل لهذه الجملة الدعائية من الاعراب لعدم وقوعها موقع المفرد
وهو اى عدم وقوعها موقع المفرد ظاهر فاعلم ان الاعراب على ثلثة اقسام

مفعوله الاول صح

محل الدعا في قوة الامر

عطف

لفظي وتقديري ومحلي فاللفظي في خمسة مواضع الاول فيما اخره صحيح
ولو قال في الصحيح لكان اوضح لان هذا يوهم بظاهره ان الكلمة ليست
بصحيحة بل الصحيح اخره وليس كذلك فان الصحيح عند النحاة ما لم يكن
اخره حرف علة سواء كانت في غير اخره نحو زيدا او لا نحو احد وانسب لقوله
في حكم الصحيح كما لا يخفى من نحو زيد وعمرو في مثل جاءني زيد ورايت
زيدا او مررت بزيد وكذا غيره او في حكم الصحيح وهو ما في اخره ياء او واو
ساكن ما قبلهما نحو ظبي ودلو فانهما في حكم الصحيح في تحمل الحركات
الثلث مثاله مثل هذا ظبي ودلو وغيرهما وكرسي ورايت ظبيا وكرسيا و
مررت بظبي وكرسي وكذا هذا دلو ومغزو ورايت دلوا ومغزوا ومررت
بدلو ومغزو والثاني من تلك المواضع الخمسة في الاسماء الستة المضافة الى
غير ياء المتكلم قيد به اذ لو اضيف الى ياء لم يكن له اعراب لفظي كما عرفت
فالمقصود بهذا القيد نظرا الى السوق الاحتراز عن المضاف الى ياء المتكلم لا عن
وعن غير المضاف لان اعرابه لفظي ايضا نحو اب كما مر لكن لما اندرج غير المضاف
منها في الموضع الاول احترز الشارح عنهما معا كما يدل عليه قوله الاتي
قصدا الى انضباط الكلام والقرب من الافهام نحو ابوه واخوه وحموها
وهنوه وفوه وذو مال والثالث من تلك المواضع الخمسة في التثنية
مثل جاءني الزيدان ورايت الزيدين ومررت بالزيدين وينبغي ان
يحمل التثنية ههنا على ما هو اعم من ان يكون تثنية صورة او معنى
ليدخل فيه لفظ الاثنين والمثنى المرتجل نحو البحرين علم البلد وما عم

وما عم التكرار نحو كرتين اي كرة بعد اخرى ومنه لبيك وسعديك فان
اعرابه كلها مثل اعراب المثنى الوضعي والرابع من تلك المواضع الخمسة في الجمع
الصحيح وهو ما لم يتغير بناء واحده كزيدون واحترز به عن الجمع المكسر
وهو ما يتغير بناء واحده فان اعرابه بالحركة وهو مندرج في الموضع الاول
والثاني مما ذكرته من وجه الاحتراز واولو بمعنى ذوي جمع ذو وقد يقال
انه جمع ذو على غير لفظ بالواو والنون حذف نونه للزوم الاضافة وهذا
مثل لفظ النساء فانها جمع امراة من غير لفظها وذلك غير غريب في كلامهم
وعشرون واخواته من ثلثين الى تسعين نحو جاءني الزيدون واولو مال
وعشرون ورايت الزيدين واولي مال وعشرين ومررت بالزيدين واولي
مال وعشرين ومررت بالزيدين واولي مال وعشرين وانما كتبت الواو
بعد الالف في حالتي النصب والجر في اولو لئلا يلتبس بالى حرف جر وانما كتبوه
في الرفع حملا عليهما ويلحق بالجمع المصحح اولو وعشرون واخواته وليست
بمجموع لانه لم يات الى وعشر وثلث وغيره مفردا لجمع بالحاق الواو بل
لما كان وضعها لجمع السلامة لفظا ومعنى الحقت به وجعل اعرابها كاعرابه
ولذلك تعرض بذكرها ولم يكتف بالجمع والخامس من تلك المواضع الخمسة
في كلا مضافا الى مضمر نحو كلاهما وكلاهما وكلانا واحترز به عن مضافا
الى مظهر فان اعرابه ح تقديري نحو كلا الرجلين في الاحوال الثلث قيل
السر في اختصاص الاعراب بالحروف بحال الاضافة الى المضمر انه لما كان كلا
عندنا مفردا اللفظ مثنى المعنى واقتضى ذلك ان يكون اعرابه بالحركات نظرا

الى لفظه وبالحروف نظر الى معناه فاذا اضيف الى الفرع اعني المضمر الذي هو
فرع المظهر لكونه كناية عنه روعي جانب المعنى الذي هو فرع اللفظ فاعرب
بالحروف الذي هو فرع الاعراب بالحركات واذا اضيف الى المظهر الذي هو
الاصل روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل واعرابه بالحركات التي هي الاصل
حال النصب والجر بالياء وحال الرفع بالالف فان قلت فلم لم يتعرض
بحال الرفع قلنا لان هذا ظاهر من لفظ كلا لم يتعرض الا الى حاله الذي
يتغير فيه اعني النصب والجر مثل رايت كليهما ومررت بكليهما هذا
ولا يخفى عليك انه لا حاجة الى جعل كلا قسما مستقلا فانه في حكم التثنية
كلفظ الاثنين ولو ادرج في الثالث وقال الثالث في التثنية وما
يلحق بها على ما ذكر في الجمع لكان الكلام منتظما ومنضبطا فان اعراب هذه
الاسماء الستة لا انها بالحروف وهو لفظي بالرفع عطف على محل قوله
بالحروف لان حروف الاعراب فيها ملفوظة يعني بها الحروف التي هي
الاعراب على راي او الحروف التي هي دلائل الاعراب على راي آخر كما مر
والتقديري اي الاعراب التقديري في سبعة مواضع الاول في الاسماء
المقصورة وهي الاسماء المعربة التي في اواخرها الف مقصورة اي غير ممدودة
او ممنوعة عن مطلق الحركة والقصر المنع ومنه قوله تعالى حور مقصورات
في الخيام وبقولنا المعربة يندفع النقض بلدى ومتى ظرفا لكونهما
مبنيين نعم لو سمي بهما لكانا معربين واعرابهما كذلك سواء كانت تلك
الالف للتانيث مثل حبلى او منقلبة عن الواو والياء وسواء كان

مطلب اعراب التقديري

سواء كانت تلك الالف ثابتة في اللفظ نحو العصا او لم يثبت مثل عصا ورحى
وغيرهما نحو هذا عصا ورايت عصا ومررت بعصا وكذا غيره وانما اعراب
هذه الاسماء تقديري بالعدم قبول الالف الظاهرة والمقدرة الحركة ما دام الفا
اذ لو حركت لا خرجت الى حرف آخر ولا يمكن توارد الحركات على ما قبل الالف حتى
كان مقدار المعدم الاعراب في الوسط فاذن تعذر اظهار الحركات فقدرت
في آخر الكلمة ففي الرفع ضمة منوية وفي النصب فتحة منوية وفي الجر كسرة منوية
الثاني من تلك المواضع السبعة ما اضيف الى ياء المتكلم مفردا نحو هذا
غلامي ورايت غلامي ومررت بغلامي او جمعا موصوفا بان اعرابه بالحركة
نحو هذه مسلماتي ورايت مسلماتي ومررت بمسلماتي في الاحوال الثلث
في المذهب الاصح لان في قول بتنوين العوض اي وانما قلنا في الاصح لان
في قول بعضهم اعرابه حالة الجر لفظي سواء كان مفردا او جمعا موصوفا
بما ذكر لوجود الكسرة لكن الاول اصح لان الكسرة مجتلبة للياء قبل الاعراب
فيكون محل الاعراب مشغولا بحركة لازمة لاجل ياء الاضافة فلا يكون تلك
الكسرة للاعراب ويستحيل ان يحتمل الحرف الواحد حركتين متماثلتين او
مختلفتين ان قيل كيف يكون الكسرة المجتلبة للياء قبل الاعراب والاسم
قبل الاعراب مبني والبناء يمنع الاضافة كما هو جوابه قلنا لا نم اولا ان
الاسم قبل لحوق الاعراب مبني بل مذهب الحق على ما حققه بعض
المحققين ان الاسم قبل التركيب مع العامل نحو زيد وعمرو وبكر معرب
اما سكون آخره فسكون وقف لا سكون بناء اذ معربية اللفظ تتحقق

بمقابلة توارد المعاني المختلفة على معناه فلا وجه لاخراج الاسم عن المعربية
مالم يوجد المناسبة للمبني الاصل بمجرد انعدام ما يقتضي لحوق الاعراب باخره
ولهذا ذكر في قولهم المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل انهم ارادوا
به امكان الاختلاف سواء وجد بالفعل اولا ولئن سلم ان الاسم مبني قبل
الاعراب فنقول انهم قالوا انه البناء الاضافة حكم على الاعم الاغلب
ولهذا لم يمنع من اضافة حيث واذا واذ وغير ذلك واحترزنا بقولنا
موصوفا بان اعرابه بالحركة عن الجمع المذكر السالم فان اعرابه حالة اضافته
الى ياء المتكلم لفظي في النصب والجر نحو رايت مسلمي ومررت بمسلمي
لوجود الياء التي هي علامة النصب والجر فيهما وتقديري في الرفع نحو
جاءني مسلمي اصله مسلموي فالياء المدغمة في ياء المتكلم منقلبة عن الواو
لما تقرر في الصرف من ان الواو والياء اذا اجتمعا وسبقت احديهما بالسكون
قلبت الواو ياء فالواو التي هي علامة الرفع مقدرة في الياء فيكون الاعراب
بالحروف في حالة الرفع تقديريا الثالث من تلك المواضع السبعة ما فيه
اعراب محكي اما جملة منقولة الى العلمية نحو تابط شرا علم شخص فانه
كان في الاصل جملة دالة على نسبة التابط اي الاخذ بالابط الى شخص
وشرا مفعول تابط ثم جعلت اسما لرجل وهو ثابت بن جابر الفهمي
واعرابه تقديري على راي والتفصيل ههنا هو ان الجملة من حيث هي جملة
قبل جعلها علما مبنية بل عدت قسما رابعا من المبني الاصل واما بعد
العلمية فقيل انها من المبنيات المحكية على بنائها وقيل معربة محكية لانه

لانه صار المجموع بالعلمية اسما واحدا واجزاؤه كحروف كلمة واحدة فكان مستحقا لان
يجري الاعراب في اخره كبعلبك فيقال جاء تابطشر برفع الراء لكن لما اشتغل
الجزء الاخير منه بالاعراب المحكي حيث حكي لفظ الجملة للدلالة على القصة في الاصل
امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار معربا باعراب التقديري فكلام الشارح
ههنا مبني على هذا القول او مفرد في قول الجازمي لا في قول النحاة باسرهم
لان سيبويه وكثيرا من النحاة قد صرحوا بان المفرد لا يكون محكيا اصلا نحو من
مرفوع المحل بالابتداء زيدا مرفوع تقديرا باخره كما هو المشهور وهو مذهب
سيبويه وقيل بالعكس في استفسار من يقول ضربت زيدا فنصب زيدا
اشعارا بان السؤال انما هو عن زيد الواقع مفعول ضربت وذلك ان كل اسم
سواء كان مفردا او جزءا اخر من المركب كان معربا في الاصل وحكي ذلك
الاعراب فاعرابه المحكي بالجر على انه بدل من الضمير المجرور العائد الى كل اسم
تقديري والاوضح في العبارة ان يقال فاعرابه تقديري بحذف لفظ المحكي
كما حذف الفاضل في شرح اللباب قيل وهكذا وقع في بعض نسخ هذا الكتاب
ولعله هو الصحيح وفي نحو خمسة عشر علما يحكي اخره على الفتح ويصير معربا
تقديريا في قوله فيه اشارة الى ان فيه قولا اخر سنذكره وتفصيل المقام على وجه
ينفتح به المرام هو ان خمسة عشر اذا كان علما فقد يجري عليه الاعراب اللفظي
ويجعل غير منصرف كبعلبك فيقال هذا خمسة عشر بضم الراء لكن الاشهر
فيه انه بعد العلمية علم محكي على بنائه والاصح ثم بعد هذا قال بعضهم
انه مبني كما كان قبل العلمية رعاية للتضمن الاصلي وقال الاخرون انه من المعربات

المحكية على الحركة البنائية فان المجموع لما صار بالعلمية اسما واحدا استحق لان يجري
الاعراب في اخره لكن لما كان الحرف الاخر مشتغلا على الحركة البنائية المحكية تعذر
ظهور الاعراب فيه لفظا فصار معربا بالاعراب التقديري فان قلت فلم تعين
الاعراب المحكي لفظا في تابط شرا وجاز في نحو خمسة عشر علما ترك الحكاية و
جواز الاعراب لفظا قلت قد كان الواجب في الصورتين ان يعرب لفظا
لانتفاء موجب البناء فيهما لكن في نحو خمسة عشر جاز الاعراب لفظا وترك
الحكاية لانه تركيب يتاتى اعراب بخلاف تابط شرا فانه لو اعرب لفظا لعدل
عن اعراب الى اعراب فيحتمل ان يجوز العدول عن البناء الى الاعراب ولا
يجوز العدول عن الاعراب الى اعراب اخر تفوت بالحكاية كذا اجاب الفاضل
في شرح اللباب ومما ينبغي ان من المحكيات المعربة تقديرا العلم المركب
الذي جزؤه الثاني معرب باعراب معين معمول لما لا اعرابه لفظا مثل
ان زيدا ومثل مني والقيد الاخير احتراز للمركب الاضافي نحو عبد الله وعن
المركب من الاسم العامل مع معموله نحو مضروب غلامه فان اعرابهما لفظي
فان الجزء الاول منهما بعد العلمية يعرب باعراب العام بحسب العوامل
والثاني مشغول باعراب الحكاية الرابع من تلك المواضع السبعة التي
كان الاعراب فيها تقديريا في الاسماء المنقوصة وهي الاسماء التي اواخرها
ياء مكسورة ما قبلها نحو القاضي والرامي فان اعرابهما تقديري في حالة
الرفع والجر نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي بالاسكان اذ يكون
الياء فيهما لاستثقال الضمة والكسرة على الياء وفي حالة النصب لفظي

لفظي لخفة الفتحة عليها نحو رايت القاضي بالنصب وقد جاء بالاسكان
في النصب ايضا اى كما جاء به في الرفع والجر او كالفتحة للضرورة الشعرية
نحو قوله مهلا بني عمنا مهلا موالينا لا تنبشوا بيننا ما كان مدفونا
مهلا نصب على المصدرية لا مهلا المقدر وبني منصوب مفعوله اصله
بنين جمع ابن سقطت النون بالاضافة الى عمنا فقوله مهلا موالينا
اى بني عمنا الذين هم موالينا خلع قشره وكفنه ينبش بالضم ومنه
النباش وبيننا ظرف مدفونا والاستشهاد في ان موالينا بالسكون
حالة النصب وانما قال لانه مفعول لا مهلا المقدر الدال عليه معموله اعني
مهلا مع ان المقدر امهلوا بقرينة لا تنبشوا بناء على ان المقصود بيان
العامل وهو امهل اذ لا مدخل للواو في العمل وكذا في المثل بفتحتين
اعط امر من اعطى يعطي القوس باريها اى ناحيها من بريت القلم
من باب رمى وبالفادسية تراشنده بالسكون حالة النصب لانه مفعول
ثان لاعط وهذا المثل ماخوذ من قول الشاعر يا باري القوس
بريا لست تحكمه لا تفسد القوس اعط القوس باريها وهو مثل يضرب
لتفويض الامر الى من يحسنه ومهر فيه حق المهارة ومثل قوله يا دار
هند عفت الا اثافيها بسكون الياء للضرورة الخامس من تلك المواضع
السبعة في الجمع المصحح مضافا فاملاقيا ساكنا بعده يرد عليه نحو قوله
تعالى والمقيمي الصلوة فيمن قرأ بالنصب فانه ليس مضافا مع ان
اعرابه بالحروف تقديرا ونحو مصطفو القوم فانه مضاف فملاق ساكنا

بعد مع ان اعرابه بالحروف لفظا لوجود علامة فلو قال بدل قوله مضافا
فيا ساكنا بعد ملاقيا علامة حدة ساكنا لكان اولى ليدخل نحو المقيمي
الصلوة ويخرج مصطفو القوم نحو جاءني صالحو القوم ورايت صالحي
القوم ومررت بصالحي القوم فان اعرابه بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا
لكنهما سقطتا اى الواو والياء في اللفظ لملاقاتهما الساكن بعدهما وهو
لام التعريف في القوم ولم تسقطا في الخط لئلا يلتبس بالمفرد فالحرف
التي بها الاعراب غير ملفوظ فهو معرب بالحروف تقديرا اذ لا اعتبار بالخط
في هذا الفن بل المعتبر فيه هو اللفظ وليس في اللفظ واو ولا ياء
فثبت انه معرب تقديرا ولم يذكر المتقدمون هذا القسم وما بعده
قال الشيخ ابن الحاجب لا اعرف احدا ذكر الاعراب التقديري من المعرب
بالحروف وهو ثابت نحو مسلمي ولم يلتفت الى هذا القسم لكن القول
بالاعراب التقديري في الواو المقلوبة ياء دون الواو المحذوفة مما لا
يعتد به ولا يجدي ما ذكره في اعتذاره من ان الحذف عارض بواسطة كلمة
مستقلة والقلب يكون بواسطة ما هو كجزء الكلمة نفعا ولهذا ذكر
الشارح القسمين معا وقولنا ملاقيا ساكنا بعده يشمل اى ساكن كان
من لام التعريف والكلم الذى اوله همزة وصل نحو جاءني صالحو ابنكر
الخ فلو لم يلاق ساكنا كقولك صالحو بلادك في الرفع وصالحي بلادك في
النصب والجر كان الواو والياء ملفوظا بهما فيكان معربا بالحروف
لفظا فلذلك احترز عنه الساكن من تلك المواضع السبعة في الاسماء

في الاسماء الستة اذا لاقاها ساكن بعدها فهي معربة بالحروف تقديرا
نحو جاءني ابو البشر في الرفع ورايت ابا البشر في النصب ومررت بابي
البشر في الجر وسابعها من تلك المواضع السبعة في التثنية مضافة ولاقا
ها ساكن بعدها في حالة الرفع نحو هذان ثوبا ابنكر اعرابها بالالف
وهي ساقطة في اللفظ لسكون ما بعدها ولا يمكن تحريك الالف بخلاف
النصب والجر نحو نظرت الى ثوبي ابنك ورايت ثوبي ابنكر الياء فيهما
لان حفظ الياء التي هي علامة الاعراب يمكن فيهما بالتحريك بخلاف
الالف في الرفع فحركت بالكسرة المناسبة لم بناء على ان فتح ما قبلها تعادل
الثقل الناشي من كسرة الياء وانما قلنا بخلاف النصب والجر لان اعرابهما
بالياء وهي باقية لفظا وان كسرت لصحو للسكون بعدها فيكون
معربا لفظا وهو ظاهر ومما يعرب بالحروف تقديرا مثل ومن من
ثمرتان على الحكاية في جواب لك ثمرتان فان اعرابه بياء مقدرة وانما
اظهر الالف لفظا حكاية لما تلفظ به القائل الاول اعني ومن مما
تلفظت به وهو قولك ثمرتان قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول
لرجل سالم فقال البس قريشيا فقال ليس بقريشيا وانما اطنبت
الكلام اى كثرته في هذا المقام لانه من مزالق الاقدام المزالق جمع
مزلقة وهي الموضع الذى لا يستقر عليه القدم لغاية ملاستة واما
الاعراب المحلي ففي الاسماء المبنية كالموصولات والمضمرات واسماء
الاشارة وكمحل الافعال الماضية والجملة فان الاعراب في هذه المذكورات

كا

مطلب الفرق بين التقديري والمحلي

محل لا لفظي ولا تقديري والفرق بين التقديري والمحلي هو ان التقديري
انما يستعمل حيث للمكان استحقت الكلمة الاعراب لكن لا يظهر ذكر الاعراب
المستحق فيها لمانع كما في الاقسام المذكورة في الاعراب التقديري والمحلي انما
يستعمل حيث لم يستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائها على معنى متعلق يستعمل انها
اي الكلمة وقعت في محل لو وقع فيه غيرها من معرب صحيح الاخر لظهر فيه الاعراب
فالمانع من الاعراب في المحل مجموع الكلمة بنائه بخلاف المانع في التقديري
فانه هو الحرف الاخر ويرد عليه قول الجمهور الجار مع المجرور في مررت
بزيد مثلا منصوب المحل وكذا قولهم هذه الجملة منصوبة المحل او مرفوعة
المحل فانهم استعملوا المحل ههنا مع انه ليس موضع لم يستحق الكلمة الاعراب
لاجل بنائها لان مجموع الجار والمجرور وكذا الجملة وان كان كل منهما
مبنيا لكن ليس بكلمة حينئذ اللهم الا ان يراد بالكلمة معنى مجازيا شاملا
للجمل وغيرها لكن بقي ان يقال ان بزيد لم يقع في محل لو وقع فيه غيره لظهر فيه
الاعراب اذ لو وقع عقيب مررت اسم معرب لم يظهر فيه النصب لكونه
فعلا لازما لا ينصب المفعول به هذا واعلم ان هذا الفرق الذي ذكر بين
الاعراب التقديري والمحلي انما هو على اصطلاح المتاخرين وهو الحسن
لما فيه من الامتياز واما الاوايل منهم فلا يفرقون بينهما ولذا افاد
جار الله في المفصل الاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل
لفظا او محلا فليتأمل في هذا الكلام وليحفظ فانه من نفايس النحو
يقال شيء نفيس اي يتنافس ويرغب فيه **حتى يعلق** اي يتشبث

الاعراب في

مطلب حتى تجيء على ثلثة معان

اي يتشبث من علق الشيء بالشيء اذا تشبث وتعلق به وبيان هذا
التركيب موقوف على تمهيد مقدمة وهي ان حتى تجيء على ثلثة معان اي
على ثلثة اوجه الاول للجر نحو اكلت السمكة اي الحوت الواحدة حتى
رأسها واعلم ان حتى الجارة تشارك الى في معنى الانتهاء الا انه يفارقها
من حيث ان مجرورها لا بد ان يكون جزءا مما قبلها اما ثانيا بحيث يستوعب
في الفعل المتعدي بحتى جميع اجزاء ما قبلها شيئا فشيئا على التقضي
الى ان تنتهي الى ذلك الجزء بحسب اعتبار المتكلم الانتهاء اليه وذكر اما على
حط الضعف نحو قدم الناس حتى المشاة او القوة نحو مات الناس
حتى ادم او الانبياء او لكونه حدا لما قبلها نحو اكلت السمكة حتى رأسها
او نشبا ملاقيا بجزء ما قبلها كما انه مثل ذلك الجزء في الوصف المذكور
نحو غنت البارحة حتى الصباح وهذا التخصيص معنى قوله فجاء على تقدير
كونه حرف جر ان المجرور اما ان ينتهي به المذكور قبلها كما في راسها في اكلت
السمكة حتى راسها فان الراس مما ينتهي به السمكة لانه جزء اخر منها او
ينتهي به المذكور قبل حتى عند ذلك المجرور نحو غنت البارحة وهي اقرب
ليلة مضت حتى الصباح فان الصباح شيء ينتهي البارحة عنده لانه
ليس بجزء منها لان الصباح من اجزاء النهار بل ملاق لها مع زيادة
التحقيق والبيان وانما شرطوا ذلك لان الغرض الوضعي في الفعل
المتعدي بحتى ان ينقضي ما يتعلق الفعل به شيئا فشيئا حتى يأتي عليه
وذلك الغرض انما يتحقق بذكر اخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخره

نتهانون

تكميل

ظرف لقوله وبهذا التخصيص

عوامل

بالتشبث

ثم اختلف النحاة في انه بعدها اي ما بعد حتى يدخل فيما قبلها ام لا فعند

عبد القاهر ان حتى ظاهر في ان ما بعدها يدخل فيما قبلها فاكل الرأس بضم الهمزة

مجهول الكل وكذا نمت الصباح بكسر النون مجهول نام من النوم في المثالين المذ

كورين وكذا يدخل ما بعدها فيما قبلها عند ابن الحاجب وجار الله العلامة و

عند اكثر النحاة لا يدخل ما بعدها فيما قبلها هكذا قال ابن جني وابو نصر

الفارابي الا ان هذا الاختلاف لا يستقيم قوله مطلقا قيد للمنفي لا النفي

بل الوجه ان يقال ان كان المذكور بعدها بعضا مما قبلها يدخل كالرأس

مثلا والا فلا يدخل كالصباح وعلى هذا اشارة في كلام المبرد في المقتضب

وفي كلام ابن الدراك في الفصول والفراء في المعاني والاخفش في

الكبير والثاني من تلك المعاني الثلثة كونها للعطف نحو جاءني زيد و

رأيت زيدا حتى عمرا او مررت بزيد حتى عمرو والاولى ان يمثل بنحو جاءني

القوم حتى زيد لان العطف بحتى انما يصح بشرط ان يكون ما بعدها جزءا

مما قبلها كما حقق في موضعه وقد اشار اليه بقوله ولكن شرطها اي حتى

كونها للعطف مجانسة ما بعدها لما قبلها فهي تخالف ساير حروف

العطف في ايجاب مجانسة ما بعدها لما قبلها وانما شرطوه لانها موضوعة

للغاية والدلالة بالجزء وللدلالة على احد طرفي الشيء اما طرف الاعلى

نحو مات الناس حتى الانبياء او طرف الادنى نحو قدم الناس حتى

المشاة فان الشيء اذا اخذ من ادناه فاعلاه غاية له وطرف واذا اخذ

من اعلاه فادناه طرف وغاية له ولهذا قالوا ان حتى العاطفة انما تذكر

انما تذكر للتعظيم او التحقير والغاية والطرف لا يكون الا من جنس

المغيا بضم الميم وتشديد الياء معناه ذو الغاية فقوله وذي الطرف

عطف تفسيري له فلا يقال جاءني القوم حتى حمار بالرفع ولا يقال

ايضا رأيت الرجل حتى امرأة بالنصب ولا اكلت الخبز حتى الرمان وان

اردت ان تعرف حقيقة الحال في ذلك فعليك بالتدبر التام فيما نقرره

لديك وهو ان حتى العاطفة للجمع مع انتهاء تعلق حكم بما قبلها باستيفاء

اجزائه شيئا الى مدخولها في اعتبار المتكلم كما في حتى الجارة لكن بشرط ان

يكون مدخولها جزءا من المعطوف عليه حقيقة نحو ضربت القوم حتى

زيدا او بالتأويل نحو ضربت السادات حتى عبيدهم لانهم صاروا كالجزء

بالاختلاط ولا يجوز ان يكون ظرفا بجزئه كما جاز في الجارة لما تعلم من شرط

مجانسة ما بعدها لما قبلها وبشرط ان يكون اقوى من ساير اجزائه نحو

مات الناس حتى الانبياء او اضعف منها نحو قدم الناس حتى المشاة

ليصح العطف باعتبار انه من جنس اخر غير المعطوف عليه ولا يجوز ان

يكتفي في ذلك بان يكون اخر اجزاء المعطوف عليه حسا كما في الجارة اذ

لا يكفي ذلك في المغايرة اللازمة في العطف وبهذا ظهر الفرق بين حتى العا

طفة وحتى الجارة من وجهين الاول عدم جواز كون مدخولها ملا

قيا بالجزء ما قبله في العاطفة وجوازه في الجارة والثاني اشتراط

الضعف والقوة في العاطفة دون الجارة وقد يفرق بينهما بوجه

ثالث وهو عدم اختصاص العاطفة بالمظهر بجواز ان يقال جاءني

القوم حتى انت واختصاص الجارة به والثالث من تلك المعاني الثلثة
كونها ابتدائية اعم من ان يكون ما بعدها مبتداء وخبر نحو جاء في
القوم حتى زيد ذاهب او كلاما مستقلا نحو جاء في العلماء حتى ذهب
الجهلاء فاذا عرفت هذه المقدمة فاعلم انها اى حتى في قوله حتى يعلق
يجوز ان يكون جارة بمعنى كى اى لا بمعنى انتهاء الغاية فان حتى الجارة
كما يجئ بمعنى انتهاء الغاية قد يجئ ايضا للسببية بمعنى كى وقيل وقد يجئ
ايضا بمعنى مع وزعم الفارسي وابن مالك انها يجئ بمعنى الا ايضا كقوله
ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل اى الا ان
تجود وان المصدرية مقدرة بعدها والفعل منصوب بها وانما قدرت
ان المصدرية لان حرف الجر لا تدخل على الفعل الا بعد تقدير ان بعده فيجوز
يجوز دخوله لكون الفعل معها في تقدير المصدر والشرط اى حين
ان يكون جارة بمعنى كى مقدرة بعدها ان المصدرية ان يكون ما بعدها
ان المصدرية ان يكون مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وذلك اما تحقيقا
بمعنى ان يكون الفعل الذى يدخل عليه حتى مترقبا وجوده بالنظر الى
وقت الاخبار نحو اسلمت حتى ادخل الجنة فان الاسلام قد تم والدخول في
الجنة مترقب وجوده بعد واما تقديرا نحو سرت حتى ادخل البلد اذا كان
الدخول والسير قد انقطعا ولكنه في وقت السير كان مترقبا وانما يجب
ان يكون مستقبلا لانه منصوب باضمار ان المصدرية التى علم الاستقبال
واعلم ان هذا اى كون ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها شرط

شرط لاضمار ان بعد حتى الجارة سواء كانت حتى للسببية نحو اسلمت حتى
ادخل الجنة او بمجرد الغاية نحو سرت حتى تغيب الشمس ولما كان حتى
ههنا للسببية لم يتعرض الشارح الا اليه وههنا كذلك اى ما بعد حتى مستقبل
بالنسبة الى ما قبلها تحقيقا لان العلق بطبعه امر مستقبل مترقب وجوده
عند اخبار المص بالنسبة الى ما قبلها وهو ارادة التلميظ والجملة الفعلية
اعنى يعلق مع ما عمل فيه مجرور المحل بحتى وهو ههنا متعلق بقوله المظ والمجرور
ههنا وهو العلق بطبعه شئ ينتهى المذكور قبل حتى وهو ارادة التلميظ
الظاهر ان يقال وهو التلميظ عنده اى ينتهى عنده لانه والحاصل ان العلق
وان لم يكن جزءا مما قبلها الا انه من لوازم التلميظ ورواده عادة فقد
ثبت وتحقق شرط كونه حتى حرف جر فيجوز ان يكون جارة بمعنى كى
وهو المظ ويجوز ان يكون حتى ههنا عاطفة ايضا فيكون يعلق معطوفا
على المظ فيكون الجملة منصوبة المحل لا مجرورة المحل كما اذا كانت جارة
لكونها معطوفة على الجملة التى كذلك اى منصوبة المحل وهى المظ والمعطوف
في حكم المعطوف عليه وانما قلنا انها منصوبة المحل لانها مفعول اردت
واما لفظ يعلق فمنصوب بان المذكورة الناصبة بالاستصحاب بخلاف ما اذا
كانت حتى جارة فانه اى لفظ يعلق منصوب بان المقدرة بعدها كما
ذكر انفا وشرط كونها للعطف وهو كون ما بعدها مجانسا لما قبلها مو
جود ههنا لانها اى حتى ههنا للدلالة على احد طرفي الشئ وهو ارادة
تعليم العلم للولد وطرفاه اى طرفا ذلك الشئ ويجوز ان يعود الضمير

الى ارادة باعتبار انها مقيدة بان مع الفعل ارادة تلميظ والعلق بطبعه
الاظهر ترك قوله ارادة ليلايم قوله فيكون بين التلميظ والعلق مجانسة
بان يكون العلق جزءا من التلميظ ثبتا وبيان ان العلق بسبب كونه من لوازم
التلميظ عادة صار كالجزء من التلميظ والقوة معادة ايضا لان العلق بالطبع
اقوى من التلميظ فالمعنى اردت ان الحظ من كلام الامام شيئا فشيئا يوما
فيوما الى ان يحصل بالتدريج العلق بالطبع لان في حتى معنى التدريج كما ذكرنا
ولا يجوز ان يكون حتى ههنا ابتدائية لان ما بعدها ليس بمبتدا وخبر ولا كلام
مستقل منقطع عما قبلها فلا يكون ابتدائية لفوات شرطها امعنت نظر كرام من
امعنت اى اطنبت واسرعت يعنى مبالغة كردم كذا في الدستور والمعنى
احسن تاملك في هذا البحث فانه من غوامض النحو وفي مختار الصحاح الغامض
ضد الواضح من باب سهل و **بطبعه** متعلق بيعلق والضمير مجرور
المحل لاضافة الطبع اليه عائد الى الولد الاعز وهو اى الطبع في الاصطلاح ما
يكون مبدا الحركة مطلقة سواء كان لها شعور كحركة الحيوانات او لا يكون
لها شعور كحركة الافلاك عند من يجعلها غير شاعرة والاحجار
والمراد بمبدا الحركة الصور النوعية او النفوس على ما حقق في
الحكمة والطبيعة ما يكون مبدا الحركة من غير شعور هكذا افاد
الامام في شرح الاشارات فالفرق بين الطبع والطبيعة بالعموم
والخصوص مطلقا والعام هو الطبع ههنا بحسب الاصطلاح كما اشرنا
اليه واما بحسب اللغة فلا فرق بينهما قال في مختار الصحاح الطبع

الطبع السجية التى جبل عليها الانسان وهو في الاصل مصدر والطبيعة
مثله وكذا الطباع بالكسر انتهى وقول بعض الافاضل ان الطبع هو قوة
للنفس تحكم بالاحكام من غير فكر ونظر قريب من هذا والمراد ههنا
بالطبع الذات فمعنى بطبعه بذاته ونفسه **من لفظه** لفظ مجرور بمن و
الهاء ايضا مجرور محلا لاضافة لفظ اليه عائد الى الامام فهو
من اضافة المصدر الى الفاعل **الحلو** بوزن الفعل ضد المر مجرور صفة
للفظ والجار والمجرور في محل النصب على انه حال من فاعل تعلق وهو
ما الموصولة في قوله **ما ينجو** اى يسيل وقوله **منه** متعلق بينجو
والضمير المجرور بمن عائد الى الموصول ولفظ **ينابيع** مرفوع على انه
فاعل ينجو وهو اى لفظ ينابيع جمع ينبوع وهو عين الماء **النحو**
مجرور مضاف اليه لينابيع ومحل الموصول مع الصلة رفع على انه
فاعل يتعلق وانما قلنا ان من لفظه حال من فاعل يتعلق لانه لا يجوز
ان يكون حالا من ضمير المجرور في منه لوجوه ثلثة الوجه الاول ان الحال
اما لبيان هيئة الفاعل او المفعول كما مر وذو الضمير ليس بفاعل و
لا مفعول فلا يكون حالا منه يرد عليه ان هذا الوجه لا يدل على عدم جواز
كونه حالا من ضمير منه لان كون الحال لبيان هيئة الفاعل او المفعول
اكثرى لا كلى على ما اعترف به الشارح فيما سبق الوجه الثانى انه
اذا كان ذو الحال معرفة يجوز تقديمه على الحال لان حق الحال التأخر
عن صاحبه وانما وجب تقديمه على ذى الحال النكرة لدفع الالتباس

كالصورة الجرية التي يكون مبدأ الحركة الهابطة من غير شعور ح

الطبيعة ح

بالصفة فانه لو تأخر لالتبس بالصفة في حالة النصب نحو قولنا ضربت
رجلا كريما ثم قدمت في حالة الرفع والجر وان لم يلتبس طردا للباب
وهذا الضمير معرفة فيجوز اى يلزم انه يجوز على تقدير كونه حالا منه
تقديمه على هذه الحال وهي من لفظ فيكون تقديره اى كلام حتى يعلق
بعطيه منه من لفظ الحلو وهذا التقدير غير جائز لانه يلزم منه اى من
هذا التقدير تقديم ما في حيز الصلة وهو منه قوله وهو مبتدأ راجع
الى ما وقوله منه اى لفظ منه خبره والجملة معترضة وقوله على المو
صول متعلق بقوله تقديم وهو اى الموصول ما اى لفظ ما وما في
حيز الصلة اى الشيء الذي يكون في حيز الصلة لا يتقدم عليه اى على
لانه اى ما في حيزها في حكم الصلة والصلة لا تتقدم على الموصول
وكذا ما في حكمها وذلك لان الصلة لكونها مبينة الموصول صار كالجزء
الثاني له فلا يجوز تقديم شيء من الصلة وابعاضها على الموصول كاستحالة
تقديم الجزء الثاني من شيء وجزء الثاني على ذلك الشيء لاستلزام
تقديم الشيء على نفسه كما لا يخفى والحاصل انه لا يجوز ان يكون من لفظ
حالا من ضمير منه اذ لو جاز لجاز تقديمه والثاني بط لاستلزامه المح فالمقدم
مثله الوجه الثالث ان من لفظ مقدم على هذا الضمير والحال لا يتقدم
على صاحبها المجرور بالاضافة اللفظية او المفعول المعنوية بالاتفاق
او المجرور بحرف الجر في الاصح فلا يقال مررت جالسة بهند لان
الحال تابعة لذيها لانه صفة له في الاصل فلا يقع حيث لا يقع متبوعها

متبوعها والمجرور بالاضافة او بالحرف لا يتقدم على الجار فكذا الحال لا يتقدم
عليه وانما قال في الاصح لان البعض جوز تقديمها على المجرور بالحرف بناء
على ان حرف الجر متضمن معنى الفعل فيكون قولك ذهبت بهند راكبة في
قوة اذهبت هندا راكبة فكما يجوز تقديم الحال على صاحبها في اذهبت
كذلك يجوز في ذهبت لا يقال ان المحذور الذي ذكر في الوجه الثاني
لازم على تقدير جعلكم اياه حالا من الموصول لان الحال من الشيء اصلها
ان يكون متأخرا عن ذلك الشيء فيكون في حيز الصلة ايضا اى كما يكون
في حيزها على تقدير جعلكم اياه حالا من ضمير منه فلزم تقديم ما في حيز
الصلة ايضا ~~اى كما يكون في حيزها على تقدير جعلكم اياه حالا من ضمير~~
~~منه فلزم تقديم ما في حيز الصلة التي~~ كما عليها لانا نقول لا نم ما ذكرتم
بل اللازم ح اى على تقدير جعله حالا من الموصول تقديم ما في حيز الموصول
وما في حيزه اى في حيز الموصول لا يكون من تتمة الصلة التي هي كالجزء
من الموصول وتقديم ما في حيز الموصول **فنظرت** الفاء لعطف هذه
الجملة على جملة اردت فالفاء عاطفة ويجوز ان يكون الفاء علامة الجزاء
الشرط المحذوف فالفاء ح يسمى فاء فصيحة وذلك اما لافصاحها اى
لاظهارها وابنائها عن محذوف او وصفا لها بوصف صاحبها الكتاب
الحكيم والعلام المنصف تقدير الشرط هكذا اذا كان الولد
مستحضرا للمختصر ومحيطا بمفرداته فنظرت فيكون الجملة مجزومة
المحل على انها جواب لهذا الشرط المحذوف ولا يذهب عليك ان هذا قول

ذى الحال المجرور

جائز

كذلك اى اذا كان الولد

الموصول

مبينة

٦٨

يجزم اذا وهو ضعيف لا ينبغى ان يتخذ به فى السعة اذ قد تقرر فى
موضعه ان اذا لا يجزم الا فى الضرورة كقوله واذا تصبك من الحوادث
نكبة فاصبر فكل غيابة فستنجلى ولهذا اعد واجواب اذا من الجمل التى
لا محل لها من الاعراب قوله نكبة اى مضرة وغيابة الجب قعره والمراد
بها ههنا الغم وتصبك مجزوم باذا وهو المتشهد والفاء فى فاصبر جزائية
وفى فكل تعليلية وكل مبتداء وقوله فستنجلى اى ستزول خبره ودخول
الفاء على خبر المبتداء اذا لم يوصف بما يشتق وكل مبتداء وقوله الضعف
ويحتمل ان يكون التقدير فكل غيابة تصبك او يكون الفاء زائدة
فى مختراته متعلق بنظرت ونظره فى مختراته عبارة عن فكره و
تامله لان النظر اذا استعمل مع فى يكون بمعنى الفكر كما اذا استعمل بالى
واللام وعلى بمعنى الابصار والترحم والغضب على اللف المرتب
والضمير فى مختراته مجرور لكونه مضافا اليه للمختصرات عايد الى الامام
للضبوطة مجرورة لانها صفة المختصرات فان قلت المختصرات جمع
والمضبوطة مفرد فكيف يكون صفة لها وان المطابقة شرط بين الموصوف
والصفة فى الافراد والجمع اذا كانت فعلا له اى اذا كانت الصفة
فعلا للموصول او قائمة به كما سيجيئ هذا وعد بلا وفاء اللهم الا ان
يقال المراد انه سيجيئ فى اواخر الكتاب ولا يخفى ركاكته وسمى
هذا وصفا حقيقيا ولو لم يكن فعلا له وقائمة به يسمى صفة سببية
نحو جاءنى زيد الطويل غلامه ان قلت فما بال قولهم ثوب اسمال

اسمال ونطفة امشاج فان الوصف فيهما فعل لموصوف وقايم به
فان الاسمال جمع سمل بفتحتين بمعنى العتيق والامشاج جمع مشيج
كيتيم وايتام وهو الشيء المختلط مع غيره يقال نطفة امشاج لماء
الرجل اذا اختلط بماء المراة ودمها والعتاقة والاختلاط وصفان قا
بالثوب والنطفة مع ان الموصوف مفرد والوصف ليس كذلك قلت انه
على تاويل ان الموصوف مركب من الاجزاء والمستفادة من الوصف فلما
كان الموصوف مجموع تلك الاجزاء وصفوه بالجمع وههنا كذلك اى الو
صف فعل الموصول وقايم به لان المضبوطة قايمة بها قلت ههنا قاعدة
وهى ان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع كانت الصفة فى حكم الفعل
فى جواز الوجهين صيغة الافراد مع الحاق التاء وصيغة الجمع كما ان الفعل
كذلك فى قولنا النساء جاءت او جئن على لفظ الواحد والجمع اما الاول
فبناء على ان كل جمع مؤنث لكونه فى تاويل الجماعة واما الثانى فلكونه
مسندا الى ضمير جمع المؤنث فروعى اللفظ فى الاول والمعنى فى الثانى وقس
عليه الرجال جاءت او جاءوا ولا يجوز الرجال جئن كما لا يجوز النساء
جاءوا وان جاز العيون والايام فعلن وههنا ان المضبوطة اسندت
الى ضمير المختصرات فيجوز الجمع والافراد فافراد المص اى اختار
الافراد من هذين الجائزين للاختصار فى الافراد وكذا الكلام فى
قوله دون بمعنى قدام فى الاصل وقد يجى بمعنى اسفل ضد فوق
وعلى ايهما يحمل يكون فى محل النصب على الحالية من فاعل نظرت
فاعلم

مطلب دون

وحاصل المعنى نظرت في مختصراته المضبوطة منجا وذا الكتب المبسوطة
هذا واعلم انهم قالوا للظرف احكام اربعة كالجار والمجرور بعينه الاول
ان يتعلق بفعل او معناه والثاني انه اذا لم يسبقه ما يطلبه لزوما ان
وقع بعد النكرة المخصة فصفة لها وبعد المعرفة المحضة فحال عنها وبعد
غير المحضة فيحتمل لهما والثالث انه متى وقع صفة او صلة او حالا او
خبرا لا يتعلق الا بمحذوف والرابع انه اذا وقع في احد هذه المواضع الا
ربعة وبعد النفي والاستفهام يجوز ان يرفع الفاعل اذا عرفت هذا
فنقول قوله دون منصوب على الظرفية مسلم وقوله والعامل فيه
اي في النصب المذكور نظرت يرد عليه انا لا نم ذلك بل العامل فيه محذوف
فانه قد وقع في موضع لم يسبقه ما يطلبه لزوما من المبتدا ونحوه وهو ظاهر
ووقع بعد المعرفة وهي مختصراته فهو حال وقد عرفت في الحكم الثالث
ان عامل الحال محذوف ان قلت ان العامل فيه اي في نصب دون على
الحالية نظرت وهو لا ينافي ان يكون العامل في نصبه على الظرفية هو
المحذوف فان المنصوب على الظرفية هو لفظ دون وحده وعامله محذوف
والمنصوب المحل على الحالية هو الجملة الظرفية اعني دون مع فاعله
المستكن المنتقل اليه من عامله بعد حذفه قلنا نعم يمكن ان يحمل على
ذلك لكنه تعسف وعدول عن الظاهر المتبادر من العبارة كما لا يخفى
ثم اعلم ان دون يجي بمعنى غير ايضا صرح به في شرح اللباب فيجوز
ان يكون منصوبا على الحالية دون الظرفية اي نظرت في مختصراته المضبوطة

مطلب للظرف احكام اربعة

المراد نح

بغير
المضبوط متعلق بكتبه المبسوطة كتب جمع كتاب مجرور ولا باضافة دون
اليها المبسوطة مجرورة على انها صفة كتبه لا يخفى ان الضمير في كتبه ليس جزءا
من الموصوف لكنه لما كان صحة توصيف كتبه بالمبسوطة بسبب اضافته
الى الضمير ذكرهما معا فوجدت الفاء فيه كالفاء في فنظرت وهو متعد
الى مفعولين الاول منهما قوله اكثرها والهاء مجرور المحل لكونه مضافا
اليه لاكثر عايد الى المختصرات واعلم ان التميز في المفرد انما ينتصب
بعد تمام مميزه بالتنوين لفظا نحو عندي راقود خلا او بالتنوين تقديرا
كما في غير المنصوب المنصرف نحو عندي حنا قل ذهبا وفي المبني كالاعداد
المركبة نحو ثلثة عشر رجلا وكم الاستفهامية نحو كم رجلا عندك وكم الخبرية
اذا فصل بينها وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا لقيت وفي نحو ويحه
رجلا وربه رجلا او بنوني التثنية وشبه الجمع او بالاضافة وقوله المص
تعاورا اي تداولا واستعملا من قبيل ما تم مميزه بالتنوين تقديرا واليه
اشار الشارح بقوله نصب على التميز من اكثر لانه اي اكثر اسم تم
بالتنوين تقديرا وكل اسم مبهم تم بالتنوين ينصب تميزه فاكثر قد
نصب تعاورا على التميز واما ان اكثر تم بالتنوين فانه غير منصرف
وكل غير منصرف وان منع عنه التنوين لفظا لكنه ثابت تقديرا بناء
على انه اسم والاسم يستحق التنوين وانما سقط لعلة عارضة هكذا
قالوا ومن هنا ظهر لك ان تعليل الشارح بقوله لان كل تنوين سقط
بالاضافة كهذا التنوين ثابت تقديرا ليس بشيء كيف وقد صرح

لكنه

منصوب على انه مفعول وجدت

فنصب

تقديرا

في كثير من الكتب ان كل تنوين حذف بغير اللام والاضافة فهو ثابت
تقديرا ويكفيك شاهدا لما قلنا ما في بعض شروح اللب وغيره حيث قال
واعلم ان ما في التنوين المقدر ان كان افعل التفضيل مميزا بسببي لا يجوز
الاضافة نحو زيد اكثر مالا وعلامة السببي صلاحيته للفاعلية بعد ان يصير
افعل فعلا اذ يصح اكثر ماله واما اذا لم يصلح لذلك فيجب الاضافة
نحو زيد اكرم رجل انتهى فقد تبين لك ان تنوين اكثر ثابت تقديرا
قبل الاضافة لكونه غير منصرف الا انه ثابت تقديرا لسقوط بالاضافة كما زعم
الشارح قوله او بالتركيب عطف على قوله بالاضافة كخمسة عشر اذا اصله
خمسة وعشرة منونتين ثابت تقديرا وان سقط لفظا لانه لما قصد امتزاج
الاسمين وتركيبهما بحيث يكون عددا واحدا كعشرة وماية حذفت
الواو المؤذنة للانفصال وبنى الجزء ان فحذف التنوين عنهما للبناء
لان تنوين التمكن لا يجتمع مع البناء وهذا مبني على ما جعله الشارح من انه تمييز
من اكثر ولا يبعد ان يقال انه تمييز من اسناد اكثر واليه ذهب شارح الضوء
حيث قال هو تمييز من اسناد اكثر لا من تعلق الفعل به سواء كان وجدت
بمعنى صادفت او بمعنى علمت انتهى بين منصوب على الظرفية تعاورا
الائمة جمع الامام مجرورة لاضافة بين اليها والمفعول الثاني لوجدت
قوله المائة او هي بدل من اكثر على تقدير ان وجدت يتعدى الى مفعول
واحد بدل البعض من الكل والتتمة منصوبة معطوفة على المائة و
كذا قوله والجمل وهذه الثلثة اعني المائة والجمل والتتمة كل واحد منها

مطلب تنوين تقديري

والعامل فيه

معطوفة على التتمة

رحمه
منها اسم كتاب للشيخ عبد القاهر الجرجاني الله تعالى وبهذا الاعراب
اي كونه بدلا من اكثر اذا كان وجدت بمعنى صادفت اي لقيت اما اذا
كان وجدت بمعنى علمت فهو يتعدى الى مفعولين اكثر مفعوله الاول
وتعاور الائمة والمائة مفعوله الثاني قوله وبهذا الاعراب الى هنا تلخيص
لما سبق وتبيين له كما لا يخفى فاستطلت فعل وفاعل منونين والفاء فيه
كالفاء في نظرت فهو مأخوذ من طال يطول فيتعدى بالنقل الى باب الاستفعال
هذا بالنظر الى الغالب والا قد يكون استطال بمعنى طال صرح به في الصحاح
ان مصدرية احلف فعل مضارع منصوب بان فاعله مستتر فيه وهو انا
والضمير البارز المتصل منصوب المحل على انه مفعول اول لاحلف وعايد الى الولد
وهو اي احلف يتعدى الى المفعولين اللذين ثانيهما غير الاول ومفعوله
الثاني قوله جمعها والهاء مجرور المحل لاضافة الجمع اليها عايدة الى الكتب
الثلثة والجملة الفعلية اعني احلف مع ما عملت فيه منصوبة المحل على انها
مفعول استطلت واحله اي احلفه منصوب معطوف على احلفه وهو
اي احل يتعدى الى مفعولين كذلك ايضا اي كما يتعدى احلف اليهما الاول
الضمير المتصل به والثاني قوله رفعها والهاء مجرور المحل لاضافة رفع
اليه عايد الى الكتب الثلثة كراهة مصدر منصوب على انه مفعول له لاستطلت
وهو اي المفعول له ما يكون باعثا على مضمون الفعل العامل فيه سواء
كان علة غائية متأخرة عنه في الوجود نحو جئتك اصلاح حالك او سببا
باعثا عليه في التصور ومتقدما عليه في الوجود ايضا نحو قعدت

وهو

عن الحرب جبنا مضا فتالى مفعولها وهواى مفعولها لفظ ما وهى اى
لفظة ما موصولة فيها جملة ظرفية صلة و قدم نظرة غرمرة والموصول
مع صلة مجرور المحل لاضافة كراهية اليه وذكر الفاعل متروك تقديره
كراهيتى ما فيها اى فى الكتب الثلثة والضمير المستكن فى فيها عايد الى ما تقديره
كراهيتى ما حصل فيها واعلم ان شرط نصب المفعول له ثلثة الاول ان يكون فعلا
لفاعل الفعل المعلل وبعضهم لم يجعله شرطا محتجا بقوله تعالى يريكم
البرق خوفا وطمعا والثانى ان يكون مصدرا والثالث ان يكون مقارنا
للفعل المعلل فى الخارج اى فى الوجود بان يكون وقوع الفعل فى
بعض زمان المفعول له نحو قعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان
الفعل آخر زمانه نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك
اصلاحا لك واذا وجدت هذه الشروط الثلثة المذكورة للمفعول له وذلك لانه
ح يجري شبيها بالمفعول المطلق بدخوله فى ضمن الفعل لانه فعل لفاعل
الفعل المذكور ومقارن لوجوده فكما يتعدى الفعل اليه بغير الحرف كذلك
يتعدى ح الى المفعول له بغير الحرف ولان الفعل تقتضيه اقتضاء العلة
المعلول وان لم يوجد واحد من الشروط يكون مجرورا باللام اى يكون
اللام واجبة لانه اذا فقدت هذه الشروط او بعضها لا يكون داخلا فى الفعل
المذكور مثلا اذا فقد الشرط الاول نحو جئتك لاكرامك الزاير لا يندرج
اكرام المخاطب فى الفعل المتكلم لان فعل هذا لا يندرج فى فعل ذلك
وهو ظ وقوله لفقدان تعليل لقوله يكون مجرورا اى انما يكون مجرورا

مجرورا باللام نحو جئتك لاكرامك الزاير لفقدان الشرط الاول فان المجى فعل
المتكلم والاكرام فعل المخاطب وفى نحو جئتك للسمن ليس بمصدر فلا
يدخل فى الفعل المذكور ايضا لانه اذا لم يكن مصدرا لم يكن من جنس
الفعل المعلل فكيف يندرج فيه وفى نحو خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا
امس لفقدان الشرط الثالث فلا يندرج فى الفعل السابق ايضا لان الفعل
الواقع امس لا يتصور دخوله تحت الفعل الواقع اليوم ان قلت
هل يجوز اثبات اللام عند وجود تلك الشرايط قلت يجوز اذا كان
مضافا او معرفا باللام واما اذا كان منكرا فقد اختلف فيه فقيل يجوز
مع ضعف وقيل لا يجوز لانه ح يشبه الحال والتميز لما فيه من البيان وكونه
نكرة فلا يقال فى ضربت ابنى تاديبا بل للتاديب او لتاديبى قال ابن
مالك جر المستوفى بشروط النصب مقرونا باللام اكثر من نصبه والمجرد
من اللام بالعكس ويستوى الامران فى المضاف وسيجى لمية هذا اى
سيجى تعليل هذا المذكور وهذا ايضا من مواعده الغير الموفاة ان شاء
الله تعالى من الاشياء جمع شئ كعقول واقوال عند الكسائى وعند
سيبويه اصله شيئاء على وزن فعلاء كحمراء استكره اجتماع همزتين
بينهما الف فنقلوا الهمزة الاولى الى الصدر اى قلبت اللام قلب
مكان موضع الفاء فصارت اشياء على وزن لفعاء فعلى الاول لفظ
الاشياء منصرف وعلى الثانى غير منصرف قال فى الجاربردى ان لهم
فى لفظة اشياء مذاهب ثلثة فانها غير منصرفة بالاتفاق فعند

[هامش:] مطلب شرط نصب المفعول له ثلثة

[هامش:] لفقدان الشرط الثانى فان السمن

[هامش:] مطلب اشياء

سيبويه بوزن لفعاء اصلها شيئاء قلبت اللام قلب مكان موضع
الفا كراهة الف بين همزتين وهذا القلب شايع وعند الكسائي بوزن
افعال جمع شيء بوزن بالفتح والسكون ويلزم منع الصرف علة وعند
الفراء اصلها اشيئاء بوزن افعلاء حذفت اللام كراهة الف بينهما جمع
شيّء بتشديد الياء بوزن فيعل بالفتح والسكون ويلزم الاخذ من غير شايع
وعليه تقدير كثير الكتب المعتبرة من العربية فقول الشارح فعلى الاول منصرف
وعلى الثاني غير منصرف لا يخ لظاهره عن شوب ضعف وهي اى الاشياء
مجرورة بمن والجار والمجرور في النصب على الحال من الموصول وهو اى الموصول
في معنى المفعول لكراهة وان كان في الظاهر مضافا اليه لها **المعادة** اسم
مفعول من الاعادة مجرورة على انها صفة الاشياء والكلام فيها كالكلام
في المضبوطة من انه لما جاز الامران اى الافراد والجمع اختير الافراد للاختصار
و الواو للحال **وان** للشرط **كانت** فعل الشرط وهو من الافعال الناقصة
والضمير مستتر فيه عايد الى الاشياء **لا تخلو** فعل مضارع منفي بلا جزاء
الشرط يرد عليه ان يقال لا نسلم انه جزاء الشرط فان ان لما اخرجت عن
حقيقة الشرط استغنت عن الجزاء فهو اى قول المص واذا كانت لا تخ
مثل قولك اكرمك وان اهنتني بعينه كيف ولو فرض ان ان باق
على حقيقة الشرط لما صح ان يكون قوله لا تخ جزاء له فانه من تتمة الشرط
لكونه خبر كانت بل يطلب له جزاء بعد تمام شرط كما لا يخفى على الاوفق
السليم وهو منصوب المحل لانه خبر كان والشرط مع فعله وجزائه جملة
ان الشرطية

وقع

مطلب ان الشرطية المنسلخ عنها

جملة شرطية منسلخ عنها معنى الشرط في موضع الحال من الاشياء وانما
سلخ لان الجملة الشرطية لتصدرها بحرف الشرط المقتضي لصدر الكلام لا
يكاد ان ترتبط بشيء قبلها فلا يكون حالا الا انهم لما يوقعونها بتمامها حالا الا ان
اخرجوها عن حقيقة الشرط نحو اكرمك وان اهنتني واوجبوا الواو في
مثله لئلا يلتبس بالشرط الحقيقي وذلك لانه لو ترك الواو وقيل اكرمك ان
اهنتني لتوهم انه جملة شرطية جزاؤها مقدر بعدها وهو اكرمك لدلالة
اكرمك المذكور عليه ولم يعلم انها واقعة موقع الحال منسلخة عنها معنى
الشرط غير محتاجة الى الجزاء لا لفظا ولا تقديرا فلما جيء بواو الحال ارتفع
الالتباس وانما قلنا بتمامها اشارة الى انهم قد يوقعونها حالا من
غير اخراج عن حقيقة الشرط لكن لا بتمامها بعد جعلها جزءا عن صحيحه الابد
عن الحال نحو جاءني زيد وهو ان تساله يعطك فيكون الواقع موقع الحال في الحقيقة
هو الجملة الاسمية دون الشرطية بل الشرطية يكون جزءا من تلك الجملة الاسمية
الحالية فلهم في ذلك طريقان احدهما الاخراج عن حقيقة الشرط والثاني جعلها
جزء المبتداء مع بقائها على حقيقة الشرط وقول المص وان كانت لا تخ
من قبيل الاول وهي اى الاشياء في معنى المفعول فقوله وان كانت لا تخ
من قبيل الحال عن المفعول لانها اى الاشياء عبارة عن الموصول في كراهة
حط ما فيها وهو اى الموصول منصوب مفعول للكراهة قبل الاضافة
تامل وسيجيء تحقيق بهذه المسئلة في شرح هذا الكتاب المسمى بالضوء
في بحث الحال وهذا الوعد الوجه حتى لا الطف له كما لا يخفى على الذوق
فهذا

السليم من الافادة مجرور محلا متعلق بلا نخ فاستصفيت فعل فاعل والجملة
معطوفة على استطلت منها اى من الكتب الثلثة متعلق باستصفيت
هذا اسم من اسماء الاشارة مبنى على الفتح بل على السكون لشبهه الحرف من
حيث الاحتياج الى المشار اليه كما ان الحرف محتاج الى متعلقاته لكن محله
ههنا نصب لانه مفعول استصفيت المختصر منصوب لانه صفة هذا او عطف
بيان لهذا وهو المشهور عند الجمهور فيكون على كلا التقديرين تابعا للمبنى وتابع
المبنى تابع لمحله دون لفظه مثلا لا يقال حضر امس الدابر بكسر الراء بل الدابر
برفعه فان قلت لم جاز نحو يا زيد الظريف حملا على لفظ زيد المبنى على الضم
قلنا لمشابهة حركة المنادى المبنى حركة الاعراب فى العروض حيث ان حركة
الاعراب عارضة بسبب مجئ العامل كما ان حركة البناء فى المنادى المفرد
المعرفة عارضة بسبب النداء ونفيت معطوفة على استصفيت عن حرف
جر كل مجرور به واعلم ان تنوين العوض اما عن المضاف اليه نحو يومئذ
وحينئذ اصلهما يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا فحذف المضاف اليه
لاذ وعوض عنه التنوين واما عوض عن الحرف او عن الحركة او عن
الحركة او عن الاعلال كما ذكروا فى تنوين جوار فانها عوض عن الياء عند سيبويه
وعن حركته عند المبرد وعن الاعلال عند البعض منهم والتنوين فيه اى
فى كل عوض عن المضاف اليه اى من قبيل الشق الاول دون ما عداه
اى عن كل واحد منها اى من الكتب الثلثة ما مصدرية تكرر فعل ماض
والضمير فيه اى فى تكرر عايد الى كل فى قوله عن كل منها وهو اى تكرر فى

تكرر فى تقدير المصدر مفعول نفيت اى نفيت عن كل تكرره ولا يجوز
ان يكون ما موصولة لانه يلزم ان يكون المنفى نفس المسئلة المتكررة
وهو غير جائز لان المراد نفى التكرر دون نفى المتكرر ولو حكم بجواز نفيها
اى يجوز نفى نفس المسئلة المتكررة لم يكن الكتاب يعنى المصباح مشتملا
لهذه المسئلة المتكررة وهو غير مراد بل يؤدى الى الفساد لانه يلزم منه مثلا ان لا
يكون مسئلة الفاعل مرفوع اضافة مسئلة الى قوله الفاعل مرفوع بيانية
اى مسئلة هى قولنا الفاعل مرفوع مذكورة فى الكتاب وبطلانه هكذا
اشارة الى قوله ولا يجوز ان يكون موصولة الخ قيل لكن فيه بحث لانا
لا نسلم انه يلزم من نفى المتكرر نفى نفس المسئلة المتكررة التى هى المسئلة النحوية
لان المتكرر هو الشئ الموصوف بصفة التكرار وصفة التكرار داخلة
فى المتكرر من حيث هو متكرر ولا يلزم من نفى المجموع المركب من الموصوف
والصفة نفى كل جزء اعنى الموصوف الذى هو المسئلة النحوية ههنا مع
الصفة التى هى تكررها لان نفى المجموع قد يكون بنفى قيد من قيوده ولو
قال بنفى جزء من اجزائه لكان اظهر فلم لا يجوز ان يكون هنا كذلك
اى نفى المجموع بنفى قيد من قيوده واذا كان كذلك فنفى المتكرر ههنا بنفى تكرره
لا بنفى نفسه حتى يلزم ما ذكرتم من نفى نفس المسئلة او نقول فى رد ما
قيل ولا يجوز ان يكون ما موصولة الخ يجوز ان يكون ما موصولة بتقدير المضاف
هكذا ونفيت عن كل منها تكرار ما تكرر فح يستقيم الكلام فافهم فانه من مزالق
الاقدام مستقلا منصوب على انه مفعول له لنفيت او على انه حال من ضمير

نفيت بمعنى مستفعلا انا للمعاد متعلق باستفعلا وهو اى المعاد مصدر
ميمي بمعنى الاعادة والتكرار ومستفعلا معطوف على استفعلا المجاز فيه الوجهان
من كونه مفعولا له وحالا ايضا للمفاد متعلق باستفعلا واعلم ان الظاهر
ان المفاد المصدر ميمي كالمعاد والتقدير لاجل استفعالي او مستفعلا لافادة التكرار
على ان يكون اللام عوضا عن المضاف اليه وليس باسم مفعول اذ لا ينتظم
المعنى الا بارتكاب الحذف في الفاعل الاستفعال ومفعوله معا اى لاستفعالي
فائدة التكرار لمن يستفيد لان الاستفعال عند النحو قليلا وذا لا يتصور
في المفاد لان المفاد هو الشخص المستفيد على تقدير كونه اسم مفعول و لا
معنى لعده قليلا لكن الشارح اقتفى اثر صاحب الضوء فقال وهو المفاد
اسم مفعول من افاد يفيد واللام فيه للعهد الخارجي والمعهود هو الولد فالمراد
من المفاد الولد او اللام بمعنى الجنس والمراد من المفاد كل من استفاد من
هذا المختصر وقول من قال ان اللام فيه بمعنى الذي لانه في الصفة وهو فيها
اى اللام في الصفة اى في اسم الفاعل والمفعول دون الصفة المشبهة بمعنى
اسم الموصول لا حرف تعريف فلا يكون للجنس بناء على ان الموصول من
المعارف والتعريف ينافي الجنسية والاستغراق باطل ممنوع قول من قال مبتدأ
وباطل خبره وما بينهما معقول لقال لانا نقول القول بكون اللام على مذهب
المازني والاخفش لا على مذهب من قال انه اسم فان اللام عنده في الصفات
مطلقا سواء كانت تلك الصفات بمعنى الحدوث كالضارب وغيره او لا اى
وان لم يكن بمعنى الحدوث بل كانت من عداد الاسماء كالمؤمن والكافر

والكافر فانهما اسمان لطائفتين معهودتين ويطلقان على كل فرد من
هاتين الطائفتين على خط من غير ملاحظة كونه مصدقا الآن او منكرا
فيه ولهذا ترى يستعملها اى شخص كان من العارف بمعنى المصدق
بمعنى التصديق الاكتاد والجاهل بهما وهذا نظير ذبيحة اذا اطلقت على
ذات المذبوح من غير ملاحظة صفة الذبح حرف تعريف خبران اللام و
لو سلم انه ليس بحرف بل اسم موصول فلا نسلم ان الموصول ينافي الجنسية
والاستغراق كقولنا اكرم الذين ياتونك الا زيدا او اضرب العالمين بكسر
اللام الا زيدا او نحو ذلك فانهما اى الذين واللام في العالمين موصولان
كائنان في هذين المثالين للجنس والاستغراق والا لما صح الاستثناء الذي
شرط دخول المستثنى في المستثنى منه على التقدير السكوت عن الاستثناء وكيف
ينافي الجنسية والاستغراق وارباب المعاني والبيان قالوا ان الاقسام
الاربعة للتعريف اعني العهد الخارجي وتعريف الجنس والاستغراق والعهد
الذهني جارية في الموصول والمضاف الى المعرفة باضافة معنوية على نحو
جريانها في المعرفة باللام بعينه فليتامل ولولا مخافة التطويل والاطناب
لاطلعناك ههنا على فوائد لم يحم حولها الا واحد بعد واحد من اولي الالباب
غير هو صفة في الاصل بمعنى المغاير اى مغاير الآخر اى حملكوني مغايرا
للآخر ويستوي فيه الاحوال كلها لان فيه معنى النفي فجرى مجرى حرفه في
عدم التصرف ومما ينبغي ان يعلم ان النحاة قد منعوا تعريف لفظة
غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة رعاية لصورة الاضافة المعنوية

الاذخر بالنتح نبت طيب الرائحة وذكر انه نبت يجيء شبيها بالعرفط يكون بمكة حتى يصير كالحجر اي مأخوذا بالذال المهملة

بل

ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العرباء في عبارات بعض العلماء

اى فى كلام المصنفين فانهم جعلوه بمعنى المغاير وهو اى غير ههنا منصوب

على الحالية من ضمير استصغيت مدخر بالدال المهملة مجرور لاضافة الغير اليه

وهو اسم فاعل من الافتعال اصله مذتخر قلبت التاء دالا فصار مذدخر

بالذال المعجمة فى الدال المهملة بعد قلبها فصار مدخر وجاز فيه ايضا مذخر

بالذال المنقوطة المشددة بادغام الدال المهملة فى المعجمة بعد قلبها معجمة

وذلك لان الدال والذال كلاهما من المجهورة فيجوز ذلك الادغام نظرا

لاتحادهما فى المجهورية بجعل الدال ذالا والذال دالا وجاز فيه ايضا مذ

دخر بالمعجمة قبل المهملة بترك الادغام وتحليل نظرا الى عدم اتحادهما فى الذات

فضل منصوب على انه مفعول مدخر الضبة مجرورة لاضافة فضل

اليها وانما عمل مدخر فى فضل لانه اريد به الحال او الاستقبال واعتمد على

غير وهو في معنى النفى يعنى ان عمل اسم الفاعل مشروط عندنا بشرطين

الاول كونه بمعنى الحال او الاستقبال اى عند تجرده عن اللام اذ عند دخول

اللام الموصول عليه ليس هو فى الحقيقة اسم فاعل حتى يشترط عمله

بكونه بمعنى الحال او الاستقبال بل هو فعل فى صورة الاسم كما اشرنا

اليه نحو الضارب اياه امس زيد اى الذى ضرب وانما اشترط ذلك

ليتم مشابهته لفظا ومعنى واما اذا كان بمعنى الماضى فيشبه الماضى معنى

لا لفظا ويشبه المضارع لفظا لا معنى فلا يتم مشابهته لا للماضى ولا للمضارع

فلا يعمل عمل احدهما ومما يجب ان يعلم ان هذا الاشتراط

عندهم

الاشتراط انما هو فى عمله فى غير الفاعل والظرف والمفعول المطلق فانه يعمل فى الفاعل

عندهم سواء كان بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال وسواء كان مضمرا او

مظهرا سببيا او غير سببى نحو زيد ضارب او ضارب ابوه او ضارب فى داره

عمرو امس لان ادنى المشابهة بالفعل يكفى للرفع لشدة اختصاص الرفع

بالفعل وكذلك يعمل فى الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة

من الفعل لاتساعه وكذلك يعمل فى المفعول المطلق من غير هذا الشرط لانه

ليس باجنبى والشرط الثانى اعتماده على احد الاشياء الستة وانما

اشترط فى عمله الاعتماد على احدها لان طلبه للمعمول على خلاف وضعه لانه

انما وضعه الواضع للذات المتصفة بالمصدر وهى من حيث هى لا يقتضى فاعلا

ولا مفعولا وانما اقتضاهما باعتبار تضمنه بمعنى المصدر فاشترط فى عمله ان

يكون واقعا عند العمل موقعا هو بالفعل اولى منه بالاسم اما بكونه

مسندا كما اذا اعتمد على الاربعة الاخيرة التى ستذكر فانه لا يجوز ان

يكون مخبرا عنه فصار كالفعل اذ الاسناد من لوازم الفعل او بوقوعه

بعد ما هو بالفعل اولى كما اذا اعتمد على الاستفهام والنفى فان النفى انما يتعلق

بالاحكام دون الذات وكذا الاستفهام شانه انما يكون من الاحكام والعوارض

دون الذوات الاول حرف النفى نحو ما قايم زيدا و ما فى معناه نفى كغير و

اى فى معنى حرف النفى من اسم او فعل فى معناه نفى كغير وليس مثال

الاسم كما فى قول الشاعر وان امرأ لم يعن الا بصالح لغير مهين نفسه

بالمطامع فان مهين عمل فى نفسه النصب لاعتماده على غير ومثال الفعل نحو ليس

مطلب شرط الاعتماد

وذكره

٧٦

قايم الزيدين قوله وان امراة في مختار الصحاح المرء الرجل تقول هذا
مرء صالح وهذه مرأة صالحة فاذا دخلت الف الوصل في المذكر و
قلت امرء ففيه ثلث لغات فتح الراء في كل حال وضمها في كل حال واعرابها
في كل حال فيكون في اللغة الثالثة معربا من مكانين انتهى وقوله لم يعين
عما وزن لم يرم صفة امراة وليغر باللام الابتدائية المفتوحة مرفوع على
انه خبران ومهين على وزن مجيب اسم فاعل من اهان يهين اهانة
والمطامع جمع مطمع بمعنى الطمع يعني ان الرجل الذي لا يرتكب الا باعمال
صالحة لا يهين نفسه باظهار الطمع في كل موضع الثاني من تلك
الاشياء الستة حرف الاستفهام ملفوظا نحو اقايم زيد او مقدرا كقوله
ليت شعري مقيم العذر قومي مرفوع تقديرا على انه فاعل مقيم و
العذر منصوب على انه مفعوله مقدما اي امقيم يعني ايقبلون عذري
قوله شعري بكسر الشين والواو بمعنى علمي اسم ليت وخبره محذوف
ههنا على سبيل الوجوب لكثرة الاستعمال والتقدير ليت علمي بما يسال عنه بهذا
الاستفهام حاصل والاولى ان يقال فيه ايضا حرف الاستفهام او ما في معناه
فان الشرط فيه هو الاعتماد على الاستفهام سواء كان مستفادا من
حرف او اسم نحو اين جالس صاحباك وكيف مصبح ابناك وكم ماكث
صديقاك والثالث من تلك الاشياء الستة المبتدا صريحا نحو زيد قايم
ابوه او منويا كقوله وكم مالئ عينيه من شيء غيره فان مالئ نصب
عينه لاعتماده على حكم الخبرية التي ليست بمبتداء صريحا بل منويا

لكونه في الظاهر نكرة غير مخصصة

منويا فانه مخصص معنى الا يرى ان قولك كم رجلا لقيته بمعنى كثير من
الرجال ومن الى هذا علم ان تخصيص المبتدا النكرة بالصفة على ثلثة اقسام
اما بالصفة لفظا وهو ظ او بالصفة تقديرا نحو قولهم شخب في الاناء
وشخب في الارض اي شخب واحد من اللبن او بالصفة معنى وتنبيه كما
في كم الخبرية بان الوصف فيها من قام معناه وليس مقدرا مع لفظها كما
يقدر مع لفظ شخب لان كم لا يوصف اصلا هكذا قالوا فاعلم ذلك والرابع
من تلك الاشياء الستة الموصوف نحو مررت برجل عالم ابوه والخامس
منها ذو الحال بان يكون اسم الفاعل حالا نحو جاءني زيد راكبا غلامه و
يجوز فيها اي في الحال اعني في مواضع اعتمد اسم الفاعل فيها على ذي الحال
الاعتماد تقديرا بان يحذف ذو الحال لفظا والسادس منها الموصول نحو
الضارب ابوه قال السيد ركن الدين العلوي بفتحتين في كبيره اسم شرح
الكافية قوله بعد الموصول ظرف قال وقوله غفل عنه المص مقوله
وزاد بعضهم على وجوه الاعتماد ان يعتمد على حرف النداء نحو يا طالعا
جبلا حيث نصب طالعا جبلا على انه مفعوله لاعتماده على يا لكن المحققين
قالوا ان الموصوف اعم من ان يكون ملفوظا كما ذكر او مقدرا نحو يا طالعا
جبلا اي كوكبا طالعا على الجبل وزاد بعضهم ان يعتمد على ان المكسورة
المشددة نحو ان قايم الزيدان ومما ينبغي ان يعلم في هذا المقام انه
كما ان الاسماء المشتقة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة تعمل
بالاعتماد كذلك يعمل به ما يجري مجراها كالمنسوب والاستعارة مثل
عنا

حالا

ايها شمي ابوك واسد الزيدان فاستعير الاسد بمعنى الجرى فعمل عمله وكذا
عمل هاشمي في ابوك لكونه في قوة اسم المفعول اعني منسوب الى هاشم
وهذا الاشتراط اعني اشتراط الاعتماد عند البصريين واما عند الكوفيين و
الاخفش هنا فلا اشتراط بالاعتماد عندهم فعلى هذا قولنا قايم زيد اي في
هذا عند البصريين خبر مقدم على المبتداء لا غير وعند الكوفيين والاخفش
يحتمل الامرين احدهما ان يكون قايم مبتداء وزيد مرفوعا على انه فاعل ساد
مسد الخبر والثاني ان يكون خبرا وزيد مبتداء واما قايم الزيدان او الزيدون
فيمتنع عند البصريين لامتناع ان يكون قايم خبرا عن الزيدان او عن الزيدون
لكونه اي لكون قايم مفردا والزيدان والزيدون ليس كذلك والمطابقة للمبتداء
شرط في الخبر المشتق افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا ليصح ارجاع
الضمير منه الى المبتداء وجايز عند الكوفيين اي قايم الزيدان او الزيدون جايز عندهم
وعند الاخفش على انه يكون مبتداء وما بعده فاعل ساد مسد الخبر وكذا
الخلاف بعينه من غير تفرقة جار بينهم في عمل الظرف في الاعتماد وعدمه يعني
ان الظرف المستقر انما يعمل في الاسم المظهر بعده عند البصريين بشرط اعتماده
على احد الاشياء الستة واما اذا لم يعتمد الظرف على شيء منها فالاسم الواقع
بعده مبتدا مصدرا كان او غيره والظرف المقدم مع ما فيه من الضمير المستكن فيه
المنتقل من عامله خبره اذ لا فرق عند الخليل بين الحدث وغيره في اشتراط
الاعتماد واما عند سيبويه فان كان ذكر الاسم حدثا فارتفاعه بالفاعلية
وان لم يعتمد الظرف لانه كان اقوى شيء على الفعل لانه من حيث هو حدث
ذلك الكلام

حدث جزء مفهوم الفعل وان كان غير حدث فهو مرفوع على الابتداء كما
هو عند الخليل واما عند الكوفيين والاخفش لا يشترط الاعتماد في اعمال
الظرف مطلقا كما لا يشترط في اعمال اسمي الفاعل والمفعول **في** حرف جر
رعاية مجرورة به متعلق بعدم وهو مصدر مضاف الى مفعوله وهو **عبارات** جمع
عبارة من العبور اما من المعنى الى اللفظ بالنسبة الى المتكلم او بالعكس بالنسبة
الى المخاطب وذكر الفاعل متروك تقديره في رعايتي عباراته والضمير البارز
المنفصل مجرور المحل لاضافة العبارات اليه عايد الى الامام **الفصيحة** اي الخالصة
لغة من تنافر الحروف نحو الهعخع ومن الغرابة نحو تكأكأ وافرنقع
ومن مخالفة القياس نحو الحمد لله العلي الاجلل بفك الادغام ومن ضعف
التاليف نحو ضرب غلامه زيدا باضمار قبل الذكر وتنافر الكلمات
كقوله وليس قرب قبر والتعقيد نحو قوله ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا
على ما فصل كل في موضعه مجرورة صفة العبارات فان الفصاحة كما يوصف
بها المتكلم مثل ما يقال شاعر فصيح وكاتب فصيح كذلك يوصف بها العبا
رات المفردة نحو كلمة فصيحة والمركبة مثل ما يقال كلام فصيح في النثر
وقصيدة فصيحة في النظم ولم يجمع الفصيحة مع ان الموصوف جمع
للاختصار كما مر في المضبوطة وغيرها **ولم** من الحروف الجوازم للفعل
المضارع وهي خمسة لم نحو لم يضرب ويسمى بالجحد المطلق في عرف القوميين
لانها موضوعة لمطلق الانتفاء فيجوز ان ينقطع في زمان الاخبار
ولما نحو لما يضرب ويسمى بالجحد المستغرق لوجوب اتصال نفيها بالحال

مطلب حروف الجوازم

وذلك لان لما نفى لقد ضرب و قد ضرب اخبار عن الحصول للنفي المتصل بالحال فكذلك نفيه ولم ليس كذلك لقلة حروفه من لما وهذا من جملة مصداق ما بغا لزيادة الحروف تدل على زيادة المعنى وان الشرطية نحو ان يضرب ولام الامر اى اللام الموضوعة للامر سواء كان امر الفاعل الغايب او المفعول الغايب او الفاعل المتكلم او المفعول المتكلم او المفعول المخاطب وهي مكسورة والفتح ايضا لغة ولا الناهية اى الموضوعة للنهي مطلقا فانها تجي للمخاطب والغايب على السواء بخلاف اللام فانها لا تدخل على الفاعل المخاطب في الاغلب و قد تدخل لتعيد التاء للخطاب واللام للغيبة فيهم اللفظ لمجموع الامرين مع التنبيه على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غايبا كما قرئ في الشواذ فلتفرحوا الخ ان قلت المفهوم مما ذكرت ان يجي صيغة المتكلم في المعروف من الامر والنهي وقد صرح ابو حنيفة رح بخلافه حيث قال في تعريفه غير انه لا ياتي الوجهان للمتكلم في المعروف من الامر والنهي قلنا معنى كلامه انه لا يجي من غير تاويل لئلا يلزم امر الشي لنفسه ونهيه عنها والا فوروده في الاستعمال كثير لا يصح انكاره مثل قولهم فلنشرع و فلنجب وغير ذلك ولهذا اقر الشريف رح قول السكاكي فلنعينهما بقوله اى اذا كان السابق في الاعتبار الخبر والطلب وجب علينا تعيينهما اشارة الى ان صيغة الطلب ليس على حقيقته بل المراد بها الاخبار عن وجوب التعيين على من هو بصدد الذكر تدبر فانه نفيس **اطو** فعل مضارع مجزوم بلم سقط الياء علامة للجزم لان اصله اطوى بالياء المدة لما بين في موضعه

لا يكاد يخ

في موضعه ان حرف العلة في اخر الفعل المعتل اللام بمنزلة حركة الحرف الصحيح في اخر الفعل الغير المعتل اللام فاعله مستتر فيه وهو انا والجملة معطوفة على جملة استصغيت **ذكر** منصوب لانه مفعول لم اطوى **شي** مجرور لاضافة ذكر اليه **من** حرف جر **مسائلها** مجرور بها والهاء مجرور المحل لاضافة المسائل اليه عايد الى الكتب الثلثة والجار والمجرور متعلق بلم اطو **الا** حرف من حروف الاستثناء وهي اى حروف الاستثناء ادوات تدل على مضى ما به مستثنى في الكلام سواء كان حرفا او اسما او فعلا الا وحاشا وعدا وغير وسوى بحركات السين وغيرها مثل سواء بالكسر او بالفتح وخلا وما عدا وليس و لا يكون ولا سيما وبله وبيد بمعنى غير ولما في مثل قوله تعالى لما عليها حافظ **ما** موصولة **ندر** فعل ماض مع فاعله جملة فعلية صلته وفاعله مستتر فيه عايد الى ما والموصول مع الصلة منصوب المحل اما على الاستثناء المنقطع من ذكر شي لان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه الذي هو ذكر والعامل اى عامل النصب في الموصولة مع الصلة الا في قول العامل مبتدا او الاخرة او العامل الفعل السابق وهو لم اطو بواسطة الا على اختلاف المذهبين او منصوب على انه بدل من ذكر شي بدل البعض من الكل لان ذكر ما ندر بعض من ذكر شي او بدل الاشتمال يرد عليه ان بدل الاشتمال انما يكون بينهما تعلق بالكلية والجزئية وههنا ليس كذلك وقد اعترف به قبيلهم حيث قال بدل من ذكر بدل البعض من الكل والعامل فيه اطو دون الابل هو لفوة العلاج اى لم اطو ذكر شي الا اطوى بالبيان ذكر ما ندر عندى

لم اذا لم يكن

المضاف واقامة المضاف اليه مقامه في الاعراب والجار اعني بحذف متعلق
بمنصوب المقدر يعني اوفي على اي او منصوب على البدل من ذكر شي بسبب
حذف المضاف لانه لولا ذلك الحذف لكان الموصول واجب النصب على الاستثناء
المنقطع من غير سبيل الى ان يكون بدل البعض من الكل كما لا يخفى وهو اي
المضاف المحذوف ذكره وهو اي الذكر المحذوف غير الذكر الذي هو المبدل منه
لان المحذوف المقدر غير الملفوظ المذكور وان اتحد في اصل الحروف فافهم واما
مجرور المحل على البدلية اما من شي بدل البعض من الكل وفي العامل فيه ذكر اي
لم اطو ذكر شي الا ذكر ما ندر فيكون الذكر الذي اورده في التفسير هو عين
الذكر المذكور اولا لان البدل بتكرير العامل ومن هذا يظهر فائدة قوله
فيما سبق وهو غير الذكر الذي هو المبدل منه او هو بدل من مسائلها
والعامل فيه من اي لم اطو ذكر شي الا اطوي ذكر شي مما ندر اي من المسائل
التي ندرت هي في هذا السهو لان البدل يكون في غير الموجب وشي ومسائلها
موجب والجواب المنفي الذكر المتعلق بشي هو من المسائل فيرجع اليه
فالسهو في مغالطة لابن اخت خالته ولما كان ههنا اعرابان كل منهما يحتمل
الوجهين ابتدأ في تفصيله اولا باما واو وثانيا ايضا باما واو ثم لما بقي ههنا
احتمال كون البدل من الضمير المجرور من مسائلها ابطله بقوله ولا يجوز ان
يكون بدلا من الضمير المجرور في مسائلها لعدم مساعدة المعنى للزوم كون
ما ندر كتابا لا مسائل وليس كذلك وذلك لان هذا الضمير راجع الى
الكتب الثلثة فيكون التقدير لم اطو ذكر شي من مسائل الكتب الثلثة الا مسائل

الا مسائل ما ندر فيرجع ماله الى ان يقال الا الكتب النادرة وهو ظاهر الفساد
وما قيل في وجه الفساد انه اذا كان بدلا منه يلزم دخول الا بين المضاف
وهو المسائل والمضاف اليه ما ندر بتقدير تنحية المبدل منه اي تبعيده وازالته
من البين وهو الهاء في مسائلها فاسد خبر لما قيل وانما كان فاسدا
لان المراد بالتنحية التنحية في المعنى لا التنحية في اللفظ حتى يلزم ما ذكر نعم
على انا نقول بعد التسليم يرد هذا على الوجه الاول ايضا هذا ولكن الحق
انه ليس المبدل منه في حكم التنحية لا معنى ولا لفظا اما الاول فلاشتمالها في
غير بدل الغلط فائدة الاجمال اولا والتفسير ثانيا واما الثاني فلوجوب
عود الضمير الى المبدل منه في بدل البعض والاشتمال كما اشرنا اليه قال
في شرح اللب واللباب ولكونه ليس في حكم التنحية لا يمتنع ابدال
غير المغضوب عليهم عن الضمير المجرور في انعمت عليهم فلو كان في حكم التنحية
مطلقا ما صح ذلك لان التقدير ح يكون صراط الذين انعمت على غير المغضوب
عليهم فيلزم خلو صلة الذين عن الضمير الراجع اليه لان الضمير في عليهم الثاني
راجع الى الموصول الثاني وهو اللام في المغضوب واما قولهم انه في حكم
التنحية فايذان منهم باستقلال البدل بنفسه من غير ذكر المبدل منه ومفارقته
لتتمة التاكيد والصفة وعطف البيان ومن هذا ظهر لك ان قول الشارح
لان المراد بالتنحية في المعنى لا في اللفظ بمراحل عن التحقيق او نشاء عطف
على ما ندر فيما في حرف جر ما موصولة بينهم منصوب اي لفظ بين منصوب
لفظا على الظرفية وهم ضمير متصل مجرور المحل لاضافة بين اليه وعبارة

عن النحاة لانه عايد اليهم وعامل الظرف اى ناصبه محذوف وهو استقر
وفاعله المنتقل اليه من عامله بعد حذفه مستتر فيه عايد الى ما والعامل
مع المعمول اى الظرف مع فاعله جملة ظرفية صلة ما والموصول مع صلته
مجرور المحل بفى متعلق بشاع **وانتشر** معطوف على شاع اوعلى ماندر والاول
الثانى اولى لقربه **ولم** حرف جزم **ازد** فعل مضارع مجزوم بلم اصله ازيد
سقط الياء لالتقاء الساكنين وهو الظاهر ان يقال وهما اى الساكنان الياء
والدال **فيه** اى فى المختصر متعلق بلم اذد **شيئا** منصوب لانه مفعول لم ازد
اجنبيا صفة شيئا **الا** حرف استثناء **ما** موصولة **كان** فعل من الافعال
الناقصة مع معموله جملة فعلية صلتها اسم مستتر فيه عائد الى ما **بالزيادة** متعلق
بقوله **حريا** بتشديد الياء بمعنى الجديد واللايق وهو منصوب على انه خبر كان
والاصل ماكان حريا بالزيادة ثم افرحريا للسجع رعاية والموصول مع الصلة
منصوب المحل اما على الاستثناء من لم ازد شيئا والعامل فيه الا اولم ازد
شيئا والعامل ~~الا اولم ازد~~ على اختلاف كمامرذكره فى لم اطول الاماندرا و
على البدلية من شيئا والعامل فيه لم ازد دون الابدل هو لغو فى العلاج
والجملة اعنى لم ازد مع ما عملت فيه معطوفة على جملة لم اطول فهى
اما فى محل الرفع ان كانت فاء فقطرت عاطفة اوفى محل الجزم ان كانت
فاؤه جزائية ومباحث الاستثناء طويلة لايليق ذكرها فى هذه الاو
راق لكن فيها اى فى مباحث الاستثناء مسئلة لطيفة من الاستثناء المكرر
لابد من ذكرها لامتحان الاذهان واختبار الافهام من الخبرة بكسر الخاء

علمت سا

٨١

اذا

الخاء المعجمة بمعنى الامتحان والتجربة وهى اى تلك المسئلة اللطيفة انه قال
قائل لفلان على عشرة دراهم فقوله عشرة مرفوع مبتدا ولفلان خبره
وعلى متعلق بالخبر لانه بمعنى الفعل الاتسعة الا ثمانية الا سبعة الاستة
الاخمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا ولو قال فلان له على عشرة
بتنوين العوض الا اثنين الا ثلثة الا اربعة الا خمسة الا ستة الا سبعة
الا ثمانية الا تسعة فاللازم فى الاول خمسة وفى الثانى واحد لا يليق
ذكر وجه التخريج ههنا ولكن علينا ان نبينه فنقول اما ان اللازم
فى الاول خمسة فلانا اذا اخرجنا التسعة من العشرة بقى واحد واذا دخلنا
معه ثمانية صارت تسعة واخرجنا منها سبعة بقى اثنان واذا
دخلنا معها ستة صارت ثمانية واخرجنا منها خمسة بقى ثلثة واذا دخلنا
معها اربعة التى هى صارت سبعة اخرجنا منها واحدا بقى خمسة فكل وتر
منفى خارج وكل شفع موجب داخل كذا فى شرح الرضى وفى التعليق
سبيل هذه المسئلة ان يجمع المثبت على حدة ويجمع المنفى على حدة ثم ينقص
المنفى عن المثبت فما بقى هو المقر به فالمثبت عشرة وثمانية وستة واربعة
واثنان والمجموع ثلثون والمنفى تسعة وسبعة وخمسة وثلثة وواحدة والمجموع
خمسة وعشرون فاذا انقصت الاقل من الاكثر بقى خمسة واما ان اللازم
فى الثانى واحد فان القائل لما استثنى اثنين بقى ثمانية ولما استثنى ثلثة
من تلك العشرة ايضا اذ لابد ان يكون ذلك الاستثناء من العشرة لامن
الاثنين لان استثناء الاكثر من الاقل لا يصح وهكذا الاستثناء الاتى

التصريح سا

وسبعة

الاثنين الى الباقية كلها من العشرة فبقوله الا تسعة نفى تسعة من
العشرة فبقى واحد واعلم ان عبارة اللباب فى هذا الباب هكذا لو ذكرت
المستثنى الثانى بعد ما يصح دخوله فيه كان من النفى اثباتا ومن الاثبات
نفيا نحو له علىّ عشرة الا تسعة الا ثمانية وهكذا الى الوحد فاللازم خمسة
ولو ذكرت بعده الا اثنين الا ثلثة وهكذا الى التسعة فاللازم واحد انتهى
وقال شارحه يعنى لو ذكرت بعد الا واحد الا اثنين الا ثلثة وهكذا الى
التسعة بان تقول له علىّ عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة
الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحد الا اثنين الا ثلثة الا اربعة
الى الا تسعة فاللازم واحد لانك اذا قلت الا اثنين بعد الا واحد
صار اللازم سبعة ثم اذا قلت الا ثلثة بقى اللازم اربعة ثم اذا قلت
الا اربعة صار اللازم ثمانية ثم اذا قلت الا خمسة بقى اللازم ثلثة ثم
اذا قلت الا ستة صار اللازم تسعة ثم اذا قلت الا سبعة بقى اللازم
اثنين ثم اذا قلت الا ثمانية صار اللازم عشرة ثم اذا قلت الا
تسعة بقى اللازم واحدا واعلم ان استثناء المساوى عن المساوى لغو
وههنا كذلك انتهى اذا عرفت هذا فلعل الشارح انما قال له علىّ
عشرة الا اثنين الا ثلثة الخ بدون التعرض الى الواحد بناء على
هذه العبارة لكن لا يذهب عليك ان الظاهر ان ما فى اللباب
مسئلة وما ذكره ههنا فى الكتاب مسئلة اخرى غيرها لا ينبغى
ان يترك فيها الا واحد كما لا يخفى على المدرك المصنف فلهذا احترز

قوله م

وهكذا م

اوانتقص منه لا يصح الا انضم اليه ما يخرج عن المساوات ح م

احترزنا فى وجه تخريج المسئلة الثانية ما ذكرناه وعليك بالتدبر فانه مبحث
يليق بالتدبر واعلم ان فى تخريج المسئلة الاولى تقديرا آخر قد لاح
ببالى وجال فى خيالى قبل العثور على ما ذكره الاعالى ثم وجدته هو المرضى
عند بعض المحققين من شراح اللباب وهو الذى حققه بقوله واعلم
ان فى هذا المثال يكون جميع المستثنى ومستثنى من الاول ويكون المستثنى
الاول الذى يستثنى منه الثانى ان كان منفيا كان الثانى مثبتا وان كان
مثبتا كان الثانى منفيا وتعود وجه الضبط ههنا امران الاول ان يجعل
كل وتر كالتسعة والسبعة والخمسة والثلثة والواحدة منفيا ويجعل
كل شفع كالثمانية والستة والاربعة والاثنين مثبتا الثانى ان
يسقط المستثنى من المستثنى منه ثم يضاف ما بقى من هذا المستثنى منه الى المستثنى
الثانى حافظا مبلغه ثم يسقط من هذا المجموع المستثنى الثالث وهلم جرا
الى ان يبلغ الواحد مثلا اذا اخرجت التسعة من العشرة بقى منها الواحد
وهذا الواحد اذا ضم الى الثمانية مثلا عادت تسعة فاذا اخرجت
من هذه التسعة الثانية سبعة بقى اثنان واذا ضم اثنان الى الستة
عادت ثمانية واذا اخرجت من هذه الثمانية الخمسة بقى ثلثة واذا
ضم هذه الثلثة الى الاربعة صارت سبعة واذا اخرجت من هذه
السبعة ثلثة بقى اربعة واذا ضم هذه الاربعة الى اثنين صارت
ستة واذا اخرجت من هذه الستة واحدا بقى خمسة هذا وههنا فوائد
اخرى لا ينبغى ان تهمل وان طال الكلام منها ان الفعل الواقع بعد الا

كا

حد

استثناء

لا تقع الا مفرغا ولذا لا يقع الا بعد النفي فان وقع بعد الا مضارع لا يشترط
ان يكون قبلها فعل بل وجود النفي كاف نحو ما زيد الا يفعل فيأول بما زيد
الا فاعل فيكون خبر المبتداء وان وقع بعدها فعل ماض يشترط ان يكون قبلها
فعل منفي كقوله تعالى وما يأتيهم من رسول الا كانوا او في معنى النفي في
القسم نحو انشدك الا فعلت فان معناه ما اسئلك الا فعلك فهو
مستثنى مفرغ ومنها وقوع الجملة الاسمية بعد الا كقولك ما جاءني احد
الا زيد خير منه فاذا وقعت الجملة بعد المعرفة كانت حالا كقولك ما مررت
بزيد الا ابوه قائم وهي صفة في الاصل واما الواقعة بعد النكرة فهي
صفة والاوجه ان يكون حالا عند من يجوز الحال من النكرة ويجوز
دخول الواو معها فتقول ما مررت باحد الا وزيد خير منه ولا يجوز
ان يكون بدلا من احد لان الجملة لا تبدل من المفرد ومنها ان حذف المستثنى
يجوز تخفيفا عند قيام قرينة قال ابو سعيد السيرافي انما يحذف
من ليس الا وليس غير خاصة دون غيرها من ادوات الاستثناء
ومنها انه كما يكون مظهرا يجوز اضماره نحو قوله تعالى شهد الله انه لا اله
الا هو ومنها ان الاستثناء الواقع عقيب الجمل كقول القائل من قذف
زيدا فاجلده واحكم بفسقه ورد شهادته الا ان يتوب فعند الشافعي
رح يرجع الى الكل وعند ابي حنيفة رح يختص بالجملة الاخيرة وذهب
بعضهم الى التوقف والبحث عنه خارج عن هذا الفن فان قيل
فما تقول في قولنا لا حول ولا قوة الا بالله فان الاستثناء الواقع

بعد الجملتين ينصرف الى الثانية عندنا وهو ههنا منصرف الى الجملتين
لان معناه لا حول عن معصية الله الا بالله ولا قوة على طاعة الله الا بالله
قلنا ان الاستثناء المذكور راجع الى الثانية ويقدر في الجملة الاولى استثناء
اخر لدلالة الثاني عليه او نقول ان الحول والقوة لما كانا بمعنى واحد
صح رجوع الاستثناء اليهما لتنزلهما منزلة شيء واحد وترجمة على وزن
دحرجة اي سميته الواو للعطف ترجمة فعل فاعل ومفعول والضمير
البارز راجع الى المختصر والجملة اما على جملة استصفيت او على جملة لم
اذ الاول اولى من جهة المعنى وان كان بعيدا من جهة اللفظ ووجه
الاولوية لا يخفى على الذوق السليم **بكتاب** مجرور بالباء متعلق بترجمة **المصباح**
ولا يخفى انه ليس اسمه هذا المركب المجموع فلعل ذكر الكتاب بكونه
تعطفها للتانية مجرور باضافة الكتاب اليه من اضافة العام الى
الخاص كخاتم فضة **ليستضيء** اي ليستنير يعني انما ترجمته بالمصباح لكي
بانواره على غط على الحرب جنا تدبر واللام جارة وان المصدرية مقدرة
بعدها لانها لا تدخل الفعل الا بعد تقديرها ليكون الفعل في قوة الاسم
لكونه في تاويل المصدر كما مر في قوله حتى يعلق ويستضيء فعل مضارع
منصوب بها اي بان المصدرية وفاعله الضمير المستكن فيه اي في ليستضيء
وهو عائد الى الولد **بانواره** متعلق بيستضيء والضمير مجرور لاضافة الانوار
الانوار اليه راجع الى هذا المختصر والمراد بانواره مسائله اللطيفة
ومباحثه الشريفة وفي هذا الكلام استعارة بالكناية لان المعنى شبه في نفسه

معطوفة م

زجت

محلا م

٨٣

كالجمل والجملة

هذا المختصر بالمصباح في ازالة الظلم جمع ظلمة كالجهلة اما الازالة اى ازالة الظلمة
في المصباح فظ واما الازالة في المختصر فلانه مزيل لظلمة الجهل بالممارسة
متعلق بمزيل والاشتغال به عطف تفسيري وهي في الحقيقة حسن اشد
الظلمة ثم اثبت له ما هو من لوازم المصباح بقوله بانواره والتشبيه المذكور
اى تشبيه المص المختصر بالمصباح في ضمير استعارة مكنية وهذا الاثبات
استعارة تخييلية قوله قرينة لها امام مرفوع على انه خبر بعد خبر او صفة
لتخييلية واما منصوب على الحالية صعد قد برو يستفيد اى يغتنم معطوف
على يستضيء والضمير المستتر عايد الى الولد مغانم منصوب على انه مفعول
ليستفيد وهي الغنايم جمع غنيمة واضافتها الى اثاره اضافة العام الى
الخاص اى مغانم هي من اثاره فيكون اضافة بمعنى من كخاتم فضة لان للغانم
المراد ههنا هي الاثار الحاصلة من المختصر كما ان الخاتم هو الفضة فيصح
كون الاضافة بمعنى من لان خاصتها وهي كون المضاف مجهولا موجودة
ههنا والمراد بها اى بتلك الاثار الحاصلة من المختصر مسائله الشريفة التي
هي فوق كل مغنم والضمير البارز مجرور المحل لاضافة الاثار اليه راجع الى
المختصر وكسرته فعل فاعل ومفعول وهو اى المفعول الضمير البارز
المتصل وهو عايد الى المختصر والجملة معطوفة على جملة نوجهة ومعنى
كسرته طويته طيا وهو ضد النشر يعني طويته على كسر عبد القاهر لان
الثياب المغسولة اذا انشرت طويت على كسر العصاد فكان
المص شبه هذا المختصر بالثوب المطوي وجعلته مشتملا منصوب

غنيمة نسخه

خفلته نسخه

منصوب على انه حال او مفعول ثان على حرف جر حقه يجر ورها متعلق
بكسرت ابواب مجرور لاضافة لحقه اليها الباب في الاصل باب البيت
قيل انما سمي ههنا به لانه لا يدخل في مشموله الا بعد المجاوزة عنه كما لا يد
خل في البيت الا بعد المجاوزة عن بابه اصله بوب بدليل ابواب مرفوع
على الابتداء الاول صفة الباب هو نقيض الاخر اصله اوءل على وزن
افعل على راى مهموز الاوسط قلبت الهمزة واوا وادغمت بدليل اول
منك وجمع على اوايل واولى وقيل اصله ووول على وزن فوعل فقلبت
الواو الاولى همزة لتناسب فوع المتكلم في الابتداء ولم يجمع على اواول
للاستثقال في الصحاح اذا جعلت اول صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما
اولا ومعناه في الاول اول من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام
وثانيته الاولى وجمعه اول مثل الاخرى والاخر في الاصطلاحات
جمع اصطلاح وهو اتفاق جماعة على تخصيص شيء بشيء الجار مع المجرور في محل
الرفع على انه خبر المبتدأ النحوية مجرورة على انه صفة الاصطلاحات وانما
لم يقل النحويات موافقا للاصطلاحات لانها اى النحوية اسندت الى
ضمير الجمع وهو الاصطلاحات في يجوز الوجهان كما مر غير مرة فان قيل
ان النحوية ليست بفعل اى فعل اصطلاحي ولا بمعناه مما يشتق
من الفعل فاين الاسناد قوله لانه متعلق لما يفهم من الكلام
السابق اعني الاستفهام الانكاري اى الاسناد فيه لانه فيه لا
وجود له اى للاسناد الا فيهما اى في الفعل وفي ما في معناه ولهذا

مطلب اصل اول

اول واذا لم يجعل صفة صرفته تقول لقيته عاما صح

بشيء

الخبر

تسمیهم یقولون ان الخبر لا بد وان یکون فعلا او معنى فعل ما اولتم مثلا قولنا
زید اخوک وعمرو غلامک بمثل مواخیکم ومملوککم قلنا ان الیاء فیها ای فی
نحویة یاء النسبة فیکون فی معنى الفعل اذ التقدیر ح فی الاصطلاحات المنسوبة
الى النحو فالنحو اسم مختص کهاشم وبصرة فلا یصح الوصف به ولذا نسبت
وقلت نحوی وهاشمی وبصری لیجری فی سلک الصفات حتى تقول
برفع الهندی الغلام على انه فاعله فی قولک رجل هندی غلام فلا اشکال
وهی ای الاصطلاحات ولهذا ای لکونها بمعنى المصطلحات جمعت
الاصطلاحات ای جئت بصیغة الجمع الظاهر ان یقال جمع ای الاصطلاح
وان کانت مصدرا لفظا والمصدر لا یثنى ولا یجمع وهو ای ذکر المصدر وارادة
اسم المفعول کثیر کاللفظ بمعنى الملفوظ ونحوه کالقول بمعنى المقول و
العطف بمعنى المعطوف والضرب بمعنى المضروب ونحو ذلک وهی ای
الاصطلاحات التی بمعنى المصطلحات عبارة عن الالفاظ المتعددة کالکلمة
وانواعها من الاسم والفعل والحرف والکلام وانواعه ای انواع الکلام من
الجمل الاربع الاسمیة والفعلیة والشرطیة والظرفیة واعلم ان الاصل
ان یکون الجملة اثنین اسمیة وفعلیة لان المرکب المشتمل على المسند
والمسند الیه لا یتأتى الا من اسمین او من فعل واسم فان بدئت باسم
تسمى اسمیة کزید قائم وزید ابوه قائم وان زیدا قائم وهل زید قائم و
نحو هیهات الامر وشتان زید وعمرو واقائم الزیدان عند الجمهور
خلافا لصاحب اللباب فان مثل هیهات الامر وما بعده من الجمل الفعلیة

٧ بمعنى المصطلحات صح

الفعلیة دون الاسمیة وان بدئت بفعل تسمى فعلیة کقام زید وهل قام
زید وزیدا اضربته ویا عبد الله لان التقدیر ضربت زیدا وادعو عبد الله
وبه اخذ ابن الحاجب وصاحب اللب وابن مالک لکن الزمخشری وصاحب
اللباب الحقا بهما اخریین وجعلاهما قسمین آخرین من الجملة وبناؤه
ان الجملة الفعلیة ان تجردت فعلها عن الشرط ولزوم الاضمار فهی قسم من
اقسامها یسمونها بذلک الاسم الاصلی اعنى الفعلیة والا فان تضمن الشرط
یسمونها شرطیة سواء کانت مرکبة من الفعلیتین نحو ان تکرمنی اکرمک
او من شرطیتین معنى نحو ان کان جیء زید یکتب فهو تحرک یده فمتى
لم تحرک یده لم یکتب وان لزم الاضمار فتسمى تلک الجملة ظرفیة سواء کان
فی ملفوظا فی الظرف او مقدرا فان الجار والمجرور یسمى ظرفا اصطلاحا
کما اشرنا الیه نحو ما فی الدار زید وما قدامک زید هذا وقولنا فی الشرطیة
معنى قید زاده صاحب اللباب فی شرح اللباب قال وقولی معنى اشارة
الى ان الشرط لا یجوز ان یکون جملة شرطیة لفظا لانهم لا یوالون بین
حرفی الشرط فاذا ارادوا ذلک ادخلوا کان واسندوها الى ضمیر الشأن و
جعلوا الشرطیة خبره فیکون الجملة فعلیة لفظا وشرطیة معنى وقوله
التی تتوقف صحة الالفاظ علیها ای على تلک الالفاظ المتعددة المباحث
الآتیة فلهذا ای فلتوقف المباحث الآتیة علیها قدم المص هذا الباب
الکائن فی الاصطلاحات على سائر الابواب هذا اوردفا ای عقیبه بقوله
الباب رفع ای مرفوع بالابتداء الثانی مرفوع تقدیرا

ضربته صح

انتهى صح

على انه صفة الباب **في العوامل** الجار والمجرور متعلق على بمحذوف

لكونه مرفوع المحل على الخبرية للمبتداء **اللفظية** مجرورة على انها صفة العوامل

صفتها ح

القياسية مجرورة ايضا اى كما للفظية بعد الصفة وانما قدم هذا الباب

على الباب الثالث لان العوامل فيه المذكورة في الباب الثاني قياسية وفي الباب

الثالث سماعية والقياسية مطردة مثلا قولنا الافعال اللازمة ترفع الاسم

الواحد على الفاعلية والافعال المتعدية ترفع اسما واحدا على الفاعلية وتنصب

اسما اخر على المفعولية فهذا قياس مطرد ولو ترك قوله فهذا لكان اظهر في جميع

ان ح

الافعال فلذلك يجرى انت هذا الحكم في كل فعل سواء سمع من العرب اولا والسماعية

غير مطردة مثلا قولنا ان الباء تجر قوله مثلا نصب على المصدرية اى امثل مثلا وتجر

على وزن غدة صفة مؤنث وكم اى لفظ لم يجزم بضم الميم سماعي خبر لقوله

قولنا وقوله منحصر فيما يسمع من العرب صفة كاشفة للسماعي وليس لك

ان تتجاوز انت عما سمعته من العرب ولا شك ان المطرد يستحق التقديم على

على غير المطرد لان ما لا يطرد في كلامهم جرى مجرى النادر الشاذ عن القياس الخارج

عن الاصل كذا قال في الضوء قوله النادر اى الساقط وقوله الخارج صفة

بعد صفة للشاذ والمطرد ليس كذلك فهو اولى بالتقديم فلذلك قدم عليه ثم

قال **الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية** واعرابه كاعراب السابق

لكن قدم على الرابع لشرفه لان اللفظية السماعية اقوى لانها تعرف بالحس

البصري فيه بحث لان العوامل اللفظية هي الالفاظ التي هي اصوات مخصوصة

وهي ليست محسوسة بالبصر بل بالسمع فلو قال بحس السمع والقلب معا لكان

لكان اولى والمعنوية تعرف بالقلب فقط لانه اى العامل المعنوي اما الابتداء

الرافع للمبتداء والخبر او وقوع المضارع موقع جنس اسم الرافع للمضارع

او كون الصفة صفة لمرفوع او منصوب او مجرور العامل في الصفة عند

الاخفش على ما سيجي في اخر الكتاب في الباب الرابع ولا شك ان كل واحد

منها معنى عقلي لا يعرف الا بالقلب ولا شك في مزية ما يعرف بالشيئين على ما

يعرف بالشيء الواحد المزية بمعنى الفضيلة فعيلة لا فعيل لها في الاسا تم

عليها تفضلت وجمعها المزايا ثم قدم المص **الباب الرابع في العوامل**

المعنوية على الباب الخامس في فصول من العربية لان المراد من

علم النحو معرفة العامل والمعمول فالبحث في الرابع من العوامل وان كانت

معنوية بخلاف الخامس فان البحث فيه من التعريف والتنكير والتذكير و

التانيث وغيرها فانها من متممات الفن وليست بمقصودة من هذا

الفن وان كانت مقصودة في هذه الفن والفرق بين المقصود من هذا الفن

مطلب ولم يقل اللفظيات

وبين المقصود في هذا الفن ظاهر حيث يشتمل الثاني المقصود الاصلي

لان الاول يفيد النحو والحصول منه والثاني يفيد الوقوع فيه وقيل لان الثاني يشتمل المقصود الاصلي وغيره بخلاف الاول والاول اولى فتدبر

وغيره بخلاف الاول والمقصود من هذا الفن مقدم على المقصود في هذا

الفن فلهذا قدم الرابع على الخامس وافراد الصفات في الابواب في

~~[illegible]~~ قوله من العوامل اللفظية حيث قال اللفظية ولم يقل

اللفظيات بالجمع وغيره مع ان موصوفها جمع وهو العوامل يعلم مما

ذكرنا في الكتب المضبوطة اى في قوله مختصرا انه المضبوط ولعل المضبوطة

اى حصر ابواب الكتاب ح

وقع تصحيفا من المبسوطة لكن لا بد ههنا ان يذكر وجه الحصر ~~[illegible]~~

فى الخمسة بان يقال ان المبحوث عنه فى هذا الكتاب لا يخ من ان يكون موقوفا
عليه للمباحث الاتية اولا فالاول هو الباب الاول وان كان الثانى وهو
ما لم يتوقف عليه المباحث الاتية فلا يخ من ان يكون البحث من جهة العاملية
اولا فان كان الاول فلا يخ من ان يكون العامل فيه قياسيا او سماعيا او معنويا
فالاول اى ما يكون العامل فيه قياسيا هو الباب الثانى اى ما يكون العامل
فيه سماعيا هو الباب الثالث والثالث اى ما يكون العامل فيه معنويا هو
الباب الرابع وان كان الثانى وهو ان يكون البحث لا من جهة العاملية فهو
الباب الخامس فان قيل لا يلزم من عدم كون البحث لا من جهة العاملية ان يكون
هو الباب الخامس الذى فى فصول من العربية فلم لا يجوز ان يكون شيئا آخر
لم يكن فيه تلك الفصول قلنا اعلم اولا ان الحصر اى الحكم بالانحصار اما عقلى اى مردد
بين النفى والاثبات بحيث يجزم العقل بمجرد ملاحظته مفهومه بالانحصار واما
استقرائى لا يكون كذلك بل يستند الى التتبع والاستقراء هذا هو المشهور بين
الجمهور لكن قد اعتبر بعضهم هاهنا قسما اخر وسماه حصرا جعليا وبيانه ان ذلك
الاستقراء اما ان يتعلق بجعل جاعل اى يكون المقسوم مما جعله جاعل
على تعداد تلك الاقسام كالمصباح المجعول على الابواب الخمسة اولا
يتعلق بجعل جاعل فان لم يتعلق به فهو قسم منه يسمونه بذلك الاسم
الاصلى اعنى الاستقرائى وان يتعلق به فيسمونه بالحصر الجعلى اذا عرفت
هذا فنقول هذا السؤال عام الورود فى كل حصر جعلى لا عقلى اذ في بداهة العقل
كما فيه لا يتطرق اليه شبهة لكن يدفع ذلك السؤال العام بالاستقراء

بالاستقراء يعنى اذا لم يكن البحث من جهة العاملية يلزم ثبوت الخامس
بالاستقراء فى اجزاء الكتاب وابوابه لا بالعقل لان العقل يجوز ان يكون
شيئا آخر غير الخامس تم شرح هذه الاوراق بعون الملك الوهاب
مع تاليفه وترتيبه على يد افقر عباد الله العلى يعقوب بن سيد على عفا
عنهما الملك العلى تمت تمت تمت

اعلم ان الوضع
على اربعة اقسام ثلثة منها معقولة وواحدة غير معقولة وذلك قد يكون
الوضع خاصا والموضوع له ايضا خاصا كالاعلام فان الواضع لاحظ الذات
المشخصة بخصوصها ثم وضع اللفظ بازائها خاصة وضعا خاصا وقد يكون
الوضع عاما والموضوع له ايضا عاما كالنكرات فان الواضع لاحظ مفهوما
عاما ثم وضع لفظ رجل مثلا بازائه وضعا عاما ولذا يستعمل فى ما جاوزه
البلوغ على سبيل البدل والتعميم وقد يكون الوضع عاما والموضوع له
خاصا وعكسه غير معقول كالضمائر فان الواضع لاحظ الموضوع له على
سبيل الاجمال والعموم ليكون ذلك الامر العام منطبقا على الجزئيات
واحدا واحدا ثم وضع اللفظ بازائها وضعا خاصا لانها غير متناهية ولذا قلنا
عكسه غير معقول لانه لا يتصور ان يوضع لفظ خاص ثم يجعل منطبقا على
العام والملاحظة فان الخاص لا ينطبق على العام ولا يصير آلة لملا
حظتها بل الامر بالعكس كما قرر هذا مولانا شيخ اردبيلى

تمام اندوم ديدم الحمد لله وجودم صحت اورن انسون

وضعا
و آلة لملاحظتها فان الواضع لا يمكن من ملاحظة الجزئيات